

AL HAYAT
www.darathayat.com
رايس في الكرملين لدرس "القرار العراقي"... وفيلق بدر على الحياد بين الصدر والاميركيين
باول يؤكد لقريع التزام بوش
28 Sep. 2001
www.ahram.org.eg E-mail:ahram@ahram.org.eg
استعدادات ضخمة لإنجاح أول زيارة لمبارك للصين فى القرن الـ ٢١
تعاون وتفاهم كبيران بين مصر والصين فى مكافحة الإرهاب الدولى
أجرى الحديث
منصور أبوالعزم

المقالات

مقــــالات

حسن نافعه

أوضاع المنطقة بعد عام من الغزو والاحتلال الأميركي للعراق

هناك عدد من الحقائق يحسن تذكرها بمناسبة مرور عام على الغزو والاحتلال الأميركي للعراق:

الحقيقة الأولى: أن قرار شن الحرب على العراق كان قراراً أميركياً خالصاً اتخذته الإدارة الأميركية ضد إرادة المجتمع الدولي، ومن دون تشاور مع أحد، ولأسباب تتعلق بإستراتيجيتها الكونية فقط، وأنه لم يكن سوى حلقة في أزمة ممتدة لم تنته فصولها بعد ولا تزال مفتوحة على كل الاحتمالات.

الحقيقة الثانية: أن الفجوة التي تفصل بين الأهداف الأميركية المعلنة وأهدافها الخفية لا تزال قائمة وتزداد اتساعاً كل يوم، فضلاً عن أن المحاولات الرامية لتحقيق أي منها تواجه صعوبات كبيرة على أرض الواقع إلى درجة تجعل فرص نجاح الإستراتيجية الأميركية متعادلة مع احتمالات فشلها.

الحقيقة الثالثة: أن دول العالم قاطبة تفاعلت مع القرار الأميركي من منظور مدى تأثيره في مصالحها، وأن عدداً قليلاً منها هو الذي استطاع أن يتكيف معه وأن يجد له بعض المبررات السياسية أو الأخلاقية أو القانونية.

لقد أدركت دول الجوار العراقي منذ بداية الأزمة أن مصالحها الإستراتيجية العليا ستتأثر كثيراً بحرب لم تشارك في اتخاذ قرارها ولا تستطيع أن تسيطر على مجمل تفاعلاتها اللاحقة، غير أن التباين الشديد في مواقفها حال دون اتخاذ موقف موحد قادر على إجهاض الحرب والحيلولة

دون احتلال العراق، وبات من الطبيعي أن تتغير لعبة التوازنات الإستراتيجية في المنطقة، خصوصاً بين الدول العربية ودول الجوار الإقليمي، بعدما أصبحت الولايات المتحدة «جاراً» مباشراً لها. ولأن الأزمة التي أدت إلى الحرب ثم إلى الاحتلال الأميركي للعراق هي في الأساس أزمة عربية تسبب ضعف النظام العربي في تعميقها حين عجز عن حلها، فقد كان من المتوقع أن يؤدي استمرار الأزمة بدون حل إلى تفاقمها وبالتالي إلى انكشاف عجز النظام العربي على نحو غير مسبوق.

وكانت دول الجوار العربي انقسمت على نفسها تجاه الأزمة التي قادت إلى الحرب وإلى احتلال العراق، وراوحت مواقفها بين تأييد مطلق للمخطط الأميركي (الكويت وقطر) وبين معارضة علنية ورفض صريح وتنديد واضح (سورية)، مروراً بمواقف أخرى متباينة الظلال عكست قدراً لا بأس به من الارتباك وعدم الوضوح والتناقض بين ظاهر الأقوال و باطن الأفعال (مصر والسعودية). أما الدوافع التي أسست عليها هذه الدول مواقفها فكانت أكثر تبايناً. فبينما بدا موقف الكويت محكوماً بهاجس التخلص من نظام سبق لها أن اكتوت بناره، معتبرة أن أي حل آخر، حتى لو كان تدمير العراق أو تفتيته أو احتلاله على نحو دائم، يمثل خياراً أفضل من بقاء نظام صدام، راحت قطر تحاول استغلال الأزمة للبحث عن دور في المنطقة على حساب دور سعودي أضعفته أحداث ١١ أيلول (سبتمبر). أما غموض وارتباك المواقف السعودية والمصرية فيعود إلى تذبذب رغبتهما في الاستجابة لضغوط متناقضة من جانب تيارات شعبية قوية رافضة للسياسة الأميركية، من ناحية، ونخبة حاكمة ترتبط مصالحها عضوياً بالولايات المتحدة الأميركية، من ناحية أخرى.

وأياً كان الأمر فلا جدال أن الغزو والاحتلال الأميركي للعراق أعادا تشكيل التوازنات الإقليمية في المنطقة وخلقا أوضاعاً جديدة أدت إلى تمكين الدول الهامشية في النظام العربي من لعب دور متصاعد، لحساب الولايات المتحدة وبتحريض وتشجيع منها، على حساب الدور الذي كانت تلعبه تقليدياً دول القلب في النظام العربي، خصوصاً مصر وسورية والسعودية. وهناك العديد من المؤشرات التي تدعم هذه الفرضية وتؤكد على اعتماد الولايات المتحدة الأميركية على الدول الهامشية لضرب وتفتيت دول القلب في النظام العربي. فمن المعروف أن السياسات الأميركية الحالية تجاه المنطقة أصبحت مؤسسة على قناعة تامة، خاصة منذ أحداث ١١ أيلول (سبتمبر)، بأن العالمين العربي والإسلامي تحولا إلى معامل لتفريخ الإرهاب وباتا، من ثم، في حاجة ماسة إلى عملية تحديث وإصلاح جذرية. وعكس «مشروع الشرق الأوسط الكبير» هذه القناعة بصورة شديدة الوضوح.

غير أن الولايات المتحدة تدرك في الوقت نفسه، وبحكم خبرتها التاريخية، أن «مشروع الشرق الأوسط الكبير» لا يمكن أن يمر إلا فوق جثة النظام العربي، وأن هذا الأخير لم يتحول بعد إلى جثة تنتظر تصريحاً بالدفن، وذلك لسبب بسيط وهو استمرار قدر من التناغم بين مواقف ومصالح دول القلب العربي الثلاث: مصر و سورية والسعودية. من هنا إصرار الولايات المتحدة على ضرب تماسك هذا المثلث كمقدمة ضرورية لضرب النظام العربي ولإنهاء دور الجامعة العربية. والواقع أن الغزو والاحتلال الأميركي للعراق شكلا خطوة مهمة على طريق تحقيق هذا الهدف.

وتدل مؤشرات عديدة على أن الولايات المتحدة استطاعت، وبعد عام واحد من غزوها واحتلالها للعراق، أن تحقق بالفعل اختراقات عديدة تقربها من تحقيق هذا الهدف. من هذه المؤشرات نجاح الولايات المتحدة في:

١- توظيف الدور التونسي لتخريب محاولة عقد مؤتمر القمة العربي في موعده.

٢- إضعاف علاقة الكويت التاريخية القوية بالنظام العربي، وربما سلخه منه كلية بتقديم عدد من الإغراءات كان آخرها منحه وضع «الحليف الاستراتيجي» من خارج حلف شمال الأطلسي.

٣- الاعتماد على الدويلات الصغيرة، مثل قطر والبحرين، كمواقع بديلة للسعودية، وبما يسمح بابتزاز هذه الأخيرة وتوليد المزيد من الضغوط عليها.

٤- محاصرة الدور المصري وتضييق الخناق عليه من الجنوب، بالعمل على تفتيت السودان وإثارة اللغط حول تقسيم مياه نهر النيل، ومن الغرب، بحمل ليبيا على تبني سياسات مناوئة أو مخالفة أو معرقلة.

٥- تشديد الضغوط على سورية بإصدار قانون خاص لمعاقبتها.

فإذا ما ألقينا الآن نظرة على أوضاع دول الجوار العراقي غير العربية فسنجد أن وضع إسرائيل يختلف اختلافاً جوهرياً عن وضع الآخرين. ومن المعروف أن إسرائيل كانت أكثر دول العالم حماساً للحرب الأميركية على العراق، بل ليس من المستبعد أن تكون قد لعبت دوراً محورياً في حملة التضليل الإعلامي وشاركت في تزييف الوثائق المتعلقة بأسلحة الدمار

الشامل. وليس هذا بغريب على دولة أتاح لها الاحتلال الأميركـي للعـراق فرصة لتحقيق أمنية غالية كانت تتوق إليها وهي تـدمير الجـيش العراقـي وتفكيك الدولة العراقية. وقد أصبح لإسرائيل، بفضل هذا الاحـتلال، وجـود دائم محسوس في العراق، خصوصاً فـي الشـمال الكـردي. و يتـردد أن الشركات الإسرائيلية تقوم بنشاط كبير جداً، سواء في مجال الترويج للبضائع الإسرائيلية في العراق، ومنه إلى بقية دول الخليج، أو للحصول على عقـود مجزية، ولو من الباطن، وذلك في إطار العمليات الرامية إلى إعادة تعميـر العراق. وليس من المستبعد أن يكون أحد الأهداف الرئيسية لهـذا الوجـود الإسرائيلي في العراق هو خدمة الصراعات العرقية والطائفية وتغذيتها دفعاً للأمور هناك نحو التقسيم وقيام دويلات طائفية. ولا يخفـى علـى أحـد أن شارون كان، على صعيد آخر، قد تمكن من استغلال أجواء الحرب ببراعـة لتوجيه ضربات قاسـية للمقاومـة الفلسـطينية ولإجهـاض كـل الخطـط والمشروعات السياسية الرامية لإقامة دولة فلسطينية قابلة للحياة.

وفي ما يتعلق بتركيا فربما تكون فترة الحرب قد تسببت لها في أضرار مادية و ضاعفت بالتالي من أزمتها الاقتصادية، غير أنها لا تبـدو مسـتاءة كثيراً من إضعاف دور العراق السياسي في المنطقة، أو حتى مـن احتمـال خضوع العراق لاحتلال أميركي طويل الأمد أو دائم. ومع ذلك فمن المقطوع به أن تركيا لا تطمئن كثيراً للسياسات الأميركية تجاه العراق، خاصة في ما يتعلق بمعالجتها للقضية الكردية التي تعتبرها ماسة بأمنها القـومي وتشـكل بالنسبة لها قضية حياة أو موت. وتدل الطريقة الذكية التي أدارت بها تركيـا علاقتها بالولايات المتحدة خلال فترة الحرب، خصوصاً في ضوء تمكنها من الصمود في وجه الضغوط الأميركية من دون إلحاق ضرر حقيقي بعلاقاتهـا

الإستراتيجية مع الولايات المتحدة، على إمكان وجود فجوة بين المصالح الإستراتيجية للبلدين في العراق.

غير أن تركيا تبدو في موقف يتيح لها، من ناحية، أن تلعب دوراً لا غنى عنه بالنسبة الى الولايات المتحدة، من ناحية، ولا يتناقض في الوقت نفسه مع مصالح جارتيها إيران وسورية، من ناحية أخرى.

ففي سياق مشروع «الشرق الأوسط الكبير» تبدو تركيا مرشحة، من وجهة النظر الأميركية، للعب دور الدولة النموذج وربما للقيام بأدوار إقليمية مباشرة مطلوبة أميركياً. وتتطابق مصالح تركيا الإستراتيجية مع مصالح كل من إيران وسورية، وكذلك مع مصالح الشعب العراقي وبقية دول المنطقة، في رفض تفتيت الدولة العراقية وخاصة ما يتعلق بقيام دولة كردية في شمال العراق.

أما إيران فمن الواضح أنها كانت على وعي تام بأن احتلال العراق سيشكل تهديداً مباشراً على أمنها الوطني وربما يكون هو الخطوة الأولى التي تمهد لضربها واحتلالها بالقوة في خطوة تالية قد لا تتأخر كثيراً. ولأنه لم يكن بوسع إيران أن تدخل في مواجهة مباشرة مع الولايات المتحدة بسبب العراق، وكان لها في الوقت نفسه مصلحة واضحة في اختفاء نظام صدام حسين الذي سبق له الدخول معها في حرب طويلة ضارية، فقد حاولت إدارة الأزمة مستخدمة منهج سد الذرائع أمام إدارة أميركية متلهفة لإسقاط النظام الإسلامي في إيران: فاتخذت موقف الحياد خلال الحرب، و تعاملت، بعد الحرب، بمرونة شديدة مع التحرشات الأميركية المتعللة بالبرنامج النووي الإيراني.

ولأن إيران تدرك أن لديها أوراقاً كثيرة تستطيع أن تلعبها، خاصة في ما يتعلق بالتأثير على الداخل العراقي، فقد نجحت حتى الآن في سد الـذرائع والصمود في وجه الضغوط الأميركية. ومن المفارقات أن تبدو إيـران الآن وكأنها تقف مع سورية ولبنان والمقاومة الفلسطينية، ومن ورائها المقاومـة العراقية، في خندق استراتيجي واحد وصامد في وجه الضغوط الأميركيـة. فضرب أو إضعاف أي من مفردات هذه المعادلة يزعـزع موقـف إيـران الاستراتيجي، وضرب إيران أو إضعافها يزعزع الوضع الاستراتيجي لكـل من سورية ولبنان ويضعف المقاومة في كل من فلسطين والعراق.

ويتضح لنا من هذا الاستعراض الموجز أن الأوضاع الإستراتيجية في المنطقة بعد عام من الغزو والاحتلال الأميركي للعراق تتجه نحو:

١- إضعاف النظام العربي لحساب النظم الفرعية الأخرى في المنطقة.

٢- زيادة دور الدول الهامشية على حساب دول القلـب فـي النظـام العربي.

٣- دعم الموقف الاستراتيجي لدول الجوار العراقي غير العربية على حساب دول الجوار العربية.

*** كاتب واكاديمي مصري.**

بوش يعلن الحرب

على قوى الاعتدال في المنطقة

تعتبر رسالة بوش الخطية إلى شارون، والتي نشرت «الحياة» نصاً مترجماً لها في عددها الصادر في ١٦ نيسان (إبريل) الجاري، تحولاً في مسار الصراع العربي-الإسرائيلي ستكون له آثاره الوخيمة والبعيدة المدى على مستقبل المنطقة. ولأن الملامح العامة لمضمون هذه الرسالة كانت اتضحت خلال المؤتمر الصحافي الذي عقد عقب لقاء الرئيس الأميركي في مزرعته الخاصة رئيس الوزراء الإسرائيلي يوم الأربعاء الماضي فقد كان من الطبيعي أن تأتي ردود الفعل العربية عليها فورية وحادة دون ما حاجة لانتظار نشر نصها الحرفي. و لذا لم يكن غريباً أن يتعامل معظم المحللين السياسيين العرب مع هذا الخطاب باعتباره «وعد بلفور» جديد قدمه من لا يملك لمن لا يستحق.

ولا جدال في وجود أوجه شبه بين «وعد بوش» الجديد و«وعد بلفور» القديم باعتبارهما معلمين مهمين على طريق التمكين للمشروع الصهيوني الكبير. فإذا كان المؤتمر الصهيوني الأول (بازل: ١٨٩٧) صمم المشروع - الأسطورة وأطلقه، فإن «وعد بلفور» القديم (تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩١٧) هو الذي تكفل بوضع حجر الأساس في عملية نقل هذا المشروع من نطاق الحلم إلى عالم الواقع، بتأكيده التزام بريطانيا وضع إمكاناتها و إمكانات «النظام الدولي القديم» الذي كانت تقوده في ذلك الحين وراء تنفيذ مرحلته التمهيدية الرامية لإقامة «وطن قومي لليهود في فلسطين». وهاهو «وعد

بوش» الجديد (نيسان / إبريل ٢٠٠٣) يأتي ليكمل المشـوار معلنـاً التـزام الولايات المتحدة بوضع إمكاناتها وإمكانات «النظام الدولي الجديـد» الـذي تهيمن عليه حاليا وراء تنفيذ المرحلة الأخيرة والرامية لقيام «دولة إسـرائيل الكبرى»، وهي المرحلة التي لا يمكن من دونها إعلان الانتصـار النهـائي والكامل للمشروع الصهيوني الكبير. ومع ذلك، ورغم أوجه الشبه هذه، فـإن الأمر يبدو هذه المرة أخطر من مجرد «وعد جديد يقدمه من لا يملك لمن لا يستحق»، أو «ورقة وعود انتخابية» يسهل التملص منها في الوقت المناسب. فالواقع أن هذا الخطاب إعلان أميركي- إسرائيلي مشترك بالحرب على قوى الاعتدال في المنطقة.

وفي تقديري أن النخب العربية، على الصعيدين الفكري و السياسي، لم تستوعب بعد كل دلالات رسالة بوش إلى صديقه شارون. فمعظم التعليقـات التي صدرت حتى الآن ركزت، في تصويرها لخطـورة هـذه الرسـالة - الوثيقة، على أمرين، الأول: يتعلق بموقفها من قضية اللاجئـين، والثـاني: يتعلق بموقفها من حدود ١٩٦٧. فالوثيقة تتبنى بالكامـل موقـف إسـرائيل الرافض لعودة اللاجئين إلى ديارهم وتطالب بتوطينهم في أي مكـان آخـر بخاصة داخل حدود «الدولة الفلسطينية» المزمع إنشاؤها، كما تتبنى بالكامـل أيضا موقف إسرائيل الرافض للعودة إلى حدود ١٩٦٧ والمطالـب بإدخـال تعديلات تأخذ في اعتبارها الوقائع الجديدة على الأرض. ولو أن الأمر كـان يقتصر على رغبة الولايات المتحدة في انتزاع «تنازلات» فلسطينية من هذا القبيل في إطار الجهود الرامية لدفع عملية التسوية لكان بوسعها أن تتوصـل إلى النتيجة نفسها من خلال دعم «اتفاق جنيف» علنا واعتباره أساساً صالحاً للتسوية. فقد سبق لهذا الاتفاق تقديم التنازلات المطلوبة من دون حاجة الـى

تدخل أميركي، بإقراره مبدأ التوطين وليس العـودة كأسـاس لحـل قضـية اللاجئين وحق إسرائيل في ضم الكتل الاستيطانية المحيطة بالقدس إلى الدولة الإسرائيلية. غير أن إدارة بوش تعلم يقيناً أن شارون، والذي سـبق لـه أن رفض اتفاق جنيف رفضاً قاطعاً، لا يريد تسوية تفاوضية، ولا يملك تصوراً مقبولاً لمثل هذه التسوية، وإنما يريد فرض رؤيته الخاصة للتسوية ليس فقط على الفلسطينيين، وإنما على جميع الدول العربية. ومن هنا أهمية وخطـورة رسالة بوش الخطية لشارون.

فهذه الرسالة لا تتضمن فقط، وبأكثر العبارات وضوحاً، تفويضاً غيـر مشروط لشارون بالمضي قدما في خطته الرامية إلى فرض رؤيته للتسـوية بقوة السلاح، وإنما تقدم أيضا تعهداً بدعم أميركي غير مشروط لإنجاح هـذا الحل.

قد يقول قائل إن هذه الرسالة تشير صراحة إلى عدد من الأمور المهمة ومنها: إعادة تأكيد رؤية سبق لبوش ان طرحها في ٢٤ حزيـران (يونيـو) ٢٠٠٢ والمتعلقة بحل يقوم على أساس دولتين مستقلتين، وخريطة الطريـق التي تجسد هذه الرؤية، وتتحدث صراحة عن دعم الولايات المتحـدة لقيـام «دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة قادرة على البقاء ومتواصلة جغرافياً».

غير أنه يتعين علينا أن ننتبه في الوقت نفسه إلى أن هـذه الرسـالة لا تحدد أي موعد قيام هذه الدولة وتفرض شروطاً تعجيزية لقيامها. مـن هـذه الشروط: «أن يوقف الفلسطينيون كل نشاط مسلح وجميع أعمال العنف ضـد الإسرائيليين أينما كانوا» (وهنا يجب أن نقرأ: حتى ولو كانوا مستوطنين في الأراضي الفلسطينية)، وإنهاء التحريض ضد إسـرائيل مـن جانـب كـل

المؤسسات الرسمية الفلسطينية، والتصرف بحسم ضـد الإرهـاب، والقيـام بعمليات منسقة وفاعلة لإيقاف هذا الإرهاب وتفكيك بناه التحتيـة، وإجـراء إصلاح سياسي شامل يتعين أن يأتي بقيادة جديـدة (!) ويضـمن التأسـيس لديمقراطية برلمانية يقودها رئيس وزراء قوي بصلاحيات وسلطات واسعة.

هنا يثور سؤال مهم: ماذا تعني إذن خطة شارون للانسـحاب أحـادي الجانب، و التي وافق عليها بوش من دون تحفظات، في ظل غياب الشروط المؤهلة لقيام دولة فلسطينية؟ ولهذا السؤال وجاهته لأن الإجابة عليه تكشـف وتفضح تماماً حقيقة ما يرمي إليه شارون من وراء هذه الخطة وما يرمـي إليه بوش من تأييده غير المشروط لها. ولكي تتضح هذه المرامي بدقة يتعين أن نلفت الانتباه إلى عدد من الحقائق المذهلة التي تضمنتها رسالة نلخصـها على النحو الآتي:

١- فالرسالة توافق على أن الانسـحاب المزمـع سـيتم «مـن كـل المستوطنات ومن منشآت عسكرية معينة في غزة، ومن منشـآت عسـكرية ومستوطنات في الضفة». ومعنى ذلك أن الانسحاب الإسرائيلي مـن غـزة سيكون انسحاباً مدنياً فقط وليس انسحاباً عسكرياً، لأن إسرائيل ستبقي هنـاك على منشآت عسكرية تراها ضرورية فضلا عن أنها ستظل تسـيطر علـى أجواء غزة ومياهها الإقليمية ومعابرها. أما الانسحاب من الضفة فهو شكلي جدا لأنه يقتصر على بعض المستوطنات وبعض المنشآت العسكرية التـي لا قيمة لها. فإذا أضفنا أن هذا الانسحاب المحدود لن يكتمل قبـل نهايـة عـام ٢٠٠٥، أنه سيكون هناك حديث كثير عن الانسحاب خلال العامين المقبلـين من دون أن يتم أي انسحاب فعلي. وحتى لو سارت الأمور على مـا يـرام

فسيحدث انسحاب مدني إسرائيلي من غزة بحلول نهاية عام ٢٠٠٥، مقابل تكريس تواجد إسرائيل وحقها في التوسع الاستيطاني في بقية الضفة.

صحيح أن الورقة لا تقول إن هذه الرسالة لا تعترف بهذا الوضع الجديد كحل نهائي، لكن هذا الأخير سيظل مشروطاً باكتمال عملية تأهيل الشعب الفلسطيني لقيام دولة ترضى عنها إسرائيل، وهي عملية لن تكتمل إلا باكتمال مشروع «الشرق الأوسط الكبير» على ما يبدو.

٢- تعترف الرسالة بحق إسرائيل حتى بعد انسحابها من غزة، وعملاً بمبدأ وحق الدفاع عن النفس، في ملاحقة «الإرهاب» بالوسائل التي تراها. فإذا تذكرنا أن إسرائيل ومعها الولايات المتحدة لا ترى في كل فصائل المقاومة الفلسطينية وفي «حزب الله» سوى أنها «منظمات إرهابية» وتنظر إلى الدول التي تساعدها أو تتعاون معها باعتبارها «دول تدعم»، وبالتالي يحق لها اتخاذ ما تراه من إجراءات ضدها، فمعنى ذلك أن الرسالة تعطي لإسرائيل الضوء الأخضر في الاستمرار في قتل من تطوله من رموز هذه المنظمات، بل وفي اتخاذ أي إجراء عسكرى تراه مناسباً ضد سورية وإيران كلما دعت الضرورة أو رأت ذلك مناسباً. ويكفي أن نتأمل ردود فعل الولايات المتحدة على اغتيال عبد العزيز الرنتيسي، والذي جاء بعد ٤٨ ساعة من رسالة بوش، كي تتأكد لنا هذه الحقيقة على نحو قاطع.

٣- تلزم الولايات نفسها بموجب هذه الرسالة «بعمل مشترك مع الأردن ومصر وآخرين في الأسرة الدولية لمنع المناطق التي تنسحب منها إسرائيل من تشكيل تهديد يتطلب معالجته بأي طرق أخرى» (تقصد غير القتل المباح بطائرات الأباتشي الإسرائيلية)، وتعلن أنها «ستنضم إلى آخرين

لرعاية تطوير مؤسسات سياسية فلسطينية ديمقراطية وقيادة جديدة تلتزم تلك المؤسسات وتفكيك الإرهاب» وأنها ستبذل ما في وسعها لحمل الدول العربية وغير العربية على «قطع المساعدات عن الأشـخاص والمجموعـات التـي تمارس الإرهاب، والبدء منذ الآن بالتحرك نحو علاقات أكثر طبيعيـة مـع دولة إسرائيل».

ومعنى ذلك أن الولايات المتحدة تريد أن تجعل من الدول العربية التي لها علاقة بإسرائيل طرفاً في عملية تفكيك «المنظمات الإرهابية»، والضغط على الدول العربية الأخرى لمنع أي معونة يمكن أن توجه لـدعم المقاومـة الفلسطينية وسوقها من جديد نحو الهرولة للتطبيع مع إسرائيل منذ الآن ومن دون أي انتظار حتى لإتمام الانسحاب من غزة!

لقد كانت مسودة هذه الرسالة الخطيرة معدة وجاهزة للتوقيع في الوقت الذي كان الرئيس بوش يلتقي في مزرعته الشخصية برئيس أكبر دولة عربية ويظهر له توددا بدا للكثيرين، وأنا منهم، مريبا. ومن المقطوع بـه أن نيـة الغدر والخديعة كانت مبيتة ضد مصر ورئيسها.

ففي المؤتمر الصحافي الذي عقده الرئيسان بوش ومبارك عقب لقائهما حرص الرئيس بوش على أن يسمع الـرئيس مبـارك و أجهـزة الإعـلام المصرية التي حضرت اللقاء ما يودون سماعه لكن أجهزة الإعلام الرسـمية المصرية، والتي صفقت لما قاله بوش واعتبرته انتصاراً شخصـياً للـرئيس مبارك، لم تدرك في ذلك الوقت أنه كان يضمر للرئيس شراً بعـد أن عقـد العزم على أن يفعل كل ما يريده شارون. وحين بدت هذه الحقيقـة سـاطعة كالشمس انطلقت هذه الأجهزة نفسها تسب وتلعن من دون أن تـدرك مـرة

أخرى أن بوش كان صادقا ومتسقا كلية مع نفسه ومع إدراكه لطبيعة الفـرق بين العرب والإسرائيليين. فالعرب لم يتعودوا أن يطلبوا من بـوش سـوى الكلمات: وقد أعطاها لهم، أما الإسرائيليون فلا يتعاملون إلا بالأفعال وهو لا يملك سوى الالتزام بها معهم.

ربما يتصور الرئيس بوش أنه ضحك علينا كعادته. لكنه لم يـدرك أن إحساس الجميع بالإهانة هذه المرة كان فظيعاً، خصوصاً وأن الغالبية العظمى من المصريين يعتقدون فعلاً أن الرئيس مبارك مخلص في سعيه للتوصل إلى سلام حقيقي وأنه يستحق، من ثم، معاملة أفضل. ومـع ذلـك فخلـف هـذا الإحساس الشخصي بالمهانة يقبع سؤال كبيـر وخطيـر: إذا كانـت الإدارة الأميركية تعامل الدولة التي أطلقت عملية السلام وراهنت على دور أميركي نزيه بمثل هذه الخسة، فماذا نتوقع منها تجاه الآخرين؟. رسالة بـوش إلـى شارون هي إعلان حرب على الاعتدال في المنطقة ودعوة سافرة للتطـرف والإرهاب. وسيحصل بالقطع على ما يريد.

*** كاتب واكاديمي مصري.**

خواطر متفرقة... من نيويورك

كانت مدينة نيويورك هي أولى المدن التي التقيت بهـا فـي زيـارتي الأولى للولايات المتحدة العام ١٩٧٦ ومن ثم فقد ارتبطت في ذهني بمشاعر خاصة قوية.

ومع كل زيارة جديدة كانت قناعتي تزداد رسوخاً بأن هـذه المدينـة المثيرة التي تستضيف مقر الأمم المتحدة فوق أرضها ربما تكون أكثر المدن تعبيراً عن تناقضات النظام والمجتمع الأميركي بكل أبعاده. وخلال المـرات القليلة التي ذهبت فيها إلى الولايات المتحدة بعد أحداث ايلول (سبتمبر) عـام ٢٠٠١ لم يسعفني الوقت للعودة لزيارة هذه المدينة، وهو ما أشعرني دائمـاً بالأسف.

لذلك فعندما تلقيت دعوة للمشاركة في حلقة نقاش تعقـد فـي مدينـة نيويورك هذه المرة سعيت جاهداً كي لا تتحول كثرة الارتباطـات ومشـقة السفر رادعاً يحول دون إتمام الزيارة، ولحسن الحظ فقد انطوت الدعوة التي تلقيتها على عوامل موضوعية كثيرة تغري بالاستجابة لها.

فالدعوة موجهة من المعهد السويدي في الإسكندرية ومن بعثة السـويد لدى الأمم المتحدة، والمناسبة هي صدور الطبعة العربية من الكتاب السنوي لمعهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي، المعروف باسم سيبري SIPRI.

والمكان المقترح لعقد حلقة النقاش، التي حرص الدكتور بيير شـوري، الوزير السويدي السابق والرئيس الحالي لبعثة السويد لدى الأمم المتحدة على إدارتها بنفسه، هو مقر الأمم المتحدة ذاته.

من كوة الطائرة التي راحت تهبط ببطء صوب المدرج المخصص لها في مطار كنيدي لاحت من بعيد معالم حي مانهاتن الشهير خلواً من برجـي مركز التجارة العالمي. ولذا بدت لي مدينة نيويورك هـذه المـرة عملاقـاً مجروح الكرامة. وفي الطريق نحو طابور فحص الجوازات تملكني شـعور بالقلق. فقد توقعت المرور بإجراءات طويلة ومعقدة ومملة، وربما مهينة، قبل عبور بوابة هذه المدينة الجريحة. وتذكرت ما حدث لي في زيارتي السـابقة لواشنطن، حين بلغ الأمر حد عد النقود التي أحملها ورقة ورقـة، وفحـص جهاز الكمبيوتر الذي كنت أحمله بعناية شديدة، وطرحت علي أسئلة عديـدة عن محتوى ومضمون كتب باللغة العربية كنت أحملها في حقيبة يدي!

غير أن ظني سرعان ما خاب. فالواقع أنني لم أمكـث أمـام ضـابط الجوازات سوى دقائق معدودة، ولم تشعرني عملية أخذ البصمة الإلكترونية، والتي لم تستغرق سوى ثوان محدودة، بأي تجاوز أو إهانة. غير أن أكثر ما أثار دهشتي أن أحداً لم يطلب مني هذه المرة فتح أي من حقائبي. فقد اكتفى ضابط الجمارك بالسؤال عن مهنتي وبإشارة من يده أصبح جسـر العبـور مفتوحاً نحو مدينة بدت لي على غير توقع ودودة ومرحبة. وفي طريقي نحو الفندق لم أتمكن من مقاومة شعور خفي بالإعجاب بنظام قد يرتبك في لحظة خوف، وربما يضبط متلبساً بارتكاب جرائم من كل نوع، لكنه يملـك مـن

مقومات الحيوية ما يجعله مؤهلاً دائماً لتصحيح ذاته والخروج مـن محنتـه أقوى وأكثر ثقة بنفسه مما كان.

في غرفة الفندق يصبح جهاز التلفاز وسيلة الزائر الأولى للتعرف الـى جدول أعمال واهتمامات البلد الذي يزوره. وما إن بدأت أتجول مع قنواتـه العديدة حتى توالت صور مجتمع بدا للوهلة الاولى شفافاً ومفتوحاً إلى أقصى حد. فكل الموضوعات مطروحة للمناقشة والفحص والتدقيق مـن مختلـف جوانبها، بدءاً بقضايا العلاقات الشخصية وانتهاء بقضـايا السياسـة العليـا وانتخابات الرئاسة، مروراً بالقضايا الاجتماعية الكبرى كالبطالـة والرعايـة الصحية والتعليم. وخلف هذا الكم الهائل من الجدل راحت المسألة العراقيـة تطل برأسها من بعيد محاولة أن تفسح لنفسها مكاناً يليـق بهـا علـى رأس جدول الأعمال المزدحم. وكانت المناسبة كتـاب وودوارد الجديـد: خطـة الهجوم Attack Plan of الذي يتصدر الآن قائمة أكثر الكتب رواجـاً فـي الولايات المتحدة.

إذ بدا يوم وصـولي ٢٥ نيسـان (إبريـل)، كأنـه «يـوم وودوارد التلفزيوني». فخلال ذلك اليوم ظهر هذا الصحافي الشـهير فـي عشـرات البرامج وعلى مختلف القنوات الرئيسية التي اهتمت جميعها بمناقشة كتابـه الخطير. وللإنصاف فلم يكن كتاب وودوارد هو النافذة الوحيدة التي أطلـت منها المسألة العراقية. اذ فرضت هذه المسألة نفسها على المشاهد الأميركـي من خلال صور النعوش الأميركية، مأزق الفلوجة والنجـف، نشـاط لجنـة التحقيق في ملابسات أحداث ١١ أيلول (سبتمبر) والذي يثبـت علـى نحـو

متزايد أن هوس بوش بالحرب على العراق أدى إلى تراخيه في مكافحة الإرهاب...الخ.

غير أن ما لفت نظري بشدة خلال تلك الزيارة هو وجود أيدٍ خفية قوية تحاول باستماتة إخراج المسألة العراقية من دائرة الجدل الانتخابي. وكان عدد من المسؤولين الأميركيين السابقين والحاليين ينتمون للحزبين الديموقراطي والجمهوري قد عبروا علانية عن رغبتهم في ألا تتحول المسألة العراقية إلى «قضية مزايدات انتخابية» بدعوى «حماية الجنود المحاربين تحت العلم الأميركي الواحد»! وبدت لي هذه الدعوة ليس فقط شديدة الغرابة وإنما مشبوهة أيضاً. فإذا لم يكن من حق المواطن الأميركي أن يعرف لماذا يحارب جيشه في العراق، ولمصلحة من زيفت الوثائق الخاصة ببرامج أسلحة الدمار الشامل العراقية؟ فما حقوقه الديمقراطية إذن؟

أثناء تجوالي في شوارع المدينة حاولت جاهداً إعادة قراءة المشاهد التي تتراءى أمامي في مرآة ذكرياتي المختزنة، ووجدت أن هذه المدينة تبدو، في الظاهر على الأقل، كما كانت: فتية، تعج بالحركة، وتجمع في أحشائها كل المتناقضات: الغنى الفاحش إلى جانب الفقر المدقع، الجمال الأخاذ إلى جانب القبح الخالص، النظام التام إلى جانب الفوضى الشاملة.

بعض أحياء المدينة لا تزال تنضح بالعنف والجنس والمخدرات والجريمة، وأخرى ترفل في النعيم والطمأنينة.

وفي ما عدا وجود ظاهر وملموس، ومكثف أحياناً، لرجال الشرطة عند مداخل الفنادق الكبرى والأماكن العامة، لا تكاد تلمح على السطح تغييراً يذكر.

وفي حلقة النقاش التي حضرها عدد من السفراء والدبلوماسيين العرب، كان في مقدمهم السفير أحمد أبو الغيط رئيس البعثة المصرية لـدى الأمـم المتحدة، ركزت مداخلتي على نقطتين: الأولـى، تتعلـق بالعوامـل التـي تضافرت لتصنع من ظهور الطبعة العربية من كتاب سيبري السنوي حـدثاً علمياً وسياسياً مهماً، والثانية: تتعلق برؤيتي للوضع في الشرق الأوسط. وفي ما يتعلق بالنقطة الأولى، أرجعت العوامل المشار إليها إلى ثلاث.

الأول: يتعلق بأهمية ومكانة معهد سـيبري فـي الأوسـاط العلميـة والأكاديمية، حيث تعتبر منشوراته، وخصوصاً الكتاب السنوى، مراجـع لا غنى عنها لأي باحث متخصص أو دبلوماسي مهتم بقضايا التسـلح ونـزع السلاح والسلم والأمن.

والثاني: يتعلق بأهمية ومكانة الجهة التي تولت مسؤولية ترجمة ونشر كتاب سيبري، و هي مركز دراسات الوحدة العربيـة، حيـث ضـمن هـذا الاختيار السليم تحقيق ثلاثة أهداف أساسية: ترجمة دقيقة لعمل فنـي شـديد التخصص، وإخراجاً مشرفاً، وانتشاراً واسع النطاق.

والثالث: يتعلق بمصداقية الدبلوماسـية السـويدية وسـعيها الـدؤوب والمخلص لخدمة قضايا السلام العالمي. فما زال العالم العربي يـذكر أدوار رجال من أمثال الكونت برنادوت، الذي اغتالته أيادٍ غادرة في فلسطين فـي نهاية الأربعينات، أو داغ همرشولد الذي لعب دوراً مهماً في أزمة السـويس في منتصف الخمسينات وأضفى على الأمم المتحدة هالة من الاحترام لم تحظ بها في أي وقت آخر قبله أو بعده، ودفع حياته أيضا ثمناً لنزاهتـه وحيـاده،

مؤكداً أن جهود البعثة السويدية لدى الأمم المتحدة لتنظيم هذه الحلقة النقاشية هي امتداد لجهود سويدية مخلصة ونزيهة لدفع قضية السلام.

وفي ما يتعلق بالنقطة الثانية، طرحت رؤيتي للوضـع فـي الشـرق الأوسط على النحو الآتي:

١- ما يجري في فلسطين وفي العراق يهدد بانفجـار واسـع النطـاق ويعرض السلم والأمن الدوليين لخطر حقيقي.

٢- غياب الدور الفاعل للأمم المتحدة في كل من فلسطين والعراق هو الذي أدى إلى تدهور الأوضاع فيهما على هذا النحو الخطير. ففي فلسـطين أصرت الحكومتان الإسرائيلية والأميركية على استبعاد الأمم المتحـدة مـن العملية السلمية منذ البداية، وفي العراق أصرت الولايات المتحدة على شـن الحرب رغم أنف الأمم المتحدة. ٣- لن يعرف الشـرق الأوسـط السـلام والاستقرار إلا باستعادة الأمم المتحدة لعافيتها، وقيامها بدور فاعل في تسوية مشكلات المنطقة وفقاً لقواعد القانون والشـرعية الدوليـة، وهـو إصـلاح جوهري لمنظومة الأمم المتحـدة ينقلهـا مـن مفهـوم الأمـن الجمـاعي Collective Security ، الذي ثبت فشله، إلـى مفهـوم الأمـن الشـامل Security Global.

واختتمت حديثي مطالباً بانتهاز فرصة صدور الطبعة العربية من تقرير سيبري لمد جسور حوار متصل وخلاق بين خبراء معهد ستوكهولم والمعاهد العربية المناظرة للبحث في مفهوم الأمن الشامل وسبل إصلاح الأمم المتحدة.

في كواليس الأمم المتحدة يسود شعور طاغ بوطأة القبضة الأميركيـة على عملية صنع القرار في المنظمة الدولية. ولا يقتصر هذا الشعور علـى

الأوساط الدبلوماسية العربية أو العالم الثالث وإنما تمتد لتشمل الجميـع. ولا أبالغ إذا قلت إن الإحساس بالخطر يبدو أعمق لدى الدبلوماسـيين الغـربيين الذي أتيح لي ان أتبادل الحديث مع عدد منهم.

ومع ذلك يصعب الحديث عن وجود حالة مـن اليـأس أو القنـوط أو الإحباط العام فعلى رغم تسليم الجميع برغبة الولايات المتحـدة وإصـرارها على تحويل الأمم المتحدة إلى مجرد إدارة تابعة لوزارة الخارجية الأميركية، إلا أنهم يعتقدون أن هذه المحاولات مصيرها الفشل، وأن الولايات المتحـدة ستجد نفسها مضطرة إن عاجلاً أو آجلاً إلى التسليم بأهمية العمل الجمـاعي من خلال الأمم المتحدة.

وربما يكون لهذا التفاؤل ما يبرره. فقد أتيح لي أن أستمع إلـى بيـان الأخضر الابراهيمي في مجلس الأمن حول مهمته الأخيـرة فـي العـراق، وخرجت بانطباع لم أختبر مدى دقته بعد.

فهذا الدبلوماسي العربي المحنك يدرك بوضوح أن الولايات المتحدة في حاجة إليه قدر حاجته هو إليها، وبقدر ما تسعى هي لتوظـــيفه لخدمـة أجندتها السياسية الخاصة، يسعى هو لتوظيف ثقة الولايـات المتحـدة بـه، اختياراً أو اضطراراً، لخدمة أجندة الأمم المتحدة. والمعركة لا تزال مفتوحة ومحتدمة.

حين كنت أهم بالرحيل عائداً إلى أرض الوطن، كانت فضيحة تعـذيب الأسرى العراقيين قد بدأت تنفجر.

وهكذا عاد الوجه الأميركي القبيح يتجسد فـي مخيلتـي وأنـا أرقـب ناطحات السحاب الباقية في حي مانهاتن تتوارى شـيئاً فشـيئاً خلـف كـوة الطائرة المبتعدة. وتساءلت هل سيعود لأميركا وجهها الجميل؟ ومتى؟

*** كاتب مصري.**

في ذكرى قيام دولة إسرائيل

لماذا يكرهوننا إلى هذا الحد؟

تصادف هذه الأيام ذكرى مرور ٥٦ عاماً على قيام دولة إسرائيل. وعلى رغم أن مشروع إنشاء تلك الدولة كان بدأ قبل نصف قرن من قيامها، إلا أن الصراع الذي أفرزه ما زال محتدما حتى هذه اللحظة والأرجح أن يستمر معنا لفترة طويلة مقبلة، وذلك لسبب بسيط وهو أن المحاولات التى جرت لحسمه، سواء بالوسائل العسكرية أو بالوسائل السياسية والدبلوماسية، باءت جميعها بالفشل حتى هذه اللحظة، فضلاً عن أن احتمالات التوصل إلى تسوية نهائية للصراع لم تكن في يوم من الأيام أبعد مما هي عليه الآن.

ومن المثير للانتباه أن إدارة الصراع بالوسائل العسكرية استغرقت مرحلة زمنية تكاد تكون مماثلة للمرحلة التي استغرقتها محاولات إدارته بالوسائل السياسية والدبلوماسية، فضلا عن أن كل مرحلة شهدت تحولات درامية بدت لهذا الطرف أو ذاك وكأنها تقربه من حسم الصراع نهائيا لمصلحته. فبينما شهدت المرحلة الأولى (١٩٤٨-١٩٧٣) اندلاع حروب: ١٩٤٨و ١٩٥٦و ١٩٦٧ و١٩٧٣، إضافة إلى حرب الاستنزاف، شهدت المرحلة الثانية (١٩٧٤-٢٠٠٠) إبرام:

اتفاقي كامب ديفيد (١٩٧٨)، معاهدة السلام المصرية - الإسرائيلية (١٩٧٩)، اتفاق أوسلو (١٩٩٣)، معاهدة السلام الأردنية - الإسرائيلية

(اتفاق وادي عربة: ١٩٩٤)، إضافة إلى العديد من المبادرات التي شكلت معالم مهمة على طريق التسوية:

زيارة السادات للقدس وخطابه في الكنيست (١٩٧٧)، مؤتمرات: كامب ديفيد الأول (١٩٧٨)، مدريد (١٩٩١)، كامب ديفيد الثاني (٢٠٠٠).

وإذا كانت نتائج بعض الحروب دعمت من طموح أحد الأطراف في حسم الصراع عسكريا لمصلحته (حروب ٤٨ و٦٧ بالنسبة لإسرائيل)، فإن حروبا أخرى شككت في واقعية هذا الطموح (حروب ٥٦ و ٧٣). أما معاهدات «السلام» العديدة التي تم إبرامها حتى الآن فعكست نهجاً لإدارة الصراع بوسائل أخرى، وليس لحل الصراع أو تسويته على نحو شامل ونهائي.

ومن هنا يبدو من المفيد ومن الواجب أن تتحول ذكرى قيام إسرائيل هذا العام بالذات إلى وقفة لتأمل حقيقة ما جرى وللتحسب لما هو آت.

ومن المؤسف أن يتصدر الساحة السياسية والفكرية في العالم العربي الآن مدرسة ترى أن تاريخ الصراع العربي الإسرائيلي هو تاريخ الفرص الضائعة، وأن السبب الرئيسي في استمرار هذا الصراع هو عجز العالم العربي عن اغتنام فرص «التسوية» التي أتيحت أمامه في كل مراحل تطور هذا الصراع واضطراره، المتأخر دائما، للقبول في مراحل تالية بما كان يرفضه في مراحل سابقة، مما جعله يبدو وكأنه في حالة دوران حول النفس ولهث دائم وراء نوع من السراب المراوغ.

غير أنني لا أتفق مطلقا مع هذه المدرسة. ففي تقديري أنه لم تتح في أي وقت من الأوقات فرصة لتسوية قابلة لوضع نهاية حقيقية للصراع،

وبالتالي فالقول إن العالم العربي مسؤول عن المأزق الراهن بسبب عجزه عن اغتنام واحدة من الفرص العديدة التي أتيحت له هو قول يعكس رغبة غير مبررة في جلد الذات بأكثر مما يعكس استنتاجا مبنياً على تحليل علمي دقيق لطبيعة الصراع وأبعاده.

ومن المؤكد أن إسرائيل والدول الغربية تروج لمدرسة جلد الذات هذه، والتي تجد لها، بحسن النية أو سوئها، صدى لدى شريحة من النخب العربية.

غير أننا نود أن ننبه منذ الآن إلى نقطة جوهرية وهي أن رفض مقولات هذه المدرسة لا يعني أبدا إسقاط مسؤولية الدول العربية عن أخطاء عديدة وكبيرة وصلت أحيانا إلى حد الخطيئة في إدارتها للصراع مع إسرائيل.

لكننا نعتقد أن هذه الأخطاء تعود في الوقت نفسه إلى الفشل في حشد كل الإمكانات المتاحة لمواجهة التحديات التي يفرضها هذا الصراع بأكثر مما تعود إلى الفشل في اغتنام الفرص التي أتيحت لتسويته. فحقيقة الأمر أنه لم تتح قط أي فرصة حقيقية لتسوية شاملة ونهائية للصراع العربي - الإسرائيلي في أي مرحلة من مراحل تطوره.

ولكي نتمكن من توضيح حيثيات هذا الاستنتاج المهم، والذي قد لا يحظى بقبول الكثيرين، يجب علينا أن نتذكر حقائق أساسية تتعلق بطبيعة هذا الصراع:

الحقيقة الأولى: أن السبب الأساسي، وربما الوحيد، لهذا الصراع يكمن في وجود مشروع صممته الحركة الصهيونية، وتبنته ورعته القوى الطامعة في الهيمنة على المنطقة، وأن الهدف الأساسي لهذا المشروع كان وما يزال

خلق دولة في فلسطين يصبح من حق أي يهودي في العالم أن «يعود» إليها، ويستوطنها ويتمتع فيها بحقوق المواطنة كافة.

ولأن هذا المشروع لم يكتمل بعد، رغم انطلاقته منذ أكثر من نصف قرن، فإن القائمين على أمره لم ولن يتخلوا عنه، واستخدموا وسيستمرون في استخدام كل الوسائل المتاحة المشروعة وغير المشروعة للوصول به إلى غايته النهائية و بشكل تدريجي وعلى مراحل، وفق ما تسمح لهم به إمكاناتهم في إطار الظروف المحلية والإقليمية والدولية المتاحة.

الحقيقة الثانية: أن الطرف الفلسطيني كان في حالة دفاع دائم عن النفس ومطالب بصد هجمة لا قبل له بها تستهدف أرضه وهويته، وأن تعاطف بعض العرب وبعض المسلمين مع قضيته، لأسباب تتعلق بأمنهم الوطني أو بمشاعر تضامن قومية أو دينية، لم يرتفع بالعلاقات الفلسطينية العربية أو الإسلامية في أي يوم من الأيام إلى مستوى العلاقات الإسرائيلية الغربية أو المسيحية.

لذلك انطوت موازين الصراع منذ البداية على خلل هيكلي دائم، على رغم امتلاك العرب والمسلمين، نظريا على الأقل، مقومات تمكنهم من الارتفاع إلى مستوى التحدي لو أنهم كانوا تمكنوا من حشد كل إمكاناتهم لإدارة هذا الصراع ووضعوه على صدارة جدول أعمالهم. لكن ذلك لم يحدث قط.

والواقع أن من يتأمل مسار العملية المخططة والمبرمجة لتحويل المشروع الصهيوني من نطاق الحلم إلى حيز الواقع يسهل عليه أن يلاحظ أن الحركة الصهيونية وحلفاءها ظلوا ممسكين على الدوام بكل خيوط

المبادرة والفعل. ولو أنهم كانوا رغبوا عن اقتناع في التوصل إلى حل وسط أو إلى مصالحة تاريخية لكان قد أمكن التوصل إلى مثل هذا الحل أو تلك المصالحة منذ فترة طويلة. ولأنهم ظلوا على ثقة تامة من أن الوقت يعمل لمصلحتهم، فقد تبنوا منهجا تدريجيا مرحليا هدفه الأساسي تقوية الذات وإضعاف الخصم، والارتكاز على ما يتحقق في مرحلة للبناء فوقه في المرحلة المقبلة، مع العمل بكل الوسائل الممكنة على طمس وإخفاء أهدافه النهائية والكاملة، والتي ما زال البعض مقتنعا أنها تشمل بناء الدولة اليهودية الخالصة من النيل إلى الفرات.

فعندما صدر وعد بلفور كان الهدف المعلن لا يتجاوز «إنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين» وصدرت تأكيدات أن هذا «الوطن القومي» لا يعني «دولة يهودية». وعندما تحول وعد بلفور إلى مشروع تتبناه «عصبة الأمم» ورد في صك الانتداب صراحة التزامه بعدم إلحاق أي ضرر بحقوق السكان الأصليين من عرب فلسطين. لكن ما جرى على ارض الواقع كان مخالفا تماما لهذا الالتزام.

فقد جرى الاستيلاء على الأرض الفلسطينية بوسائل مشروعة وغير مشروعة، وجرى تسليح المهاجرين الجدد المقبلين إلى إسرائيل تحت عين وبصر قوات الاحتلال البريطاني استعداد لإقامة «دولة يهودية» بقوة السلاح إذا لزم الأمر.

وعند الاقتراع على مشروع لجنة تقصي الحقائق في الجمعية العامة مورست ضغوط دولية هائلة لإقرار مشروع التقسيم. ولم يكن رفض هذا المشروع من جانب العرب فرصة ضائعة لسبب بسيط وهو أن التسليم بحق

اليهود في ٦٥ في المئة من فلسطين التاريخية لم يكن يكفي في حد ذاته ضمانا لردع الحركة الصهيونية عن اختلاق الذرائع مستقبلا لاستكمال مشروعها التاريخي، خصوصا وأن هذا القرار غير العادل أصلا صدر عن جهة لا تملك سلطة التقرير المنفرد لمصير شعب وليس لها إصدار القرار الملزم أصلاً.

ويلاحظ أن إسرائيل كانت جاهزة تماما لحرب ٤٨ وتستعد لها منذ فترة، وهي حرب مكنتها من ضم مساحة تزيد ٢٢ في المئة عن المساحة المقررة لها في قرار التقسيم، ومن طرد ما يقرب من مليون فلسطيني لتخلق مشكلة جديدة حادة هي مشكلة اللاجئين الفلسطينيين والتي يستحيل تسوية القضية من دونها. وحين لاحت خلال الفترة من ٥٣ - ٥٥ فرصة لتسوية، بوساطة أميركية مع مصر، بدا عبد الناصر على استعداد لحل وسط يقوم على قبول إسرائيل والاعتراف بها وتطبيع العلاقات معها على اساس قرار التقسيم مع تعديلات طفيفة في الحدود تضمن لإسرائيل المساحة نفسها المقررة لها في قرار التقسيم وتضمن لمصر امتدادا جغرافيا مع المشرق العربي. لكن إسرائيل رفضت رفضا قاطعا، وبدأت تبحث عن فرض حل عسكري (غارة إسرائيل على غزة عام ٥٥ ثم مشاركة إسرائيل في العدوان الثلاثي عام ٥٦).

وعندما بدأ العرب يتخلون تدريجيا عن مطالبهم القديمة بعد حرب ٦٧ ويصبحون مستعدين لتسوية على أساس حدود ٦٧ وعودة اللاجئين الفلسطينيين، بذلت إسرائيل كل ما في وسعها لنسف أي فرصة للتسوية على هذا الأساس. ولو أن إسرائيل كانت قبلت العودة إلى حدود ٦٧ وأبدت

استعدادها لتحمل المسؤولية لأمكن حل مشكلة القدس الشرقية تلقائيا ولأصبحت مشكلة اللاجئين قابلة لحلول مبتكرة توفق بين حق العودة وبين مخاوف إسرائيل الديموغرافية.

لكن إسرائيل اصرت على اعتبار الأرض الفلسطينية المحتلة أرضا متنازع عليها يتعين تقسيمها، وراحت حتى بعد إبرام معاهدة سلام مع مصر تكثف مستوطناتها في الضفة والقطاع على نحو غير مسبوق. وعندما جرؤ أحد قادة إسرائيل على إبرام اتفاق أوسلو مع منظمة التحرير الفلسطينية اغتاله اليمين الإسرائيلي المتطرف الذي نجح في نهاية المطاف في وضع العراقيل لنسف اتفاق أوسلو.

ولم تشكل الصفقة التي عرضها بارك في كامب ديفيد الثانية في تقديري، أساسا لحل دائم، خصوصا أن رابين رفض أي سيادة فلسطينية أو إسلامية منفردة على المسجد الأقصى كما رفض الاعتراف بحق اللاجئين في العودة.

أما الحل الذي يطرحه شارون الآن يتمثل في خطة للانفصال أحادي الجانب من غزة يفترض أن تمهد الطريق لمفاوضات لاحقة مع سلطة فلسطينية معتدلة عليها أولا أن تثبت جدارتها في تصفية فصائل المقاومة قبل أن تنال شرف الجلوس على مائدة المفاوضات مع شارون ولتحصل على مساحة إضافية من الضفة الغربية قد تصل إلى٤٢ في المئة، وبذلك يمكن إقامة دولة فلسطينية منزوعة السلاح خلال مرحلة قد تستغرق عشر سنوات وعلى مساحة لا تتجاوز ١٠ في المئة من فلسطين التاريخية.

واعتبر شارون أن هذا الحل كريم وشجاع إلى درجة تستحق ثمنا كبيرا قبل بوش أن يدفعه راضياً في صورة خطاب ضمانات مكتوب يوافـق فيـه على الموقف الإسرائيلي لعودة اللاجئين ولحدود ٦٧.

المذهل في الأمر أن حزب ليكود لم يوافق على الخطة موجها صـفعة قاسية للرئيس بوش بعد أن حصل شارون منه على ضمانات لم تكن تحلم بها إسرائيل.

وبصرف النظر عما إذا كانت هذه المناورة تدخل فـي لعبـة توزيـع الأدوار أم تنم عن خلافات حقيقية في وجهات النظر إلا أن حـزب ليكـود يعرف أنه لن يكون بوسع بوش أن يتراجع عن الضـمانات التـي قـدمها، خصوصا في سنة انتخابية، كما يعرف أن اللوبي الصهيوني فـي الولايـات المتحدة سيكون جاهزاً لكي يحول خطة شارون في نهاية المطاف، إلى سقف للمطالب الفلسطينية والعربية.

فها هو هنري كيسنجر يخرج علينا بمقال نشـرته صـحيفة «الشـرق الاوسط» في عددها الصادر في ٥/٩ تحت عنوان «فرصة سانحة لاختـراق الجمود في الشرق الأوسط». وفيه يعلن موافقته على ما قاله توني بلير مـن أن «مبادرة بوش - شارون يمكن أن تتحول إلى فرصة مهمة للعالم العربي وللفلسطينيين على وجه الخصوص. فالانسحاب الإسرائيلي من غزة سيوضح ما إذا كان يمكن تأسيس كيان فلسطيني سلمي تقدمي لا تهـيمن عليـه قـوة خارجية يملأ الفراغ الذي سيتركه الانسحاب الإسرائيلي.

ومن شأن هذه الخطوة أن تساعد على تعزيز فرص التعايش السلمي في المنطقة، أكثر من أي صيغة تفاوضية أخرى».

لكنه لم يكتف بذلك وإنما راح يوزع الأدوار على الولايـات المتحـدة والدول العربية «المعتدلة» من أجل وضع خطة شارون موضع التطبيق. فهل هذه حقاً فرصة متاحة لتسوية، أم اسـتمرار للمحـاولات الراميـة لتطويـع الموقفين الدولي والعربي للرؤى الإسرائيلية للتسوية، وهي رؤى لـم ولـن تتخلى في نهاية المطاف عن تحقيق مشروع «إسرائيل الكبـرى»، وفرضـه كحقيقة واقعة على الجميع.

الواقع أنني لا أملك سوى القول إن المشكلة الحقيقية تكمن في أنه فـي الوقت الذي راح العرب يبحثون عن حل عادل أو تسـوية نهائيـة مبـدين استعدادهم لحل وسط تاريخي، ظلت إسرائيل منشغلة بإدارة الصـراع علـى نحو يقربها من تحقيق أهدافها النهائية من دون أن تلقي بالاً لأي حلول وسط. وعند الحديث عن الاحتياجات الأمنية لا يؤخذ فـي الاعتبـار سـوى أمـن إسرائيل، التي تملك ٥٠٠ قنبلة نووية وترسانة هائلة من جميع أنواع أسـلحة الدمار الشامل إضافة إلى واحد من أقوى وأفضل جيـوش العـالم تسـليحاً وتدريباً.

أما أمن العرب فلا أحد يفكر فيه أو يبدي ضـمانات لتحقيقـه، وكـأن انتهاك حرمات الشعوب العربية وأراضيها هو الوسيلة الوحيدة لتحقيق أمـن إسرائيل وحلفائها الغربيين. وعندما يصل الأمر إلى حـد احـتلال العـراق وانتهاك حرمته على هذا النحو الفاجر، أليس من حقنا أن نطـرح السـؤال: لماذا يكرهوننا إلى هذا الحد؟

فما أصابهم في ١١ أيلول (سبتمبر) كان حدثاً عابراً من فعـل قلـة لا تمثلنا شعوبا أو حكومات، لكن ما يفعلونه بنا منذ عشرات السنين هو سياسـة رسمية منظمة وعنصرية.

*** كاتب وأكاديمي مصري.**

الأمم المتحدة والولايات المتحدة في العراق: من يوظف من؟

منذ سقوط النظام الدولي ثنائي القطبية تحول ملف العراق في السياسة الدولية إلى ملف كاشف ليس فقط لطبيعة وحدود الدور الذي يمكن للأمم المتحدة أن تلعبه في «النظام العالمي الجديد» وإنما أيضا لصدقية المنظمة الدولية نفسها ومدى قدرتها على تطوير وتعديل مسار نظام دولي أصبح طاغياً وغير محتمل. فمنذ وصول جورج دبليو بوش إلى السلطة والولايات المتحدة تتصرف على المسرح الدولي بطريقة توحي وكأنها قررت أن تدير ظهرها كلياً ونهائياً للأمم المتحدة، وأن تتعامل معها كمجرد حذاء بالٍ تضعه في قدميها حين تريد ثم تخلعه حين تريد.

غير أنها سرعان ما وجدت نفسها بعد ذلك مضطرة للتخلي عن غرورها المفرط والتحلي ببعض التواضع، خاصة مع انكشاف درجة انغماسها في مستنقع عراقي لا قِبل لها بالخروج منه، فبدأت تعود إلى الأمم المتحدة بين الفينة والأخرى لعلها تجد لديها مخرجاً ينقذها من مأزقها المستحكم هناك ويحفظ في الوقت نفسه ماء وجهها الذي يبدو الآن أمام العالم كله قبيحاً بدرجة لا تصدق.

ويتداول مجلس الأمن هذه الأيام مشروع قرار قدمته بالاشتراك مع المملكة المتحدة يتعلق بما يسمى «نقل السلطة للعراقيين».

ورغم استحكام المأزق الذي تواجهه في العراق فإن عودة الولايات المتحدة إلى الأمم المتحدة قد لا تكون هذه المرة أيضا عودة نزيهة ومجردة وصادقة النية.

فقد عودتنا الولايات المتحدة دائما على أنها كانت، ولا تزال، تسعى لتوظيف الأمم المتحدة كأداة لخدمة مصالحها واستراتيجيتها الكونية، ولم تتعامل معها قط كشريك في إدارة شئون العالم أو كجهاز يسعى لتغيير العالم نحو الأفضل، وكأن لسان حالها يقول «أنا العالم والعالم هو أنا» أو «أنا الأمم المتحدة والأمم المتحدة هي أنا»، وبالتالي فما يصدر عني من سلوك وتصرفات هو «القانون» وهو القواعد الدولية الواجبة التنفيذ والاحترام.

وما زال الجميع يتذكرون كيف تمكنت الولايات المتحدة من فرض شروطها على الأمم المتحدة حين انتزعت منها قراراً يضفي شرعية على وجودها غير الشرعي في العراق، ويطلق يدها في التصرف في موارده النفطية وغير النفطية، ويتعامل معها كقوة احتلال غير خاضعة للمساءلة أو حتى للالتزام باتفاقات وبروتوكولات جنيف الأربع الشهيرة لعام ٤٩، وذلك بعد «انتصارها» العسكري السريع والمدوي في حرب عدوانية شنتها على العراق رغم أنف المجتمع الدولي وضد إرادته. ومنذ ذلك التاريخ أصبح بوسع الولايات المتحدة أن تعود للأمم المتحدة في كل مرة تحتاج فيها إلى قرار يذلل عقبة تواجهها هنا أو هناك أو يخفف عنها بعض ما تعانيه من متاعب نفسية أو صعوبات مادية أو أزمات أخلاقية.

في هذا السياق يبدو طبيعياً أن يتصور البعض أن عودة الولايات المتحدة لاستصدار قرار جديد من مجلس الأمن يتعلق بعملية «نقل السيادة»

وبكيفية إدارة شؤون العراق خلال المرحلة الانتقالية، هو امتـداد للسياسـة القديمة نفسها الرامية إلى توظيف الأمم المتحـدة لخدمـة أجنـدة السياسـة الأميركية وحدها.

وربما يكون ذلك صحيحاً من منظور إدارة أميركية تبدو مضطرة حاليا لإحداث تغيير تكتيكي في مناهج وربما في أساليب وأدوات إدارة الأزمة مع الإبقاء على جوهر سياساتها وأهدافها الإستراتيجية. غير أنه بات على هـذه الإدارة أن تدرك أن علاقة الولايات المتحدة بالأمم المتحدة، وعلـى خلفيـة إدارتهما لملف الأزمة العراقية، بدأت تدخل مرحلة جديدة مختلفة كلية عـن المراحل السابقة.

ولكي تتضح لنا معالم هذه المرحلة بدقة علينا أن نضعها فـي الإطـار العام لتطور علاقة الولايات المتحدة بالأمم المتحدة منذ الاحـتلال العراقـي للكويت في ٢ آب (أغسطس) عام ١٩٩٠ حتى الآن، والذي مر، في تقديري، بأربع مراحل متميزة هي مراحل: الخديعة، فالانكشاف، فالازدراء، إلـى أن وصلنا إلى المرحلة الحالية والتي يمكن أن نطلق عليها مرحلة الاضـطرار للبحث عن نقطة توازن جديدة.

مرحلة الخديعة بدأت عقب احتلال الكويـت فـي ٢ آب (أغسـطس) ١٩٩٠، ووصلت ذروتها بصدور قرار من مجلس الأمـن «يـأذن للـدول الأعضاء المتعاونة مع حكومة الكويت باستخدام جميع الوسائل اللازمة لحمل العراق على الانصياع لقراراته من دون قيد أو شرط قبل ١٥ كانون الثـاني (يناير) ١٩٩١»، وامتدت حتى «حرب تحرير الكويت».

ولأن نظام صدام حسين الأحمق لم ينتبه إلى أن تحولات خطيرة كانت طرأت على النظام الدولي، خاصة منذ سقوط حائط برلين قبـل ذلـك بعـام كامل، فقد قدمت هذه الأزمة للولايات المتحدة مناسبة مهمة مكنتها من إظهار عجز الاتحاد السوفييتي والتعجيل بانهياره.

ولضمان التفاف العالم حولها لجأت الولايات المتحدة إلى طرح شـعار «النظام العالمي الجديد» الذي تلعب فيه الأمم المتحدة دوراً رئيسـياً حالـت الحرب الباردة دون تمكينها منه.

وتحت هذا الشعار المخادع أصبح ممكناً أن يتخذ مجلس الأمن جميـع قراراته في الأزمة استناداً إلى الفصل السابع، وذلك للمرة الاولى في تـاريخ الأمم المتحدة، ويفرض على العراق أقسى وأشمل عقوبات في تاريخه. ومـا إن تم لها ذلك حتى سعت، ونجحت، في الحصول من مجلس الأمـن علـى تفويض باستخدام القوة ضد العراق، وهو ما أدى عملياً إلـى تمكينهـا مـن اختطاف مجلس الأمن وتولي إدارة الأزمة بشكل منفرد تماماً، ولم تعد إليـه من جديد إلا لاستصدار القرار ٦٨٧ الذي وضع العراق عملياً تحت الوصاية الأميركية.

ومنذ تلك اللحظة بدا واضحاً للمراقبين المدققين أن المسـألة العراقيـة باتت مكوناً أساسياً في الإستراتيجية الأميركية الرامية للهيمنة علـى العـالم وعلى منطقة الشرق الأوسط.

أما «مرحلة الانكشاف»: فبدأت مع نهاية حرب «تحرير الكويت» فـي نيسان (إبريل) ١٩٩١ واستمرت حتى بداية الإعداد العملي والعلني لعمليـة «احتلال العراق» في أيلول (سبتمبر) ٢٠٠٢.

وخلال هذه الفترة تمكنت الولايات المتحدة من إحكام قبضتها على العراق بالعمل على مستويين: الأول، منفرد، لتحجيم قدرات العراق العسكرية وتنمية وتشجيع القوى المعارضة للنظام، وخاصة الكردية في الشمال و الشيعية في الجنوب، وفرض مناطق حظر الطيران في الشمال والجنوب، والثاني: جماعي، بالإصرار على إطالة أمد العقوبات وتكثيف نشاط لجان التفتيش على أسلحة الدمار الشامل والعمل على استغلاله لخدمة مآرب أخرى.

ولم تكترث الولايات المتحدة للمآسي الإنسانية التي سببتها تلك السياسة للشعب العراقي أو بتلطيخ سمعة الأمم المتحدة التي أصبحت متورطة في هذه المآسي بشكل أو بآخر.

واتضح بالتدريج أن أزمة الكويت كانت نمطاً فريداً وغير قابل للتكرار، وأن مجلس الأمن راح يتعامل مع الأزمات المختلفة وفق معايير مزدوجة، وأنه لا مكان ولا دور يذكر للأمم المتحدة في هذا «النظام الدولي الجديد» الذي يرفعون شعاراته لأنه نظام تسعى الولايات المتحدة للهيمنة عليه وتحويل الأمم المتحدة فيه إلى مجرد إدارة من إدارات وزارة الخارجية الأميركية.

وفي هذا السياق نجحت الولايات المتحدة ليس فقط في تهميش دور الأمم المتحدة وإنما أيضا في تشويه سمعتها والانتقاص من هيبتها ومن صدقيتها، ولم تتردد في توجيه ضربات عسكرية موجعة للعراق من وقت إلى آخر، ومن دون أي استئذان، بدعوى أن التفويض السابق باستخدام القوة ما زال قائماً.

وبوصول اليمين المتطرف بقيادة جورج دبليو بوش ومحاولته استغلال أحداث ١١ أيلول (سبتمبر) لفرض المشروع الأميركي للهيمنة بقوة السلاح، دخلت علاقة الولايات المتحدة بالأمم المتحدة «مرحلة الازدراء»، وهي المرحلة التي وصلت ذروتها بتحدي مجلس الأمن وشن الحرب على العراق دون تفويض منه ثم العودة إليه لتقنين احتلالها غير الشرعي للعراق، واستمرت حتى قيام الولايات المتحدة بالإعلان عن خططها لنقل «السيادة» إلى العراقيين.

وطوال تلك المرحلة، والتي بدت خلالها الأمم المتحدة وكأنها طرف مقاوم ولو على استحياء لمشروع الهيمنة الأميركية، تعاملت الولايات المتحدة معها بازدراء شديد وبرغبة شرسة في إسكات كل من يجرؤ على مقاومة المشروع الأميركي، حتى ولو أدى ذلك إلى قتل الأمم المتحدة واغتيال القانون الدولي ذاته.

غير أن تطور المقاومة العراقية السريعة وغير المتوقعة للاحتلال الأمريكي، وتكشف الحقائق المتعلقة بثبوت خلو العراق من أي أسلحة للدمار الشامل وعدم وجود أي صلة أو علاقة بين النظام السابق وتنظيم القاعدة، وانكشاف الأجندة الخفية لعصابة المنظرين والمخططين لهذه الحرب القذرة في الإدارة الأميركية، خصوصاً أمام الناخب الأمريكي، والسقوط الأخلاقي المدوي للقيم الأميركية في سجن أبو غريب، كل تلك عوامل أدت إلى تزايد الاعتقاد بأن المشروع الأميركي في العراق في سبيله إلى الانهيار إن لم يكن انهار فعلاً.

وفي هذا السياق أصبحت الإدارة الأميركية مضطرة للبحث عن غطاء لاستراتيجية خروج كريم من العراق، ولم يعد أمامها سوى الأمـم المتحـدة لتقديم هذا الغطاء.

وهكذا راحت علاقة الولايات المتحدة بالأمم المتحدة تنسج خيوط مرحلة جديدة يمكن أن نطلق عليها «مرحلة البحث عن نقطة توازن».

وفي تقديري أن هذه المرحلة بدأت بالتقدم رسمياً بالمشروع الأميركـي - البريطاني المعروض حاليا على مجلس الأمن والخاص بكيفية التعامل مع عملية «نقل السيادة» وطريقة إدارة العراق خلال المرحلـة الانتقاليـة ومـا بعدها.

البعض يرى أن الإدارة الأمريكية الحالية بدأت تستشعر استحالة فرض مشروعها في العراق ولم يعد أمامها مفر من التسليم بهزيمتها وبالتالي تسليم الملف العراقي، بشقيه السياسي والأمني، إلى الأمم المتحدة كي تديره بنفسها، باعتباره الوسيلة الوحيدة التي تضمن للولايات المتحدة خروجاً غير مهين من العراق. لكننا نعتقد أن الأمر قد لا يكون كذلك.

فالإدارة الأميركية الحالية، والتي تستند سياساتها إلى رؤى أيديولوجيـة وليس إلى حسابات عقلانية أو براجماتية تعتقد أن طريق المنـاورة مـا زال متاحاً أمامها وأن بوسعها أن تلجأ إلى المماطلة وكسب الوقت بحثاً عن وسيلة لتهدئة الأوضاع في العراق ريثما تنتهي عملية الانتخابات الرئاسية، ثم تعود لاستئناف ترميم مشروعها المنهار خلال الفترة الرئاسية الجديدة.

ولذلك لا نعتقد أن الولايات المتحدة اتخذت قراراً استراتيجياً بالانسحاب من العراق مثلما انسحبت من فيتنام من قبل، وبالتالي فليس من المتوقـع أن

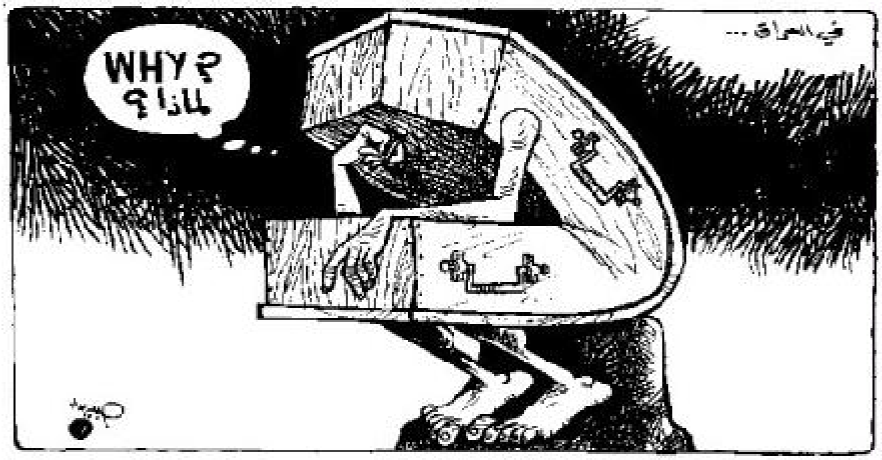
تقدم التنازلات المطلوبة، والتي يجب أن تتضـمن جـدولاً زمنيـاً محـدداً للانسحاب العسكري من العراق كي يصبح بإمكان الأمم المتحدة تقديم الغطاء المطلوب لتسوية الأزمة العراقية وإدارة الملـف العراقـي بسلاسـة خـلال المرحلة الانتقالية. من هنا فمن المتوقع أن تكون المعركة التي ستدور رحاها داخل مجلس الأمن خلال الأيام والأسابيع المقبلة بالغة العنف، رغم حـرص الجميع على أن تبدو هادئة فوق السطح. بل لا أبالغ إذا قلت إن هذه المعركة ربما تكون أهم و أخطر المعارك الدبلوماسية التي شـهدتها سـاحة الأمـم المتحدة في الآونة الأخيرة.

فالمسألة العراقية داخل الأمم المتحدة تحولت إلى مسألة تتعلـق بمـدى قدرة الأمم المتحدة على استرداد كرامتها وهيبتها وإنقاذ القانون الدولي مـن قبضة القرصان الأميركي.

وهي مسألة لن تحل إلا بالعثور على نقطة توازن جديدة تسمح للولايات أن تمارس دورها كقوة عظمى داخل الأمم المتحدة وليس كقوة مهيمنة عليها أو بديلاً منها. ولا جدال في أن الأمم المتحدة تواجه اختبـاراً صـعباً لكـن اجتيازه ليس مستحيلاً.

*** كاتب واكاديمي مصري.**

الإصلاح الضائع بين عناد الداخل وخداع الخارج



من يتابع الأحداث الجارية على الأصعدة العالمية والإقليمية والمحليـة يتولد لديه انطباع مؤكد بأن إصلاح أحوال العرب والمسلمين أصبح القضـية الأكثر إلحاحاً والأولى بتصدر قائمة جدول أعمال النظم على هذه الأصـعدة كافة.

فأينما يولي الإنسان وجهه شطر أي بقعة على سطح الأرض فإنـه لا يرى أو يسمع أو يقرأ شيئاً إلا وله صلة مباشرة أو غير مباشرة بهذه القضية حتى يخيل إليه أن مصير البشرية بات معلقاً على ما قد يتحقق من تقدم على هذا الصعيد.

وإذا كان ما جرى في الولايات المتحدة يوم ١١ أيلول (سبتمبر) ٢٠٠١ ساعد على أن يجعل من قضية إصلاح العالمين العربي والإسلامي شـأناً أو

مطلباً أميركياً، وبالتالي عالمياً وكونياً، فإن ما جرى في العراق يوم ٩ نيسان (إبريل) من عام ٢٠٠٣ ساعد في الوقت نفسه على أن يجعل مـن القضـية ذاتها مطلباً عربياً، وبالتالي شأناً إقليمياً ومحلياً ملحاً.

ومع ذلك فمن شأن الباحث المدقق في مضمون الجدل المحتدم حاليا أن يلاحظ أن المنظور الأميركي لقضية الإصـلاح فـي العـالمين العربـي و الإسلامي يختلف كلياً عن المنظور العربي لها، وأن هذا الاخـتلاف، الـذي يكاد يصل إلى حد التناقض الكامل، يهدد عملية الإصلاح ذاتها بالشلل الكامل وربما يضعها في مأزق لا مخرج منه.

ما حدث في ١١ أيلول (سبتمبر) هو أن منظمة غامضة محدودة العـدد والعدة استطاعت أن توجه ضربة خاطفة وموجعة إلى أهـم رمـوز القـوة الأميركية. ولأن المتهمين بتدبير وتنفيذ العملية كانوا جميعهم من المسـلمين، وغالبيتهم الساحقة من العرب، فقد كان من الطبيعي أن تحدث الضربة زلزالاً في نمط التفكير الأميركي التقليدي تجاه ما يجـري فـي العـالمين العربـي والإسلامي. وفي هذا السياق، وتحت تأثير النفوذ المتصاعد لليمين الأميركي المتطرف، راحت تتبلور تدريجاً معالم نمط جديد للتفكير يمكن إجمال أهـم مقولاته على النحو الآتي:

١- إن الصراع بين الحكام العرب المستبدين وبين شـعوبهم أصـبح قضية أميركية بعدما تحول الاحباط المكتوم لدى شباب فشلت أنظمته الحاكمة في تعليمه وتوظيفه إلى غضب متراكم ما لبث أن انفجر في وجه الولايـات المتحدة نفسها باعتبارها الدولة الراعية لهذه النظم.

٢- إن ما جرى في أيلول (سبتمبر) ليس سوى حدث كاشف عن وجود معضلة في بنية الثقافة العربية والإسلامية لا سبيل لمعالجتها من جذورها إلا بعملية تحديث كبرى يستحيل تنفيذها بدون ضغط قوي، و ربما عنيف، من الخارج.

٣- إن إسقاط نظام صدام حسين سيفتح الطريق نحو عملية تغيير كبرى لتخليص العالمين العربي والإسلامي من بؤر الفساد والاستبداد التي تفرخ الإرهاب، ولإعادة بناء وتحديث منظومتهما السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية على نحو شامل.

٤- إن الولايات المتحدة هي الدولة الأكثر قدرة، وبالتالي يجب أن تكون الأكثر رغبة وتحفزاً، للمساهمة في تحقيق هذا الهدف الإنساني النبيل! ومن الواضح أن هذا النمط من التفكير لم يكن في الواقع سوى محاولة مكشوفة من جانب اليمين المتطرف لاستغلال أحداث أيلول (سبتمبر) وتوظيفها لخدمة مشروع أميركي للهيمنة كانت معالمه بدأت تتبلور قبل أحداث ١١ أيلول (سبتمبر).

وهكذا، وعلى خلفية من علاقات تاريخية ملتبسة، وفي ضوء مشاعر كراهية تزداد عمقاً بسبب ما يجري في الحاضر من مآسٍ على أرض فلسطين والعراق، راحت الشعوب العربية والإسلامية تتابع الخطاب الأميركي عن الإصلاح بقدر كبير من التشكك وعدم الثقة، وتحس بقلق متزايد تجاه ما يحاك من خطط على هذا الصعيد إلى أن وصل القطار المندفع إلى محطة «مشروع الشرق الأوسط الكبير» الذي طرحته الولايات المتحدة الأميركية أخيراً على مجموعة الدول الثماني في مؤتمرها الذي عقد

في ولاية جورجيا وأسفر عن تبني «وثيقة الشراكة من أجل التقدم» و«خطة دعم الإصلاح» في منطقة الشرق الأوسط الكبير وشمال إفريقيا.

على الشاطئ الآخر من ضفتي النهر شهد يوم ٩ نيسان (إبريـل) مـن عام ٢٠٠٣ دخول الدبابات الأميركية شوارع بغداد وقامت إحداها بتطويـق وإسقاط تمثال صدام حسين في مشهد رمزي مثير يؤكد على أن صفحة أحـد أكثر النظم قسوة وغباء في التاريخ العربي قد طويت.

و لأن البعض كان راهن، ربما بدافع من الغيرة على مسـتقبل الأمـة وليس على مستقبل النظام، على إمكان الصمود ولو لفترة محدودة من الوقت تكفي لإدارة حرب مدن قد تؤدي الخسائر الناجمة عنها إلى عرقلة الخطـط الأميركية، فقد جاء السقوط المدوي والسريع بمثابة صدمة كان من الطبيعـي أن تحدث بدورها زلزالاً أدى إلى بروز نمط تفكير عربـي جديـد راحـت معالمه تتبلور في عدد من المقولات يمكن تلخيص أهمها على النحو الآتي:

١ - إن الأنظمة العربية الحاكمة قد تختلف عن نظام صدام حسين من حيث الشكل لكنها تتشابه معه من حيث الجوهر والمضمون.

٢ - إن هذه الأنظمة، من دون أي استثناء، لم تعد جديرة أو قادرة على الاضطلاع بأي من وظائفها الأساسية: فكما فشلت اليوم فـي حمايـة أمـن الوطن فشلت من قبل في تحقيق مستوى لائق من التنمية أو من الديمقراطية والمشاركة السياسية.

٣ - إن هذه الأنظمة تتغذى كالطفيليات على الأزمات الخارجية ولهـا مصلحة واضحة في تضخيمها لخلق ذرائع تبـرر بهـا انفـلات أجهزتهـا

العسكرية والأمنية التي تحولت إلى آليات لحماية أمنها هي، وليس أمن المجتمع، ولقمع المعارضين في الداخل، وليس لردع الطامعين من الخارج.

وتأسيسا على تلك المقولات سادت قناعة مفادها أن الأنظمة الرسمية العربية هي المسؤولة، أولاً وأخيراً، عن حالة الضعف والهوان التي آل إليها العالم العربي، وأن التغيير بات شرطاً ضرورياً للحاق بركب التقدم ولتحقيق الاستقرار، فضلاً عن أن التحول الديموقراطي لم يعد خياراً وإنما حتمية يتعين أن تنبع طوعاً من الداخل حتى لا تفرض فرضاً من الخارج.

غير أن الحوار الذي دار حول أسباب ما جرى للعراق وفيه، وبدا خصباً وواعداً في البداية، سرعان ما تحول إلى جدل عقيم حول دور الداخل والخارج في إحداث التغيير المنشود.

ورويداً رويداً بدأ هذا الجدل يتحول إلى اتهامات متبادلة بين متحمسين للتغيير بأي ثمن، حتى ولو تم بالتعاون مع قوى أجنبية، وبين الرافضين لأي تدخل خارجي، حتى ولو أدى ذلك إلى القبول بالوضع الراهن.

وفي ظل هذا المناخ الموبوء بدا كل متحمس للتغيير «عميلاً» أو «كرزاي» آخر يتحين الفرصة للوثوب إلى مقاعد السلطة على ظهر الدبابات الأميركية، كما بدا كل رافض للتدخل الأجنبي «ديناصوراً» سياسياً تجاوزه الزمن ولم يعد قادراً على استيعاب المفاهيم المعاصرة لإدارة المجتمعات الحديثة في زمن العولمة!.

وهكذا، ببساطة شديدة، اختزلت قضية الإصلاح في مفاضلة عقيمة بين استبداد الداخل أو احتلال الخارج، وتم تصوير الرافضين للتدخل الخارجي كمرحبين بالاستبداد الداخلي، باعتباره أهون الضررين، والرافضين للاستبداد

الداخلي كعملاء للخارج وكدعاة للاحتلال الأجنبي، باعتباره الوسيلة الوحيدة للتخلص من استبداد الداخل!.

في ظل هذه الأجواء «العبثية»، إن صح التعبير، بدت الحكومات العربية الرافضة لمشروع الشرق الأوسط الكبير وكأنها تقف في خندق واحد مع المقاومين للتدخل الأجنبي، بينما دافعها الحقيقي هو رفض التغيير وبقاء الوضع الراهن على ما هو عليه حتى ولو كان الثمن هو هدم المعبد فوق رؤوس الجميع، وفضل دعاة الإصلاح الحقيقيين ان يصمتوا لئلا يتهموا بأنهم عملاء المخابرات الأميركية ورجال المشروع الشرق أوسطي الكبير الزاحف! وربما يكون هذا هو بالضبط ما هدفت إليه الولايات المتحدة والتي تعلم علم اليقين أن أي إصلاح حقيقي سيطيح بمصالحها وبمصالح حليفتها إسرائيل في العالمين العربي والإسلامي.

والواقع أن من يقرأ بدقة وتمعن مجمل الوثائق الصادرة عن مجموعة الدول الثماني، خصوصاً «وثيقة الشراكة من أجل التقدم ومستقبل مشترك مع منطقة الشرق الأوسط الموسع وشمال إفريقيا» و«خطة مجموعة الثماني لدعم الإصلاح»، لا بد أن يحس بالقلق على مصير الإصلاح الحقيقي في العالم العربي.

فقد بدت هذه الوثائق أكثر حرصاً على طمأنة الحكومات العربية «المتعاونة»، وبخاصة ممن حضروا مؤتمر سي أيلاند، منها إلى مخاطبة قوى التغيير الحقيقية والحية في العالم العربي. فهذه الوثائق تعج في الحقيقة بمقتطفات مقتبسة من بيانات صدرت عن مؤتمرات عربية رسمية وشبه رسمية عقدت حول قضية الإصلاح، وذلك في محاولة مكشوفة للتأكيد على

أن الإصلاح الذي تنشده مجموعة الثماني نابع من الداخل وليس مفروضاً من الخارج. يضاف إلى ذلك أن هذه الوثائق لم تأتِ بجديد في موضوع الإصلاح لأن برامج «التعاون» أو «الشراكة» التي تضمنتها هي برامج تقليدية تكـرر حرفياً معظم ما تضمنته برامج مماثلة سابقة، خصوصاً تلـك الموقعـة مـع الاتحاد الأوروبي، وهي برامج ثبت بالدليل القـاطع أنهـا تكـرس سـطوة الحكومات القائمة وتمكنها من استمرار احتكارها لمواقع الثـروة والسـلطة، بأكثر ما تفتح الطريق أمام رياح التغيير أو تقود إلى نوعية الإصلاح الـذي تتطلع إليه الشعوب.

الجديد الوحيد في هذه الوثائق هو النص على إنشاء «منبر المسـتقبل» لتوفير «إطار وزاري للحوار والتفاعل المتواصل بشأن الإصلاح السياسـي والاقتصادي والاجتماعي».

ويعد هذا الجديد تطوراً يثير القلق بأكثر مما يبعث علـى الاطمئنـان وذلك لسبب بسيط وهو أنه بات على الحكومات العربية أن تقدم لمجموعـة دول الثماني كشف حساب سنوي عما تم من «إصلاحات» مما سيمكن هـذه الأخيرة من إصدار شهادات بحسن السير والسلوك لحكومات يبدو أنه أصبح مطلوباً منها أن تصبح مسؤولة أمام مجلس إدارة العالم وليس أمام شعوبها!.

وفي ظل أزمة الثقة الحالية بين الشعوب العربيـة والإسـلامية، مـن ناحية، ودول مجموعة الثماني، وبخاصة الولايات المتحدة الأميركيـة، مـن ناحية أخرى، فإن هذا يعد تطوراً خطيراً وفي الاتجاه الخطأ.

في سياق كهذا يبدو لي أن الصخب الأميركي المثار عن إصلاح العالم العربي قصد به أولاً وقبل كل شيء تخويف حكومات عربية وإسلامية انتهت

صلاحياتها ووضعها تحت الوصاية الأميركية لإجبارها على تقديم تنـازلات مطلوبة لتسهيل تمرير مشروع بوش في العراق ومشـروع شـارون فـي فلسطين.

ولم يكن حضور بعض الزعماء العرب لمؤتمر سي أيلانـد وامتنـاع البعض الآخر سوى دليل إضافي على أن قضية الإصـلاح الحقيقـي فـي العالمين العربي والإسلامي كانت هي الخاسر الأكبر وربما الوحيد في هـذا المؤتمر. فلا الذين ذهبوا كانوا هم أكثر العرب تحمساً للإصلاح، ولا الـذين رفضوا الذهاب كانوا هم أكثـر العـرب مقاومـة للمشـروعين الأميركـي والإسرائيلي في المنطقة.

*** كاتب وأكاديمي مصري.**

العلاقات اليورو - أطلسية: وقفة تأمل



شهد هذا الأسبوع نشاطاً مكثفاً ظهر من خلاله الرئيس الأميركي بوش وكأنه يسعى جاهداً لترميم شرخ كان أصاب العلاقات الأوروبية - الأميركية واتسع خلال أزمة الحرب على العراق لدرجة باتت تنذر بقطيعة بين الحليفين الاستراتيجيين.

فحرص بوش على حضور القمة التي جمعته في منطقة إينيس بأيرلندا في بداية هذا الأسبوع مع رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأوربي «الموسع» وبعدها توجه على الفور إلى اسطنبول لحضور قمة حلف شمال الأطلسـي. وخلال القمتين بذل بوش كل ما في وسعه لإعطاء الانطباع بـأن الخلافـات التي كانت قد ظهرت حول العراق تم تجاوزها وأصبحت تاريخاً.

وقبل أسابيع قليلة بدا الرئيس بوش حريصاً على أن يشارك بنفسه فـي احتفالات أوروبا باليوبيل الذهبي لعملية نورماندي.

وهي مناسبة أتاحت له تذكير أوروبا بالدور الحاسم الذي لعبته الولايات المتحدة لتحريرها من قبضة الحكم النازي. فهل استطاع بوش حقاً أن يصلح ما سبق له أن أفسده؟ وهل كان في نيته أصلاً أن يعيد فتح الجسور والتلاحم بين شاطئ الأطلسي؟ أم أن هذا النشاط كله يندرج في إطار الحملة الانتخابية لكسب معركة الرئاسة المقبلة؟

الواقع أن الإجابة عن هذه الأسئلة تتطلب وقفة لتأمل مسـار العلاقـات اليورو- أطلسية. فمن المعروف أن القلق الأوروبـي مـن رؤيـة اليمـين الأميركي لعالم ما بعد نهاية الحرب الباردة يعود إلى عام ١٩٩٢ حين أصدر وزير الدفاع الأميركي «مـذكرة تخطـيط دفـاعي defense planning guidance» ورد فيها أن الهدف الاستراتيجي للولايات المتحدة يتمحور على ضرورة العمل بكل الوسائل لضمان احتفاظ الولايات المتحدة بمكانتها كقـوة عظمى وحيدة في العالم، والحيلولة دون بروز أي قوة أخرى منافسة مهمـا كان الثمن.

فقد كشفت هذه المذكرة مبكراً وبوضوح عن رؤية اليمـين الأميركـي الحاكم حينئذ لما يجب أن يكون عليه دور الولايات المتحدة الأميركيـة فـي عالم ما بعد الحرب الباردة.

وقامت هذه الرؤية، كما يستدل عليها مـن كتابـات رمـوز اليمـين الأميركي قبل سنين عديدة من وقوع أحداث سبتمبر، على افتراضات عدة

أولها: أن المخاطر على مصالح الولايات المتحدة وعلى السلم والأمـن الدوليين لا تزال قائمة رغم زوال الخطر السوفياتي والشيوعي.

وثانيها: أن الصين والعالم الإسلامي يشكلان أهـم مصـادر التهديـد الجديد. فالصين: تنمو اقتصادياً بمعدلات كبيـرة لكنهـا لا تنمـو سياسـياً وديموقراطياً بالقدر نفسه.

والعالم الإسلامي: يشكل بيئة خصبة لنمو التيارات الأصولية.

وثالثها: أن مواجهة هذه الأخطار تتطلب سياسة للتدخل النشط ولـيس سياسة انعزالية، كما تتطلب زيادة في نفقات التسلح إلى أقصى مدى ممكـن وليس خفضها، كما فعلت إدارة كلينتون.

ويتضح من هذه الرؤية أن اليمين الأميركي كان يحس بمرارة شـديدة تجاه السياسات التي انتهجتها إدارة كلينتون والتي بدت له انعزاليـة وسـلبية بأكثر مما ينبغي،وكان يعتبر أن الانتصار الذي حققه في الحرب الباردة سرق منه ولم يستثمر على الوجه الأكمل، وأنه كان يتحين الفرصة للعـودة إلـى السلطة وتصحيح ما حدث من أخطاء كي تستعيد الولايات المتحـدة دورهـا وتعيد صنع النظام العالمي في مرحلة ما بعد الحرب الباردة بطريقتها.

ويشير سلوك الاتحاد الأوروبي على الساحة الدوليـة خـلال العقـدين الأخيرين إلى وجود شعور أوروبي عميق بعدم الارتياح تجاه توجهات اليمين الأميركي المتطرف، والتي كانت قد تحولت إلى سياسـة رسـمية بوصـول ريغان إلى السلطة عام ١٩٨٠، وازدادت وضوحاً وتبلوراً أثناء إدارة بـوش الأب، ثم عادت أشد قوة وتطرفاً إلى الساحة مع إدارة بوش الابن.

وإذا كانت هذه التوجهات قد أكدت على شيء ملمـوس فهـو تصـميم الولايات المتحدة الأميركية على الانفراد بقيـادة النظـام الـدولي وإدارتـه

وتوجيهه بما يتفق مع مصالحها الخاصة، والاعتماد على القـوة المسـلحة، وليس على الدبلوماسية، وسيلة لتحقيق هذا الهدف.

وعلى رغم المخاوف التي كانت سادت العديد من الأوسـاط الفكريـة والسياسية داخل الولايات المتحدة وخارجها، خصوصاً في أوروبـا، حـول احتمالات أن تؤدي التحولات الجديدة في النظام الدولي، إلى انعزالية أميركية جديدة، إلا أن ما حدث كان عكس ذلك تماماً. فعدد المرات التي تدخلت فيهـا الولايات المتحدة عسكريا في مناطق مختلفة من العالم، منذ بدايـة تصـدع المعسكر الاشتراكي فاق عدد مرات هذا التدخل طوال مرحلة الحرب الباردة، بدءاً بالغزو الأميركي لبنما عام ١٩٨٩ وانتهاء بالاحتلال الأميركي للعـراق عام ٢٠٠٣ مروراً بالتدخل الأميركي فـي أزمـات الصـومال والبوسـنة والهرسك وكوسوفو وأفغانستان، وغيرها.

وبدا واضحاً أن نزعة التدخل بالوسائل العسكرية ازدادت حدة وخطورة بمجرد استعادة اليمين الأميركي المتطرف، بقيادة بوش الابن، للسـلطة فـي انتخابات الرئاسة التي جرت في نوفمبر عام ٢٠٠٠، وأن أحداث ١١ أيلـول (سبتمبر) عام ٢٠٠١ أمدت الإدارة الأكثر تطرفاً فـي التـاريخ الأميركـي بذريعة، يبدو أنها كانت تنتظرها بشغف، كي تتمكن من إطلاق العنان لآلتهـا العسكرية الجهنمية من دون ما اعتبار لأي قواعـد قانونيـة أو عرفيـة أو أخلاقية.

ساعد على تغلل تلك النزعة العدوانية في عقلية يمين لديـه إحسـاس بتفوق أميركي كاسح مكن القوات المسلحة من حسم جميع حروبها الأخيـرة دون خسائر تذكر.

ولا جدال في أن هذه النزعة العسكرية أدت إلى تعميق الهوة بين الرؤيتين الأميركية والأوربية لما يجب أن يكون عليه النظام الدولي في مرحلة ما بعد نهاية الحرب الباردة.

فمصلحة الاتحاد الأوروبي تكمن في وجود نظام دولي متعدد القطبية، وليس في نظام دولي يهيمن عليه قطب واحد، حتى لو كان هذا القطب هو الولايات المتحدة التي يرتبط بها بروابط المصالح والتاريخ والحضارة المشتركة. ذلك أن نظاماً متعدد القطبية هو وحده الكفيل بالسماح للقوى الكبرى، ومنها الاتحاد الأوروبي، بالمشاركة في صنع القرار الدولي وتمكينها من لعب دور على الساحة الدولية يتناسب مع ما تملكه من عناصر القوة الشاملة، وليس القوة العسكرية وحدها. غير أن الولايات المتحدة بدت شديدة الحرص على استغلال فجوة القوة العسكرية القائمة بينها وبين الآخرين للانفراد بصنع القرار في النظام الدولي واستبعاد كل المرشحين للمنافسة على قيادة هذا النظام من لعب أي دور، إلا من خلالها وبموافقتها هي.

وكان من الصعب تصور رضوخ الاتحاد الأوروبي كليا لمثل هذا المنطق المغرور، كما كان من الطبيعي أن تظهر في صفوف الاتحاد الأوروبي قوى راغبة في التصدي له ومقاومته قدر المستطاع.

لذا عكست السياسة الخارجية للاتحاد الأوربي، في مجملها، سلوكاً بدا وكأنه يستمد منطقه من مرجعيات فكرية ومصلحية مغايرة.

وتعبر عن رؤية لنظام دولي مختلف. يقوم على ترجيح كفة الوسائل الدبلوماسية على الوسائل العسكرية، وتفضيل العمل الجماعي، من خلال الأطر والمؤسسات الدولية القائمة، وخاصة مجلس الأمن،على العمل المنفرد.

بعبارة أخرى لم يكن الاتحاد الأوروبي على استعداد للاستسلام لرغبـة الولايات المتحدة الأميركية وإصرارها على الانفراد بالمبادرة واحتكار عملية صنع القرارات الرئيسية في النظام الدولي، بل أن تقوم هي بتوزيـع الأدوار الثانوية على الآخرين بطريقتها. وفي هذا السياق أصرت ألمانيا وفرنسا على رفض الحرب الأميركية على العراق.

والواقع أن المتأمل لتطور العلاقات بين الولايـات المتحـدة والاتحـاد الأوروبي يستطيع أن يلمح أن الهوة بين الرؤية الأوربيـة ورؤيـة اليمـين الأميركي المتطرف لم تعد قاصرة علـى المواقـف أو المصـالح العـابرة والموقتة وأنها بدأت تطول القضايا والمواقف الجوهرية تدريجياً.

فقد ظهرت اختلافات عميقة بين رؤية كل من الطرفين لمصادر تهديـد السلم والأمن الدوليين، ولسبل ووسـائل مواجهتهـا، ولترتيـب الأولويـات والقضايا على جدول أعمال هذا النظام الدولي.

بل إن الاختلافات بدأت تطول شكل النظام ووظائفه وطريقـة توزيـع الأدوار والمسئوليات فيه. وعلى سبيل المثال فالاتحاد الأوروبي لا يبدو، على رغم وجود بعض التيارات اليمينية المتطرفة فيه، مسكوناً بهاجس الخوف من الصين أو من العالم الإسلامي بذات القدر أو بالطريقة نفسها التي ينم عنهـا ويعكسها السلوك الأميركي.

والسياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي تبدو أقل تـأثراً بنفـوذ الـدوائر الصهيونية منها في الحالة الأميركية.

ورغم وجود الاتحاد الأوروبي على تخوم العالم الإسلامي، وربما فـي قلبه، إلا أنه يبدو أكثر قدرة واستعداداً للتمييز بين الإسلام وتياراته الأصولية،

وبين الإسلام والإرهاب، والاتحاد الأوربي يرى في الإرهاب الدولي خطـرا يهدد السلام العالمي، لكنه يرى في الوقت نفسه أن القوة العسكرية ليست هي السبيل الوحيد، أو حتى الأنسب، لمواجهته، وأن النجاح في هـذه المواجهـة يتوقف على صحة تشخيص المرض، وليس العرض، ومعالجة مسبباته وليس أعراضه.

ومن خلال العمل الجماعي والشرعية الدولية وليس من خلال العمـل الفردي والخروج على القانون.

غير أن اليمين الأميركي الحاكم لم يعد يطيق صبرا علـى مثـل هـذه الأطروحات. وبدأ يرد عليها بعنف.

ويعبر روبرت كاغان عن مشاعر هذا اليمين تجاه السياسة الخارجيـة التي يتبناها الاتحاد الأوروبي في كتيب نشر حـديثا بعنـوان: «الفـردوس والقوة: أميركا وأوربا في نظام عالمي جديد». يشير فيه إلـى أن التوزيـع الحالي للأدوار على مسرح السياسة الدولية يسند للولايـات مهمـة الطـبخ وإعداد العشاء ولأوربا مهمة غسل الأطباق وتنظيف الطاولة، مؤكداً على أن المواقف الأوروبية على الساحة الدولية، والتي تفضل العمل بالوسائل السلمية ومن خلال الأمم المتحدة و بالاستناد إلى الشرعية الدولية، هي مواقف تعكس «سيكولوجية الضعف». فالرجل الضعيف المسلح بسكين صـغير لا يجـرؤ على مهاجمة نمر مطلق السراح في الغابة، ويفضل سياسة الاختباء والتخفي طلباً للسلامة. بينما الرجل المسلح بصاروخ لن يتردد في المواجهة.

ويخلص كاغان إلى أن العالم الذي صنعته أميركا وتحاول أن تصنعه الآن ليس وليد أحداث الحادي عشر من أيلول (سبتمبر)، وأن هذه الأحداث لم

تفعل سوى إعادة الولايات المتحدة إلى نفسها وإلى روحها، وبالتالي لم يعـد أمام أوروبا سوى أن تتأقلم مع منطق الهيمنة الأميركية المنفردة على العـالم وتقوم بما يتعين عليها أن تقوم به وتتحمل نصيبها من الغرم (زيـادة نفقـات التسلح) إذا أرادت أن تحصل على نصيب من الغنم، ليس بوصـفها لاعبـا مستقلاً.

وإنما بوصفها جزءاً من غرب تقوده الولايات المتحدة. هذا إذا كان قـد بقي من الغرب شيء.

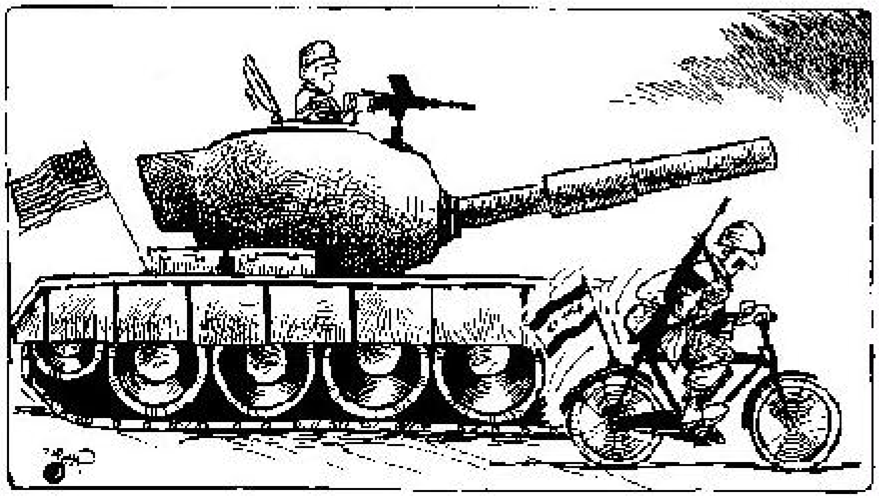
وفي تقديري أن التحالف الفرنسي - الألماني الذي تشكل فـي مجلـس الأمن إبان أزمة الحرب على العراق. لم يكن يعبر فقط عن رفض أوروبـي لهذا المنطق الأميركي المتعجرف ولكن أيضاً عن استعداد واضح لتحديه في حدود ما تسمح به موازين القوى الدولية المختلة الراهنة. وقـد ظـل هـذا التحالف متماسكاً حتى الآن، بدليل أن الولايات المتحدة لم تستطع إقناع حلف شمال الأطلسي بإرسال قوات للعراق. وأقصى ما استطاع بوش أن يحصـل عليه هذه المرة هو موافقة الحلف من حيث المبدأ على قيام من يرغب مـن الدول الأعضاء بتدريب قوات شرطية عراقية. ولكن ليس تحت علم الحلف.

وأظن أن بوش نفسه لم يكن لديه أوهام حول إمكانيـة تغييـر موقـف الدول الأوروبية من الحرب على العراق، وأنه ذهب لتحقيق شيء آخر وهو التقاط الصور وتوزيع الابتسامات ، والإيحاء للناخب الأميركي بأن الولايات المتحدة ليست معزولة أو مكروهة إلى هذا الحد الذي يراد تصـويره. ألـم نلاحظ الفرق بين اللهجة التي يتحدث بها بوش وزير دفاعه رامسـفيلد الآن

واللهجة التي كانا يتحدثان بها قبيل واثناء وعقـب الحـرب علـى العـراق مباشرة؟ أظن أن هناك فرقاً!

٭ كاتب واكاديمي مصري.

فتوى الجدار.. وجدلية العلاقة بين القوة والقانون



ظلت القضية الفلسطينية، منذ تبلور المشروع الصهيوني وحتى صدور فتوى محكمة العدل الدولية في ٩ تموز (يوليو) الماضي، تعالج داخل أدغال «السياسة»، أي استنادا إلى حسابات القوة وشهواتها المفتوحة بـلا حـدود، وليس في ساحة «القانون»، بحساباته المؤسسة على قواعد العدل والإنصاف.

وكانت موازين القوة ومعادلاتها غير المتكافئة وليست دوافع العدل هي التي حدت بوزير الخارجية البريطاني بلفور لإصدار وعده الشـهير العـام ١٩١٧ بالمساعدة على إنشاء «وطن قومي» لليهود في فلسطين، وهي بلد لم تكن المملكة المتحدة تملك فيها شيئا يخولها حق التنازل عنه لأحد، وصـدق بالتالي من قال: «أن من لا يملك أعطى وعدا لمن لا يستحق».

وبقيام عصبة الأمم تحول الوعد البريطاني التزاما جماعيا تضمنه صك الانتداب على فلسطين، لكن أحدا لم يكلف نفسه عناء تحديد مفهوم «الـوطن القومي» من المنظور القانوني. ورغم النص في صك الانتداب هـذا علـى ضرورة المحافظة على حقوق السكان الأصليين وعدم المساس بهـا، إلا أن أحدا لم يكلف نفسه أيضا عناء تحديد ماهية هذه الحقوق أو سبل صيانتها. بل وحرصت القوى المهيمنة على النظام الدولي في ذلك الوقت أشـد الحـرص على استبعاد الجهاز القضائي التابع للعصبة من القيام بأي دور إشـرافي أو رقابي على سلوك الدولة المنتدبة للتأكد من سلامة اضطلاعها بمسـؤولياتها المحددة بموجب صك الانتداب.

وبعد انهيار العصبة وحلول الأمم المتحدة محلها استمر الإصرار على معالجة القضية الفلسطينية في غابة السياسة الوعرة وليس تحت مظلة القانون الأكثر استقامة. فبدلا من إبرام اتفاق دولي توضع فلسطين بموجبه تحت نظام الوصاية وفقا لما يقضي به ميثاق الأمم المتحدة، فضلت بريطانيا إحالة ملف القضية برمتها على الجمعية العامة التي أصدرت قرار التقسيم الـرقم ١٨١ العام ١٩٤٧.

وحين شككت الدول العربية في مشـروعية هـذا القـرار و حاولـت استجلاء مدى قانونيته، مارست الدول الغربية، وخاصة الولايات المتحـدة، ضغوطا هائلة للحيلولة دون تبني الجمعية العامة اقتراحا عربيا بطلب فتـوى من محكمة العدل الدولية في شأن أحقية الجمعية العامة في أن تقرر بمفردها مستقبل ومصير شعب ومن دون استطلاع رأيه أو أخذ وجهة نظره. حينئذ لم يتحدث أحد عن وجود «أغلبية أتوماتيكية» في الجمعية العامة على رغـم أن

هذه الأخيرة كانت تخضع في ذلك الوقت لهيمنة شبه مطلقة للمعسكر الغربي المنحاز بالكامل لإسرائيل.

أكثر من ذلك، حين قررت بريطانيا أن تنهي، من جانب واحد، انتدابها على فلسطين مفسحة بذلك الطريق امام بن غوريـون لـيعلن قيـام دولـة إسرائيل، من جانب واحد أيضا، لم يكن في وسع أحد أن يعترض على هـذه التصرفات البريطانية أو الإسرائيلية أو يتساءل حتى عن مدى قانونيتها.

لكن حين تبدل الحال وتغيرت بنية النظام الدولي، ومعه بنية الجمعيـة العامة التي أصبحت تدريجيا أكثر تفهما وحساسية تجاه الحقوق الفلسـطينية المغتصبة، بدأت إسرائيل تكيل الاتهامات للجهاز الذي لعب الـدور الأكثـر حسما في إنشائها، وتعتبره مجرد «منبر سياسي» تتمتع فيه دول العالم الثالث «غير الديموقراطي» والخاضع للنفوذ السوفياتي بـ «أغلبية أتوماتيكية».

وفي هذا السياق راحت إسرائيل، وبكل استهانة، تنتهـك كـل مبـادئ وقواعد القانون والشرعية الدولية، وسمحت لنفسها بأن تعتدي على من تريد وفي أي وقت تريد، وهي مطمئنة تمام الاطمئنان إلى أن الفيتو الأميركي في مجلس الأمن جاهز دائما لحمايتها والتغطية على جرائمهـا لعرقـة الجهـاز المنوط به حماية القانون الدولي وتطبيق الشرعية الدولية والمحافظـة علـى السلم والأمن في العالم عن أداء وظائفه.

وكانت مبررات الولايات المتحدة في تقديم حمايتها غيـر المشـروطة لإسرائيل جاهزة دائما: فمن حق إسرائيل أن تدافع عن نفسها، والدفاع عـن النفس حق شرعي تجيزه كل الشرائع والقوانين، بما في ذلك ميثـاق الأمـم المتحدة نفسه!.

ولأنه لم يكن بوسع أحد أن يحيل «النزاع» إلى جهة قضائية محايدة لتقول رأيها في مدى شرعية وقانونية التصرفات الإسرائيلية، فقد كان من الطبيعي أن تتمادى إسرائيل في غيها إلى أن انتهى بها المطاف ببناء جدار فصل عنصري لا مثيل له في التاريخ الاستعماري صادرت بموجبه المزيد من الأراضي الفلسطينية وحولت حياة الشعب الفلسطيني جحيما لا يطاق.

غير أن الجدار الذي تصورت الأوساط الصهيونية أنه وسيلة إسرائيل الأكثر ملاءمة لفرض تسوية بشروطها، والذي راح يتلوى كالثعبان في عمق أراض فلسطينية مغتصبة ومحتلة بقوة السلاح، بدأ يتحول حية تلقف ما يأفكون بعد أن أصبح مدخل مناسبا لإخراج القضية الفلسطينية من غياهب السياسة وسراديبها الملتوية إلى ساحة القضاء ونور القانون. فبعد محاولات عديدة لحمل إسرائيل على وقف بناء الجدار بالطرق السلمية، تحطمت على صخرة الفيتو الأميركي في مجلس الأمن، اضطرت الجمعية العامة لعقد جلسة طارئة تطبيقا لقرار الاتحاد من أجل السلام واتخذت قرارا في ٨ كانون الأول (ديسمبر) الماضي بطلب فتوى مستعجلة من محكمة العدل الدولية حول «الآثار القانونية التي يمكن أن تترتب على قيام إسرائيل، الدولة المحتلة، بإنشاء جدار عازل داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك داخل وحول مدينة القدس الشرقية»، وهي الفتوى التي صدرت بالفعل في ٩ تموز (يوليو) الحالي، وتعد في تقديري نقطة تحول كبرى في مسار الصراع العربي - الإسرائيلي، عموماً، وفي مسار القضية الفلسطينية، خصوصاً، وذلك لأسباب عدة:

أولها: وضوح الفتوى وشمولها. فلم تقتصر المحكمة على إعلان عـدم مشروعية الجدار وانتهاكه للقانون الدولي، وإنما طالبت بوقف بنائـه فـورا وإزالة كل ما ترتب عليه من آثار أو صدر بمناسبته من قرارات، بمـا فـي ذلك تعويض الفلسطينيين عن كل ما لحق بهم من أضرار، وناشدت الـدول الأعضاء في الأمم المتحدة وفي اتفاقية جنيف الرابعة وكذلك المجتمع الدولي، خصوصاً الجمعية العامة ومجلس الأمن، بعدم الاعتراف بالوضع القـانوني الناجم عن هذا الجدار والامتناع عن تقديم أي مساعدة للإبقاء عليه واتخاذ كل ما يلزم من إجراءات لحمل إسرائيل على إنهاء كل الآثار الناجمة عن هـذا الوضع غير القانوني، بما في ذلك تنفيذ التزاماتها بموجب القانون الإنساني.

وقد بنت المحكمة أسانيد فتواها على نحو يؤكد، صراحة وضـمناً، أن جميع الأراضي الفلسطينية التي تسيطر عليها إسرائيل منذ العام ٦٧، بما فيها القدس الشرقية، هي أراض محتلة وليست اراضي متنازع عليها، مما يشـكل تفسيراً قانونياً معتمداً لقرار مجلس الأمن الرقم ٢٤٢ يتطـابق تمامـا مـع التفسير العربي له، فاتحا بذلك طريقا معبداً أمام إمكان استعادة كل حبة رمل من الأراضي الفلسطينية المحتلة بعد ٦٧ وبناء الدولة الفلسطينية على كامـل هذه الحدود.

ثانيها: صدور الفتوى بالإجماع تقريبا، وهو أمر نادر الحدوث في مثل هذه الحالات. ولهذا الإجماع دلالة بالغة الأهمية تشير إلى أن فقهاء القـانون الدولي المحترمين في العالم ضاقوا بالفعل ذرعا باستهتار إسرائيل بالقـانون الدولي وتحديها السافر للشرعية الدولية. الصوت الوحيد الذي خرج على هذا الإجماع هو صوت القاضي الأميركي بورجنتال الذي عزل نفسه مسيئا بذلك

إلى شرف مهنته وتصرف بوحي من قناعته الأيديولوجية والسياسية وليس بوحي من ضمير القاضي النزيه كما تمليه واجبات وظيفته.

ووصلت غرابة هذا القاضي الى حد الاعتراف باختصاص المحكمة بالنظر في المسألة المطروحة عليها ثم أنكر عليها حق إصدار فتوى بشأنها!. يشار هنا إلى أن المحكمة، والتي تتشكل من خمسة عشر قاضيا، تضم قضاة ينتمون إلى جنسيات وثقافات قانونية عدة: ففيهم قضاة من المملكة المتحدة وفرنسا وروسيا والصين واليابان وغيرهم، وجميعهم صوتوا على الفتوى بكل فقراتها، باستثناء القاضي الهولندي كوجمانز الذي صوت أيضا على جميع الفقرات فيما عدا الفقرة (د) التي ناشدت الدول الأعضاء في اتفاقية جنيف الرابعة اتخاذ ما يلزم من إجراءات لحمل إسرائيل على احترام القانون الدولي الإنساني. ويضفي هذا الإجماع غير المسبوق على الفتوى حجية تضع المطالب المتضمنة فيها، في تقديري الشخصي، في مصاف القواعد القانونية الآمرة.

ومن المؤسف أن وسائل الإعلام العربية، وعلى رأسها الفضائيات، ركزت في تعليقاتها على عدم إلزامية الفتوى، باعتبارها مجرد «رأي استشاري». وهذا خطأ فادح يخلط في تقديري بين اختصاصين أصليين لمحكمة العدل الدولية هما: تقديم الفتوى القانونية لمن يملك طلبها شرعا، والحكم في المنازعات التي للمحكمة سلطة الفصل فيها. وفي الحالين لا تملك المحكمة سلطة إلزام الأطراف المعنية بما تصدره من فتاوى أو أحكام، لأنها سلطة قضاء وفتوى وليست سلطة تنفيذ. وحين يطلب من محكمة العدل

الدولية إصدار فتوى قانونية في مسألة مختلف عليها سياسيا، فهي لا تفصـل في جوهر النزاع ولكنها توضح موقف القانون الدولي منه.

ولأنها جهة الاختصاص الوحيدة التي تملك «النطق بالقانون الـدولي» فلا معقب على ما تقول، لأنه لا توجد محكمة دولية أعلى منها يمكنها نقض أو إبطال هذه الفتوى. ولذلك فحين تقول محكمة العدل الدولية أن بناء الجدار باطل قانونا، وأن كل ما يترتب عليه من أضرار يستحق التعويض، وأن كل من يساعد على استمراره يرتكب مخالفة قانونا ويعد خارجا على الشـرعية الدولية على نحو يعرض مرتكبها للمساءلة القانونية، وأن كل من يساعد على وقف بناء هذا الجدار ووضع حد للأضرار المترتبة عليه يدافع عن الشرعية الدولية ويحميها، فإن ما تقوله هو القانون ذاتـه لأن المحكمـة هـي جهـة الاختصاص الوحيدة التي تملك النطق بالقانون الدولي.

أما مسؤولية تنفيذ ما جاء بهذه الفتوى فتقع على عاتق أجهزة سياسـية أخرى.

صحيح أن المحكمة لا تملك سلطانا عليها، لكن ليس معنـى ذلـك أن الأجهزة المعنية ليست مطالبة بتنفيذ ما جاء بها، لأن مسؤوليتها الأولى هـو فرض احترام الشرعية الدولية والقانون الدولي. صحيح أنه مـا زال بوسـع الولايات المتحدة أن تستخدم الفيتو للحيلولة دون قيام مجلس الأمن بما يتعين عليه القيام به لفرض الشرعية الدولية.

لكن الفرق كبير بين استخدام الفيتو قبل وبعد صـدور الفتـوى. فقبـل صدور الفتوى كان يمكن تفسير الفيتو بأنه أمر يدخل فـي نطـاق السـلطة التقديرية للدولة التي تستخدمه، وهي سلطة سياسية وربما سيادية، أمـا بعـد

صدور الفتوى فإن استخدام الفيتو سيصبح عملا يقصد به صـراحة عرقلـة تنفيذ القانون الدولي، وبالتالي يشكل في حد ذاتـه إخـلالاً بالسـلام والأمـن الدوليين.

*** كاتب مصري.**

صيف خطر... خريف حاسم

صدق ما توقعناه منذ شهور من أن المسألة العراقية قد تتحول تدريجاً إلى مسألة أميركية داخلية تلعب دوراً مهماً، وربما حاسماً، في معركة انتخابات الرئاسة الأميركية التي ستُجرى في تشرين الثاني (نوفمبر) المقبل.

وحتى وقت قريب كان العدد الأوفر من المحللين أقرب إلى الاعتقاد بأن صورة الرئيس الأميركي، والتي تظهره كبطل مقدام في الحرب على الارهاب، ستظل هي الأكثر ثباتاً ورسوخاً في ذهن ناخب أميركي لا يزال مسكوناً بالخوف من شبح أحداث ١١ أيلول (سبتمبر) ٢٠٠١، وأن هذه الصورة ستعين الرئيس بوش على التغلب على كل الأخطاء المحتملة والعقبات المتوقعة، وستمكنه في النهاية من الفوز بالانتخابات الرئاسية المقبلة بسهولة.

غير أن مؤشرات عديدة، أمكن رصدها أخيراً، تثبت أن صورة المحارب المقدام بدأت تهتز لتحل محلها تدريجاً صورة المخادع المحتال إلى درجة أصبح معها وضع الرئيس بوش حرجاً وربما يكون قد دخل منطقة الخطر فعلاً.

صحيح أن استطلاعات الرأي تشير إلى أن غالبية أميركية لا تزال ترى أن الرئيس الحالي هو الأقدر على مكافحة الإرهاب، إلا أن تفوقه على منافسه في هذه القضية فقط لن ينفعه كثيراً، وربما لا يدوم طويلاً أيضاً، لأن نسبته ضئيلة وتتآكل تدريجاً، بينما يبدو تفوق منافسه عليه واضحاً في كل

القضايا الأخرى وبنسبة أكبر. غير أن الأهم من ذلك أن قضية الحرب على الإرهاب لم تعد، في ما يبدو، هي الأكثر حسماً وتأثيراً في تحديـد خيـارات ناخب أميركي بدأ يثير، وربما للمرة الاولى، تساؤلات محيرة حول صـدقية الحكم ونزاهته.

ولأن الشكوك المثارة حول هذا الموضوع أصبحت مرتبطة عضوياً بما جرى ويجري داخل العراق، فالأرجح أن تصبح تطورات المسألة العراقيـة هي الأكثر حسماً في تحديد خيارات الناخب الأميركي فـي تشـرين الثـاني (نوفمبر) المقبل.

والسؤال: كيف حدث ذلك؟ وما هي الآليـات التـي تمكنـت المسـألة العراقية النفاذ من خلالها لتصبح العامل الأكثر حسماً في تحديد الفـائز فـي انتخابات الرئاسة المقبلة؟

كان التفسير السائد حتى الآن يرجع أسـباب هبـوط شـعبية الـرئيس الأميركي الحالي إلى عوامل تتعلق بالكلفة المادية والمعنوية للحـرب علـى العراق. فأكفان القتلى الأميركيين العائدين إلى وطنهم فـي تزايـد مسـتمر، والاحتياجات المالية اللازمة لتغطية نفقات حرب لم تنته بعد بل تبـدو بـلا سقف.

غير أن هذه العوامل المادية تبدو الآن، رغم أهميتها، ثانويـة إذا مـا قورنت بعامل جديد حاسم يتعلق بفقدان الثقة في الإدارة الحالية نتيجة إحساس قطاعات متزايدة من الشعب الأميركي بأنها خُدعت وربمـا تكـون وقعـت ضحية عملية تضليل متعمد. فالإمكانات المتاحة للولايات المتحدة تبدو هائلة إلى درجة تسمح لها، نظرياً على الأقل، بحشد ما يكفي من الموارد اللازمـة

لكسب حرب على دولة في حجم العراق، مهما بلغ حجم النفقات المطلوبـة، طالما بقي الشعب الأميركي مقتنعا بمبررات الحرب كسبيل وحيـد لتـأمين مصالحه الإستراتيجية وحماية أمنه القومي.

ولأن هذه المبررات لم تعد مقنعة، وبدأت تـراود الشـعب الأميركـي شكوك عميقة حول حقيقة الدوافع والأهداف الكامنة وراء حرب باتت سـيئة السمعة إلى حد كبير، فقد كان من الطبيعي أن تمس هذه الشـكوك صـدقية ونزاهة الإدارة الأميركية الحالية ونزاهتها.

لقد تعين على الشعب الأميركي أن ينظر أكثر من عـام بعـد إعـلان رئيسه نهاية حرب شنها على العراق لتخليص العالم من أسلحة الدمار الشامل التي يمتلكها قبل أن يتبين له أن هذا البلد لا يمتلك أي أسلحة دمـار شـامل، وأن ما كان يمتلكها منها قبل غزو الكويت تم تدميره فعلا قبل الحرب، وأنـه لم تكن للنظام العراقي السابق علاقة من قريب أو بعيد بتنظـيم القاعـدة أو بأحداث ١١ أيلول (سبتمبر)، وبالتالي لم يكن مـا يبـرر شـن حـرب راح ضحيتها آلاف الأبرياء.

ولأن قطاعات كبيرة من الشعب الأميركي لـم تكـن مقتنعـة أصـلا بالمبررات التي ساقها بوش، بدليل أنها كانت خرجت إلـى الشـوارع فـي تظاهرات ضخمة قبل اندلاع الحرب، فقد انتظرت بفـارغ الصـبر نتـائج تحقيقات اللجان العديدة التي شكلت سواء للتفتيش على أسلحة الدمار الشـامل أو لتقصي ملابسات ما جرى في ١١ أيلول (سبتمبر) كـي تصـدر حكمهـا النهائي على صدقية الإدارة الحالية.

ورغم الشكوك المسبقة إلا أن النتائج التي توصلت لها هذه التحقيقات كان لها وقع الصدمة على الكثيرين.

وحاول بوش إنقاذ سمعة إدارته بالترويج لمقولة «أن العالم أصبح أفضل من غير صدام»، وأن إزاحة هذا النظام الكابوس يكفي لتبرير الحرب. غير أن هذه المقولة لم تنجح في استعادة بوش لصدقية كان بدأ يفقدها فعلاً، على رغم ترحيب الجميع بإزاحة النظام العراقي السابق، وبدأت وساوس الشعب الأميركي تزداد حول حقيقة المبررات التي أدت إلى شن الحرب، وازدادت قناعته بأن الإدارة خدعته وكذبت عليه وأن بوسع من يرتكب الكذب والخداع مرة أن يقدم عليه مرة، وربما مرات، أخرى.

في هذا السياق تبدو لي وجهة النظر التي طرحها توني جوت، مدير معهد ريمارك بجامعة نيويورك، ونشرتها مجلة «نيوزويك» في صدر عددها الأخير(راجع العدد ٢١٥ بتاريخ ٢٧ تموز (يوليو)، الطبعة العربية) أقرب إلى التعبير عن الحالة المزاجية والنفسية العامة السائدة الآن في الولايات المتحدة.

فبعدما أكد جوت «أن ثقة الحلفاء في الديمقراطية الأقوى في العالم وصلت إلى نقطة انحدار لم يسبق لها مثيل، وأن أحداً (خارج الولايات المتحدة وإسرائيل) لم يعد يثق بالولايات المتحدة ورئيسها... وأن ثلث الشعب الأميركي على الأقل بات يعتقد الآن أن بوش لم يكتف بتضليلهم من أجل الذهاب إلى الحرب وإنما كذب عليهم»، راح يبدي انزعاجه مما تردد أخيراً عن «وجود مخطط لتأجيل انتخابات الرئاسة الأميركية نفسها إذا تبين أن بوش سيخسرها».

وعلى رغم أن جوت حرص على أن يؤكد في المقال ذاته أن ذلك، إن حدث «سيكون أمراً غير مسبوق وغير دستوري، ولا يمكن تخيله»، إلا أنـه كان من اللافت للنظر جداً أن يضيف قائلاً: «لكن المثير للانزعاج أن الناس يعيرون هذا الاحتمال بعض الصدقية، وهو مؤشر على تآكل ثقة الجمهور». فأي سلوك يمكن توقعه من إدارة لا يستبعد قطاع مهم من مواطنيها إمكـان إقدامها على ارتكاب ما هو «غير دستوري وغيـر مسـبوق فـي التـاريخ الأميركي»؟

الواقع أنني وإن كنت أستبعد سيناريو تأجيل الانتخابات في الظـروف العادية، إلا أنني لا أستبعد مطلقاً حدوث أكثر السيناريوات سوءاً، بما في ذلك احتمال تعمد الإدارة الحالية تصعيد الموقف الحالي إلى حـد الإقـدام علـى مغامرة عسكرية جديدة. وسبق لي التلميح إلى احتمال حدوث هذا السـيناريو في مقال في عنوان «الخيارات الأميركية في العراق» نشر علـى صـفحات «الحياة» قبل شهور عديدة، مشيراً إلى أن الإدارة الأميركية الحالية نفسها في موقف داخلي صعب يدفعها نحو محاولة الهروب للأمام، عن طريق تصدير مأزقها الداخلي إلى الخارج، بافتعال أزمة مع إيران أو سورية أو مع كليهما، وأن الأوهام الأيديولوجية للمحافظين الجدد قد تدفعهم إلى تضـخيم الخطـر الإيراني و إظهاره على أنه «رأس الأفعى» التي يتعين فصلها لكسب الحرب ضد الإرهاب، ظناً منهم أن الشعب الأميركي يلتف تلقائياً حول العلم وقـت المحن والأزمات وأنه لن يتردد في تجديد الثقة بالرئيس بوش، خصوصاً إذا كان الصيد ثميناً هذه المرة بحجم إيران. وبلغ عدم ثقتي وقتها بإدارة بـوش حداً دفعني إلى أن أضيف قائلاً: «ربما يعتقد البعض أن اللجوء إلى مثل هذا الخيار نوع من الجنون قد يكون وارداً بالنسبة إلى دولة تسلطية يحكمها فرد

مصاب بلوثة أو بخلل عقلي. لكنه ليس وارداً بالنسبة إلى دولة تحكمها مؤسسات تخضع للمساءلة والمحاسبة، غير أنني لا أشاطرهم هذا الرأي» لأسباب عددتها في المقال المشار إليه.

ويبدو أن الشعور بعدم الثقة في إدارة بوش والخوف من سلوكها في المرحلة المقبلة بدأ يطغى، وعلى نحو فاق كل تصور، على كتابات الكثير من الباحثين والكتاب الأميركيين.

بل إن ما يجري من أحداث على أرض الواقع يشير إلى أن «السيناريو الأسود» لم يعد محض افتراض نظري وبات خياراً مدرجاً فعلاً على جدول أعمال الإدارة الأميركية الحالية.

ففي تصريح نشرته الصحف المحلية والعالمية والدولية أخيراً، أكد كولن باول، وزير الخارجية الأميركي، والذي يعد من الحمائم: «أن الهجوم الوقائي على إيران هو احتمال وارد» («الأهرام» ٢٣ يوليو).

وقد تقوم الولايات المتحدة بهذا الهجوم بنفسها أو تمنح إسرائيل ضوء أخضر للقيام به نيابة عنها. وبل من الوارد أيضا أن تبادر إسرائيل بتصعيد الوضع سواء داخل الأراضي الفلسطينية أو اللبنانية لجر سورية وإيران إلى مصيدة من تدبيرها هي وعلى نحو قد يتجاوز الخطوط الأميركية الحمراء مستغلة حرج المرحلة المقبلة. والهدف الواضح في جميع هذه السيناريوهات هو فك وتصفية التحالف المقاوم لمشروع الهيمنة الأميركية والإسرائيلية والذي يتشكل من: المقاومة الفلسطينية التي تحمل السلاح في مواجهة إسرائيل، بكل فصائلها، وحزب الله اللبناني، وسورية وإيران. وإذا صح هذا التحليل فمعنى ذلك أن العالم مقْدِم على صيف شديد الخطورة.

وفي تقديري أن قرارا أميركياً أو إسرائيلياً بالتصعيد لن يكون سـهلاً، حتى وإن كان محتملاً أو وارداً. فالمجموعة المقاومة للمشروع الإسرائيلي - الأميركي في المنطقة لا تزال تملك، رغم اختلاف مصـالحها وتوجهاتهـا، أوراقاً مهمة تمكنها من تحويل الداخل العراقي وشمال إسرائيل إلـى جحـيم لقوات الاحتلال والمستوطنين.

يضاف إلى ذلك أنه يصعب على أية إدارة أميركية أن تقدم على عمـل عسكري خلال المرحلة الحرجة التي تسبق انتخابات الرئاسة مباشرة، ما لـم يتوافر إجماع كامل على أنه يدخل في إطـار العمـل الوقـائي المطلـوب لإجهاض هجوم وشيك ومؤكد من نوع ما حدث في ١١ أيلـول (سـبتمبر). وقدرة الإدارة الحالية والتي فقدت صدقيتها على تحقيق مثل هذا الإجماع تبدو غير واردة وذلك لسبب بسيط وهو أن الشكوك ستحيط بأية معلومات تقـدمها عن أي هجوم متوقع أو محتمل، حتى ولو كانت هذه المعلومات مؤكدة إلـى درجة اليقين. ومع ذلك فهذا النوع من التفكير العقلاني والمنطقي قد لا يكون وارداً في ذهن إدارة ثبت كل يوم، وبالدليل القاطع، أنها لا تتسم بأي عقلانية.

فهل نطمح أن يتمكن الشعب الأميركي من تحجيم النزعة العدوانية لهذه الإدارة المنفلتة إلى أن يتمكن من حسم كلمته ويطيح بها نهائيا فـي تشـرين الثاني (نوفمبر) المقبل؟ أرجو ذلك. وليس لدي أوهام حـول سياسـة الإدارة المقبلة في حال نجاح كيري، لكنني أعتقد أنها ستتحلى، على الأقـل، بعقليـة براجماتية، وقد تتبنى لغة مختلفة عن لغة «الأرماغيدون». لكن تلك مسـألة أخرى قد نتناولها في مقال مقبل.

*** كاتب وأكاديمي مصري.**

ماذا لو فعلها كيري وهزم بوش في إنتخابات الرئاسة الأميركية؟

ربما لا يعرف كثيرون في العالم عن جون كيري سوى أنه المرشح الديموقراطي للرئاسة في الانتخابات الأميركية المقبلة، غير أن الكل يعرف من هو جورج دبليو بوش. ولا أعتقد أنني أبالغ إذا قلت أنه لو أتيح لكل الذين يملكون حق الانتخاب على سطح الكرة الأرضية، والتي يصفونها الآن بالقرية الكونية الصغيرة الواحدة، أن يشارك في انتخابات الرئاسة الأميركية، لصوتت الغالبية الساحقة لمصلحة جون كيري، لا حباً فيه، فهم لا يكادون يعرفون عنه شيئا، وإنما كراهية في منافسه جورج دبليو بوش الذي عرفوه واختبروه وأصبحوا يتمنون اختفاءه اليوم قبل الغد من فوق مسرح السياسة العالمية. وقد راح هذا الشعور الجماعي الدولي، الذي ولد وترعرع خارج الولايات المتحدة، ينتقل تدريجيا إلى الداخل الأميركي ويخلق تيارا قويا متعاظما رافضا لاستمرار رجل متعصب شرير، في مقعد القيادة لأكبر وأشد دول العالم بأسا في التاريخ الإنساني كله.

وما لم تحدث مفاجأة غير متوقعة، على النحو الذي شرحناه في مقالنا السابق، فلا جدال في أن هذا التطور المثير يزيد من فرص كيري في الفوز بمقعد الرئاسة الأميركية، مما يثير سؤالا مهما يتعلق بما إذا كان سيترتب على هذا الفوز تغيير جوهري في السياسة الخارجية الأميركية.

إذا حاولنا البحث عن إجابة على هذا السؤال في وسائل الإعلام العربية، والتي عادة ما تقيس احتمالات التغير في السياسة الخارجية الأميركية باحتمالات التطور في الموقف الأميركي من الصراع العربي -

الإسرائيلي، فسنجد أن التحليلات العربية السائدة تبدو متشائمة إجمـالا، ولا تتوقع تغييرا يذكر، لأنها تكاد تجمع على أن سياسة كيري تجاه هذا الصراع لن تختلف كثيرا عن سياسة بوش، بل وربما تصـبح أكثـر منـه انحيـازا لإسرائيل.

وتستدل على ذلك بشواهد كثيرة: فمجمل التصريحات التي أدلـى بهـا كيري ومساعدوه اخيرا حول الصراع العربي - الإسـرائيلي، حتـى بعـد صدور فتوى محكمة العدل الدولية، تبدو شديدة الانحياز لإسرائيل إلى درجة تثير الاشمئزاز وربما الاستفزاز.

والبرنامج الانتخابي الذي طرحه كيري في مؤتمر الحزب الديموقراطي الذي أعلن ترشيحه للرئاسة، تجاهل الحديث عن أي دور أميركي في عمليـة التسوية، فيما بدا أنه رسالة مبطنة للعرب مفادها أن التسوية التي سـتؤيدها الولايات المتحدة هي تلك التي ستقرها إسرائيل منفردة ومن دون ضغوط من أحد.

ويوجد ميل واضح لدى الأوساط النافذة فـي الحـزب الـديموقراطي لإظهار المزيد من التأييد لإسرائيل وتحميـل السـلطة الفلسـطينية وحـدها مسؤولية ما يجري من دمار على الأرض ومن تعثر لعملية التسوية. يضاف إلى ذلك أن ما نشرته وسائل الإعلام عن الفريق المرشح للتعامل مع ملـف الشرق الأوسط في إدارة كيري، يوحي للجميع بأن السياسة الأميركية تجـاه الصراع العربي - الإسرائيلي ستصنع بكل تفاصيلها في تل ابيب وليس فـي واشنطن.

ورغم تسليمي بأن هذه التحليلات والتوقعات تبدو مستمدة مـن رؤيـة صحيحة لطبيعة العلاقات الإسرائيلية - الأميركية، إلا أن هناك طريقة أخرى للنظر إلى الأمور بطريقة توحي باحتمال حدوث تغييرات مهمة في السياسـة الخارجية الأميركية قد تنعكس إيجابيا، في نهاية المطـاف، علـى الموقـف الأميركي من قضايا الشرق الأوسط عموما.

فعلى الرغم من مركزية الملف الخاص بالصراع العربي - الإسرائيلي في تحديد مجمل معالم السياسة الخارجية الأميركية تجـاه منطقـة الشـرق الأوسط بصفة عامة وتجاه العالم العربي بصفة خاصة، إلا أن ملفات أخـرى بدأت تزاحمه وربما تتفوق عليه من حيث الأهمية.

من هذه الملفات: العراق والإرهـاب والتطـرف الـديني والإصـلاح السياسي وغيرها. ولأنه من المتوقع أن تضطر إدارة كيري إلى تبني مـنهج جديد ومختلف في معالجة هذه الملفات، فقد ينتهي بها المطاف إلـى رؤيتهـا وطريقتها في تناول ومعالجة ملف الصراع العربي - الإسرائيلي. لكن حجم هذا التغيير وقدرة العرب على الاستفادة منه سيتوقفان فـي النهايـة علـى الطريقة التي سيدير بها العالم العربي علاقاته بالولايات المتحدة وبالعالم فـي المرحلة المقبلة، أي على قدرته على تهيئة المناخ الملائم لحدوث مثـل هـذا التغيير أولا، ثم لتعميقه واستثماره بعد ذلك.

وربما يكون وقع هذا الكلام غريبا على مسامع من تابعوا خطاب كيري أمام المؤتمر القومي للحزب الديموقراطي، والذي بدا متشـددا إلـى درجـة المبالغة والتطرف في مشاعره الوطنية. فمـن الواضـح أن كيـري أراد أن يظهر نفسه بمظهر الرجل القوي والحريص، ربما أكثر من الـرئيس بـوش

نفسه، على أمن ومصالح المواطنين الأميركيين في الداخل والخارج، مؤكـدا على أنه لن يتردد مطلقا في استخدام القوة العسكرية في أي وقت وبالطريقـة التي يراها ملائمة، بما في ذلك شن الحروب الوقائيـة، كلمـا كـان ذلـك ضروريا. بل إنه ذهب في هذا الطريق إلى مدى بعيد جدا، حين قال مؤكـدا أنه «لن يسمح لكائن من كان باستخدام الفيتو لعرقلة الولايـات المتحـدة أو لإثنائها عن اتخاذ ما تراه ضروريا للدفاع عن أمنها ومصالحها، بما في ذلك الاستخدام المنفرد للقوة المسلحة».

غير أن الباحث المدقق في مفردات هذا الخطاب يسـتطيع أن يلمـس بوضوح أن كيري تحدث في الوقت نفسه، وبوضوح شديد، عـن ضـرورة تجنب «الحروب الخاطئة أو المفتعلة»، مما يعني قناعته التامـة بضـرورة وضع ضوابط عديدة على استخدام القوة المسلحة لا يقلل من شأنها تركيزهـا على الجوانب الفنية أو التقنية، كالمطالبة بأخذ رأي العسكريين في الاعتبـار أو التأكد من صحة المعلومات أو تجنب النظر إلى الأمور من خلال رؤيـة وعقائد متطرفة... الخ.

وفي هذا السياق جاء تأكيد كيري على نقطة أساسية وهي أن الحـرب على العراق كانت خاطئة وغير ضرورية، بل وبدا باحثا بصراحة ووضوح عن «استراتيجية للخروج» تتيح للقوات الأميركية عودة سـالمة مـن تلـك المناطق التي ذهبت إليها استنادا إلى حسابات أو معلومات خاطئة.

ويبدو لنا هذا التوجه جوهريا إلى درجة تجعلنا أكثر ميلا للاعتقاد بـأن البحث عن مخرج أميركي مشرف من العراق سيتصدر جدول أعمـال إدارة كيري في حالة فوزه بالرئاسة. غير أنه سيكون من السذاجة بمكان الاعتقـاد

بأن الولايات المتحدة ستتخلى بسهولة عن أي من أهدافها الإستراتيجية في العراق، ما لم تضطر إلى ذلك اضطرارا، والأرجح أنها ستحاول، في البداية على الأقل، تحقيق ذات أهداف الإدارة السابقة ولكن بوسائل وأساليب أخرى.

على أي حال فإن المسألة التي تعنينا أكثر من غيرها في هذا التحليل تتلخص في أن عزلة الولايات المتحدة عن مجالها الحيوي، أي عن العالم الغربي عموما والاتحاد الأوربي تحديدا، بدأت تشغل، في اعتقادي، حيزا مهما من تفكير النخبة الأميركية الليبرالية التي باتت ترى أن إدارة بوش تجاوزت الخطوط الحمر في علاقتها بحلفائها الطبيعيين.

ولذلك فمن المتوقع أن يركز كيري جهده الأساسي في مجال السياسة الخارجية، وخاصة في بداية فترته الرئاسية، على إعادة بناء الثقة بين جانبي الأطلسي، وإعادة التأكيد على رغبته في إعادة الاعتبار لمفهوم «القيادة الأميركية للنظام العالمي» الذي تقبله أوروبا وتبدي استعدادها للعمل في إطاره، بدل مفهوم «الهيمنة» الذي ترفضه أوروبا، خصوصا عندما يكون هذا المفهوم مرتبطا برؤية يمينية دينية تعكسها الأطروحات المتطرفة لتيار المسيحية - الصهيونية.

ولأنه لن يكون بإمكان كيري أن يعيد الأمور إلى مجاريها الطبيعية بين ضفتي الأطلسي من دون تقديم بعض التنازلات للاتحاد الأوروبي، وبما يسمح لهذا الأخير بلعب دور سياسي يتناسب مع وزنه الاقتصادي الأكبر على المسرح الدولي، فمن المتوقع أن يخلق هذا التوجه الجديد زخما يكفي لبدء عملية تفاعلية قد تنتهي بإرساء قواعد جديدة مختلفة لإدارة العلاقات الدولية في المرحلة الراهنة من مراحل تطور النظام الدولي.

وإذا صح هذا التحليل فمن المتوقع أن يأتي يوم، ربما لا يكون بعيدا جدا، تجد فيه إدارة كيري نفسها مضطرة للعمل على وضع خريطة الطريق الخاصة بإقامة دولة فلسطينية في الضفة وغزة موضع التطبيق، والتعاون بجدية في هذا الشأن مع اللجنة الرباعية كمدخل لتهيئة الظروف الإقليمية والعالمية الأكثر مواءمة لتوفير غطاء سياسي لاستراتيجية خروج أميركي كريم من العراق. غير أن ذلك كله سيظل مرهونا بتحركات قوى التطرف الإقليمية والعالمية، قبل وبعد الانتخابات الأميركية، حيث أصبح لهذه القوى مصلحة عضوية مشتركة شديدة الوضوح. فلقوى التطرف في العالمين العربي والإسلامي مصلحة واضحة في نجاح بوش، وليس كيري، في الانتخابات الأميركية، لأن هذه القوى تتصور أن استدراج الولايات المتحدة عسكريا إلى المنطقة يمهد لاستنزافها ماديا ومعنويا هي والنظم الرسمية العميلة أو الموالية لها ويساعد على شن حروب عصابات عنقودية (وهو ما تطلق علية الولايات المتحدة عمليات إرهابية) لا قبل لها بها. ولقوى التطرف في الولايات المتحدة وإسرائيل المصلحة نفسها في نجاح بوش لأن هذه القوى تتصور أنه هو الأقدر على محاربة «الإرهاب» الذي ضرب من قبل في واشنطن ونيويورك وغيرها، كما يضرب الآن في القدس وتل أبيب، والقضاء على الأصولية الإسلامية التي تشكل منابعه ومعامل تفريخه الأساسية، وذلك لتمهيد الطريق نحو قيام دولة إسرائيل الكبرى وعودة المسيح!.

في سياق كهذا يبدو لي أن أكثر ما يتمناه بوش الآن هو نجاح بن لادن في توجيه ضربة كبرى تعينه على استثمار حالة الخوف الناجمة عنها لإطلاق آلته العسكرية الجهنمية لإسقاط النظامين السوري والإيراني، وأن أكثر ما يتمناه شارون الآن هو اندلاع حرب أهلية فلسطينية تعينه على إيجاد

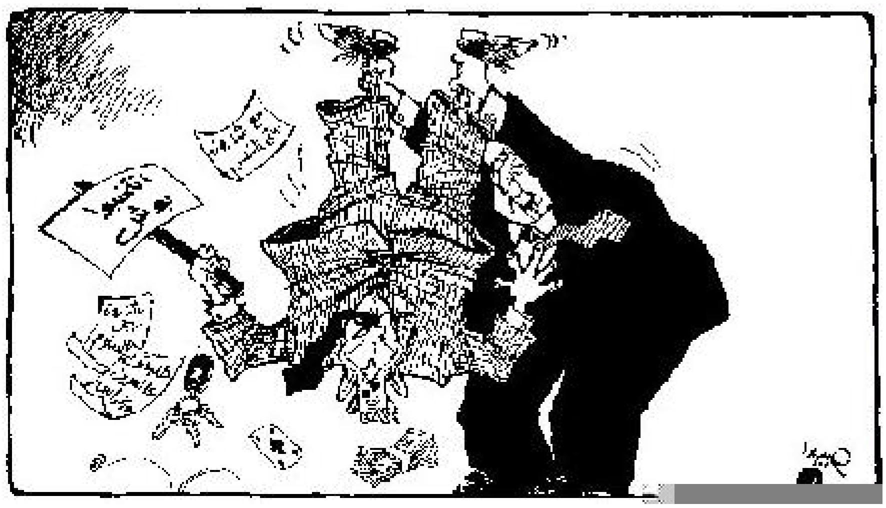
المبرر اللازم لشن عمل عسكري واسع لتصفية جميع فصائل المقاومة الفلسطينية، بدعوى الخوف من سيطرتها على الأوضاع في الضفة وغزة وإسقاط السلطة الفلسطينية الشرعية (!) هناك، ثم يعرج بعد ذلك على الجنوب اللبناني لتصفية «حزب الله».

وهكذا يكون الطوق قد أحكم في إطار عملية لتوزيع الأدوار تختص فيها الولايات بالجبهة الإيرانية-السورية، وإسرائيل بالجبهة الفلسطينية-اللبنانية.

ربما لا تكون غالبية الشعب الأميركي على وعي كامل بخطورة التطرف والهوس الديني الذي يمثله قطاع مهم من المحافظين الجدد في الولايات المتحدة أو بخطورة تحالف هذا القطاع مع اليمين الإسرائيلي المتطرف وما ينجم عنه من تأثير السلبي على السلام والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط و في العالم. ومع ذلك فهناك إحساس قوي لدى قطاعات متزايدة من الشعب الأميركي بأن بوش خدعهم ومن ثم بات لزاما عليه أن يرحل. وسيكون هذا الرحيل، إن تم، هو نقطة الانطلاق نحو انحسار قوى التطرف وترجيح كفة قوى الاعتدال تمهيدا لإقامة نظام عالمي أكثر استعدادا لحل المشكلات بالطرق والوسائل السلمية!

*** كاتب واكاديمي مصري.**

الدور التاريخي للمقاومة في فلسطين والعراق



كانت فلسطين، ولا تزال، هي جرح العرب النازف منذ أكثر من نصف قرن. وحتى وقت قريب كان كثيرون لا يزالون يرون أن الجسد العربي يملك من عوامل القوة والمنعة ما يكفي للحيلولة دون إصابته بالتسمم من الجـرح النازف والملوث. غير أن الجسد العربي المعطوب مالبث أن أصيب بطعنـة جديدة نافذة في العراق كان من الطبيعي أن يفقد معها توازنه. ولآن جحافـل الفيروسات الناجمة عن الجراح المفتوحة والملوثة، القديمة منها والمستحدثة، بدت وكأنها راحت تنشط وتنتشر وتمسك بتلابيب جسد لم تعد لديه قدرة على المقاومة فقد كان من الطبيعي أن ينقلب الحال ويتحول الأمل في التئام الجرح القديم إلى يأس من شفاء الجرح المستحدث.

وبمرور الوقت بدأ اليأس يتسرب إلى النفوس ويطغى على ما تبقى من أمل ويتحول تدريجيا إلى نوع من الاستسلام للقضاء والقدر.

وربما لا يكون بوسع أحد أن يجادل في توصيف الحالة العربية الراهنة والتي تبدو بالغة السوء، بل ومرشحة في الوقت نفسه لما هو أسوأ. فالوضع في السودان يبعث على أشد أنواع القلق بعد أن أصبح هذا البلد العربي الكبير والمهم معرض لاحتمالات التجزئة والانقسام إلى دويلات مشرذمة ومتناحرة، بل ومهدد في الوقت نفسه باندلاع أنواع شتى من الحروب الأهلية ذات الصبغة العرقية أو الطائفية أو الدينية أو القومية. وسورية ولبنان، البلدان الصامدان اللذان كانا حتى وقت قريب لا يزالان يملكان مفاتيح الصمود في المنطقة، أصبحا الآن تحت مرمى التهديد بعمل عسكري مباشر، أميركي أو إسرائيلي أو أميركي-إسرائيلي مشترك.

والسلطة الفلسطينية التي صمدت في كامب ديفيد الثانية باتت معرضة للسحق والإبادة، بل وبالاستئصال الكامل. والضغوط السياسية التي تمارس على جميع الدول العربية المؤثرة، وخاصة مصر والسعودية، أصبحت أكبر من أن تحتمل.

ورغم خطورة التحديات السابق سردها تبدو الحكومات العربية لاهية أو مستخفة بما يدور حولها، وتنم تصرفاتها عن حرص على المحافظة على مواقعها وكراسيها بأكثر من حرصها على حماية أوطانها أو تأمين مستقبل الشعوب التي تحكم باسمها. وفي سياق إصرارها العنيد على التشبث بامتيازاتها ومراكزها، راحت بعض النظم العربية تبدي استعدادها، بل وتتسابق في ما بينها، للقيام بكل ما من شأنه استرضاء الولايات المتحدة، بما

في ذلك تغيير مواقفها وسياساتها الخارجية من النقيض إلى النقـيض، حتـى ولو أدى ذلك إلى إلحاق ضرر استراتيجي جسيم بمصـالح وأمـن شـعوبها وأوطانها. وللأسف فإن هذا الاستعداد الواضح لقطع آلاف الآميال في اتجـاه المصالحة مع الولايات المتحدة لا يقابله أدنى استعداد للتحرك، ولو قيد أنملة، في اتجاه المصالحة مع شعوبها أو لبذل أي جهد حقيقـي لإصـلاح نظمهـا السياسية بما يتفق مع طموحات وتطلعات هذه الشعوب.

وربما تكون هذه الصورة القاتمة هي التي دفعت بقطاع مهم من النخب الثقافية العربية للمطالبة بتبني «استراتيجية واقعية جديدة» تكون قادرة علـى التأقلم مع تحولات النظام الدولي ومع موازين وهياكل القوى الدولية الراهنة، وذلك بالعمل على تهيئة المنطقة للدخول في عصـر العولمـة والاسـتجابة لمطالب وشروط نظام دولي أصبح أحادي القطبية رغم أنف الجميع!.

وكان من الطبيعي أن ينظر فقهاء الواقعية الجديدة إلى المقاومة المسلحة المشتعلة في فلسطين والعراق باعتبارها نوعا من السباحة ضد التيار، وعملا يعكس عواطف ومشاعر وانفعالات متأججة بأكثر مما يعكس تخطيطاً عقلانياً مدروساً وفاعلاً. غير أنه كان يتعين على هؤلاء، إذا ما أرادوا أن ينجحـوا في إقناعنا بوجهة النظر هذه، أن يشرحوا لنا بالضبط طبيعة الأجندة السياسية للقوى الدولية المتنافسة للهيمنة على هذه المنطقة في تلك اللحظة التاريخيـة تحديدا، ومدى إمكانية التوفيق بين ما قد تنطوي عليه تلك الأجندة من مطالب وأهداف، من ناحية، وبين أجندة ومطالب وأهداف الحركات الوطنية المعبرة عن شعوب هذه المنطقة،من ناحية أخرى، وهو ما لم يفلحوا فيه بعد.

وفي تقديري أن التحولات التي طرأت أخيراً على النظام الدولي تصب كلها في اتجاه تعظيم الأهمية الإستراتيجية لمنطقة الشرق الأوسط في السياسة العالمية. وإذا كانت أوروبا الغربية تحولت إلى بؤرة للتنافس والصراع الدولي في ظل القطبية الثنائية، فقد باتت منطقة الشرق الأوسط هي بؤرة التنافس والصراع الدولي في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، والتي لا تزال تتسم بقدر كبير من السيولة رغم رجحان الكفة الأميركية. ولا جدال في أن الفائز في هذا السباق والقادر على فرض إرادته الكاملة على هذه المنطقة سيصبح هو سيد العالم كله بلا منازع، ولفترة طويلة مقبلة. وربما يعكس القرار الذي اتخذته الإدارة الأميركية أخيراً، والقاضي بإعادة هيكلة ونشر وإعادة توزيع القوات الأميركية المسلحة في الخارج، هذا التحول الاستراتيجي بوضوح تام.

وعلى أي حال فلا أظن أننا نحتاج في هذا المقام إلى حديث تفصيلي عن الأسباب التي تمنح منطقة الشرق الأوسط فرصة الإمساك برمانة التوازنات الإستراتيجية العالمية في هذه المرحلة بالذات من مراحل تطور النظام الدولي. ويكفي أن نذكر هنا بعاملين فقط ربما يكونان أسهما أكثر من غيرهما في هذا المقام.

الأول: يتعلق بالنفط، باعتباره أكثر السلع أهمية من المنظور الاستراتيجي العالمي في الوقت الراهن. فمن المعروف أن منطقة الشرق الأوسط تحتوي على أكثر من ٦٠ في المئة من احتياطاته العالمية المؤكدة، وهي نسبة كبيرة مرشحة للزيادة وليس للنقصان.

والثاني: يتعلق بصراع الأديان والحضارات والذي أصـبح الصـراع العربي-الإسرائيلي يحتل منطقة القلب فيه. من المعروف أن هذه المنطقة من العالم مهد الديانات والحضارات، وبالتالي من المنطقي أن تصبح هي المسرح الطبيعي لصراع الحضارات أو حوارها. وللأسف فنحن نعيش زمن صـراع الحضارات.

ولأنه لا يوجد منافس حقيقي أو محتمل للولايات المتحدة فـي صـراع النفوذ على منطقة الشرق الأوسط في وقت وصل فيه التحالف الاسـتراتيجي الأميركي-الإسرائيلي ذروته، فقد بات من الطبيعي، خاصة في ظل غيـاب طرف عربي مؤهل للعب دور الشريك أو حتى المحاور، أن تصبح إسرائيل هي وكيل الولايات المتحدة المؤهل والمفوض المعتمـد فـي إدارة شـؤون المنطقة في زمن الهيمنة الأميركية. وهنا مكمـن الخطـورة، لأن الصـراع العربي الإسرائيلي، وهو صراع له جذور قومية ودينية وحضارية ممتدة، هو العامل الرئيسي الذي أصبح يميز منطقة الشرق الأوسط عـن غيرهـا مـن مناطق العالم التي تحاول التأقلم مع التحولات الجديدة في النظـام الـدولي. والتبني الكامل وغير المشروط للمشروع الصهيوني مـن جانـب الولايـات المتحدة الأميركية يقطع الطريق تماما أمام أية إمكانية لإدماج هذه المنطقة في النظام العالمي بشروط العولمة التقليدية، ويجعل من التوصـل إلـى صـيغة توافقية بين المصالح العربية والمصالح الأميركية أمرا مستحيلة إلا في حالة واحدة فقط وهي إدراك الولايات المتحدة بأن تأييدها الأعمى لإسرائيل يهـدد مصالحها الإستراتيجية في المنطقة وفي العالم، وهو ما لم يحدث بعد. وفـي سياق كهذا من الطبيعي أن تصبح مقاومة المشروع الصهيوني مقاومة فـي

ذات الوقت للمشروع الأميركي للهيمنة، والعكس صحيح، وهو ما يجعل المقاومة في كل من فلسطين والعراق تبدو بالفعل كوجهين لعملة واحدة.

والواقع أن المتأمل بعمق لطبيعة الصراع الدائر الآن على المنطقة وفيها سرعان ما يدرك أن عملية تجري على قدم وساق لإعادة تشكيل تركة الامبراطورية العثمانية بما يتناسب مع مطالب القوى الدولية الأكثر نفوذاً في المرحلة الراهنة.

وإذا كانت بريطانيا وفرنسا تمكنتا من تنصيب نفسيهما وريثا شرعيا لهذه التركة في أعقاب الحرب العالمية الأولى، فإن فشل حركات التحرر الوطني التي قادت عملية الاستقلال عن قوى الاستعمار التقليدي في إرساء نظام حكم تحظى بالشرعية والاستمرارية خلق حالة من الفراغ السياسي أتاح للقوى النافذة في المنطقة، وعلى رأسها إسرائيل والولايات المتحدة، استغلالها بما يتناسب مع مصالحها. ولأن أحداث السنوات العشر السابقة أثبتت أن الولايات المتحدة لا ترغب في، أو بالأحرى لا تستطيع أن تفرض على إسرائيل شيئا لا تريده، فمن المرجح أن تعمل الولايات المتحدة على التكيف مع المشروع الإسرائيلي في المنطقة وليس العكس.

ومن المعروف أن المشروع الإسرائيلي يستهدف تفتيت الدول الكبيرة التي تتمتع بسلطة مركزية قوية، ليسهل بعد ذلك تحويل المنطقة برمتها إلى دويلات صغيرة تقوم على أسس طائفية أو عرقية أو دينية تبدو إسرائيل وسطها دولة طبيعية. فهذا التفتيت هو وحده الكفيل بتحقيق الأمن الإسرائيلي بمعناه المطلق، وذلك لسبب بسيط وهو أن التفوق العسكري الكاسح لإسرائيل في المنطقة لن يدوم إلى الأبد، خصوصا مع وجود دول مركزية قوية في

المنطقة. ومن المعروف أيضا أن إسرائيل كانت قد جربت هذه الإستراتيجية في لبنان في بداية الثمانينات وفشلت، لكن الفرصة تبدو متاحة الآن لمعـاودة الكرة من جديد، ولكن انطلاقا من العراق هذه المرة، بعد أن نجحت في جـر الولايات المتحدة لخوض الحرب نيابة عنها.

ورغم ثقتي المطلقة في قدرات الشعب العراقي واطمئناني الكامل إلـى عدم استسلامه للاحتلال الأميركي، إلا أنني لم أكن أتصور أنه يمكن للمقاومة المسلحة أن تبدأ وأن تنمو ويشتد عودها بهذه السرعة.

فقد استطاعت هذه المقاومة، وخلال فترة وجيزة جدا أن تكشف القنـاع عن الوجه الأميركي القبيح، وأن تثبت للعالم كله أن الولايات المتحدة جاءت للعراق غازية وليست محررة، وطامعة وليست متطوعة أو مانحـة، وأنهـا جاءت لتبقى في العراق ولتحكمه وتتحكم فيه مباشرة أو من خـلال القواعـد العسكرية وتنصيب العملاء في مقاعد السلطة.

إنني أقول هذا الكلام وأنا على وعي تام ودراية كاملة بخطورة وحجـم الفوضى الموجودة على الساحة العراقية حاليا.

فليس كل ما يجري هناك من عنف يعد مقاومة مسلحة للاحتلال. فقـد دخلت على الخط أطراف لها مآرب أخرى قد يكون من بينها تصفية حسابات قديمة، أو حتى تشويه سمعة المقاومة ذاتها.

ومع ذلك فمن المؤكد أن هناك مقاومة مسلحة منظمة في العراق تنمـو وتتصاعد وتنضج يوما بعد يوم.

لقد نشأت المقاومة في العراق، شأنها شأن المقاومة في فلسطين، لأغراض ودوافع محلية صرفة دفاعاً عن أوطانها وعن كرامة وشرف شعوبها، وهي تعي تماماً أن ظهرها للحائط وأنه ليس بوسعها سوى الاعتماد على قواها الذاتية.

ومع ذلك فهي تعد في واقع الأمر خط الدفاع الأول ضد مشروع الهيمنة الأميركية على العالم وضد مشروع الهيمنة الإسرائيلية على المنطقة. وهذه الحقيقة تدركها ليس فقط شعوب الأمة العربية وإنما شعوب العالم الحر. وربما يكون من الوهم توقع أن تحرز هذه المقاومة نصرا عسكريا حاسما على الولايات المتحدة في العراق وعلى إسرائيل في فلسطين، لكنها قادرة بصمودها على إفشال مشروعهما للهيمنة. وهذا هو الدور الذي بدأ يسجله لها التاريخ بالفعل. فصبراً جميلاً!

* كاتب واكاديمي مصري.

لبنان في مهب الريح

بصدور قرار مجلس الأمن الرقم ١٥٥٩. والذي يتعامـل مـع لبنـان وكأنها بلد محتل تديره ميليشيات عسكرية. ويطالب من ثم «بانسحاب جميـع القوات الأجنبية منه وحل الميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية فيه» يكون هـذا البلد الصغير. لكن المحوري في الصراع الدائر على الشرق الأوسط دخـل مرحلة جديدة تضع نهاية لجولة صراع كانت حسمت موقتاً لمصلحة سورية في بداية التسعينات.

ومن المعروف أن الصراع على النفوذ في لبنان كان ظل محتدما طوال فترة الحرب الأهلية بين خمسة أطراف هي: سورية وإسـرائيل والولايـات المتحدة وفرنسا من ناحية.

وفصائل الشعب اللبناني والتي راهن كل منها على طرف أو أكثر مـن الأطراف الدولية والإقليمية المتصارعة من ناحية أخرى.

واستمر الحال على هذا المنوال لى أن تمكنت سـورية مـن حسـمه لمصلحتها مستغلة وبمهارة شديدة عوامل دولية وإقليمية كان أهمها وآخرهـا الاحتلال العراقي للكويت، فقد أدت حاجة القطب الأميركي الساعي للهيمنـة على العالم لدور سوري كان مطلوبا لإحكام عملية تشكيل تحالف دولي يصلح غطاء سياسياً مناسباً للحرب الأميركية الأولى علـى العـراق إلـى تـوفير الشروط الموضوعية لصفقة بدت متطافئة من وجهة نظر الطرفين.

فقد قبلت سورية حينئذ أن تشارك في التحالف الدولي مقابل انفرادهـا بالنفوذ في لبنان، وحين وافقت الولايات المتحدة على الصفقة لم يكـن أمـام

الأطراف الدولية والإقليمية الأخرى المتنافسة سوى الإذعان والانسحاب من الساحة ولو موقتاً.

غير أنه كان من الطبيعي أن تنتهي هذه المرحلة من الصراع على النفوذ في لبنان عملياً في نفس اللحظة التي قررت فيها الولايات المتحدة احتلال العراق. فلم تكن هناك حاجة أميركية لدور سوري في حرب ثانية أصرت على شنها منفردة هذه المرة. ولم يكن بوسع النظام السوري أن يشكل غطاء سياسيا لاحتلال أميركي دائم للعراق، لأنه يصبح حينئذ فاقد لشرعية وجوده ودوره من المنظور الشعبي العربي.

وفي تقديري أن الولايات المتحدة كانت اتخذت، وفور احتلال بغداد، قرارا بالتخلص من النظام السوري، ربما ضمن نظم أخرى في المنطقة. لم يكن ينتظر سوى طريقة الإخراج والاستقرار على ختيار الوسيلة والتوقيت المناسبين.

وإذا كانت الولايات المتحدة تبدو الآن وكأنها اضطرت لتأجيل أو حتى لتبديل الخيار العسكري بسبب انغماسها في الوحل العراقي. إلا أنها لم ولن تتخلى قط عن هدفها في إسقاط النظام السوري باستخدام كل وسائل الضغط المتاحة.

ولم يكن قرار الموافقة على قانون معاقبة سورية سوى خطوة صغيرة على الطريق تسبق وتمهد لقرار بدء تحريك وتأليب الساحة اللبنانية ضد سورية. والذي يبدو أنه اتخذ منذ أشهر عدة وكان ينتظر بدوره اللحظة الملائمة لإطلاقه استعدادا للخطوة الحاسمة والمتمثل في شن الضربة القاضية. ولأن الطرفين الفرنسي والإسرائيلي كانا على دراية تامة بالقرار

الأميركي باستخدام الساحة اللبنانية أداة للضغط على سورية. فقد اعتبراه بمثابة تدشين رسمي لبدء جولة جديدة من صراع النفوذ على لبنان. ولم يكونا في حاجة بالطبع لدعوة مكتوبة للمشاركة!.

غير أن الجديد في الأمر أن فرنسا قررت أن تدخل هذه الجولة على جناح أميركي وكشريك رسمي ومعلن وصريح للولايات المتحدة. وتقدمت الدولتان بمشروع مشترك لمجلس الأمن.

وهو أمر نادر وبالغ الغرابة. أما إسرائيل فقد انتظرت صدور قرار مجلس الأمن أولا قبل أن تقرر منفردة توجيه تهديد عسكري مباشر لسورية وكأنها تريد أن ترسل إشارة إلى كل الأطراف تذكرهم بأنها ما تزال طرف رئيسي ومستقل في معادلة الصراع على لبنان ليس بوسع أحد ايا كان تجاهله!.

وإذا كان صدور القرار ١٥٥٩ يعد هزيمة سياسية لسورية، فإن لبنان والتي أصبحت الآن في مهب الريح. هي المرشحة لدفع أبهظ الأثمان. وفي جميع الأحوال فإن هذا القرار يصب بوضوح في اتجاه تحقيق مصالح مؤكدة للطرفين الأميركي والإسرائيلي ويلحق في الوقت نفسه أضراراً مؤكدة بمصالح الطرفين السوري واللبناني. أما فرنسا فتبدو الأن وكأنها تمارس مقامرة غريبة أملاً في أن تكسب كل شيء، وهو أمر يتطلب في الوقت نفسه أن تكون مستعدة لكي تخسر كل شيء!

ربما يبدو القرار ١٥٥٩ منظورا إليه بعيون سورية ضعيفاً وبلا «لون أو طعم أو رائحة» وفقا للتعبير المستخدم في بعض التعليقات الرسمية، وقد يكون ذلك صحيحاً من الناحية القانونية البحتة. فالقرار صدر بالغالبية

المطلوبة بالكاد وامتنع عن التصويت عليه ستة أعضاء من بينهم عضوان دائمان هما روسيا والصين.

وهو قرار لا يوجه إدانة صريحة لسورية أو حتى يشير إليها بالاسم خصوصاً في فقراته العاملة. وصدر في إطار الفصل السادس وليس السابع من الميثاق. ولذلك لم يأت مصحوبا بآليات تنفيذ أو بمهلة زمنية تفرض بعدها عقوبات.

يضاف إلى ذلك أن القرار برمته مشكوك في دستوريته لأنه يشكل خرقاً واضحاً وفاضحاً للفقرة السابعة من المادة الثانية من الميثاق والتي تحرم التدخل في الشئون الداخلية للدول الأعضاء إلا في إطار الفصل السابع من الميثاق.

غير أن القرار يرتب بمجرد صدوره. الصحيح إجرائياً بصرف النظر عن مدى الشكوك التي تحيط بدستوريته موضوعيا نتائج سياسية بالغة الإهمية ستثير تفاعلات خطيرة في المنطقة يصعب على الحكومتين السورية واللبنانية السيطرة عليها، وربما تكون هذه التفاعلات مجرد التمهيد الذي يسبق العاصفة والذي يهدد بانفجار جديد كبير يبدو أن إسرائيل تسعى إليه وتخطط له وتعتقد الولايات المتحدة خطأ كعادتها أن بمقدورها أن تتحكم فيه وأن توجهه لخدمة أهدافها الإستراتيجية في المقام الأول.

فالولايات المتحدة تدرك أكثر من غيرها أن الشروط المطروحة على سورية تعجيزية ويستحيل عليها تنفيذها. ذلك أن انسحاب سورية كلياً من لبنان. وتفكيك بنية المقاومة المسلحة التي يقودها حزب الله وما يسمى بالوجود الفلسطيني المسلح في لبنان وطرد مكاتب المنظمات الفلسطينية

الرافضة للتسوية بالشروط الإسرائيلية لا يعني في نهاية المطاف سوى شيء واحد وهو تسليم لبنان بالكامل للنفوذ الإسرائيلي - الأميركي المشترك وتعريض أمن النظام والدولة والمجتمع في سورية لتهديد المباشر، ولأنها تعرف أن النظام السوري ليس من البلاهة إلى الدرجة التى تجعله يمسك بنفسه بحبل المشنقة المراد لفه حول عنقه، فمن الواضح أن الولايات المتحدة لم تكن تهدف من وراء السعي إلى إصدار قرار من مجلس الأمن سوى عزل النظام السوري دولياً، وإظهار الحكومة اللبنانية بمظهر السلطة غير الشرعية المغلوبة على أمرها والمفروضة من الخارج، وإحداث شرخ عميق في الحياة السياسية اللبنانية يمكن استخدامه عند الضرورة لتفجير فتيل حرب أهلية جديدة في لبنان. وللأسف ارتكبت الدبلوماسية السورية بإصرارها على تعديل الدستور والتمديد لإميل لحود خطأ قاتلاً مكّن الولايات المتحدة من تحقيق الجزء الأكبر من أهدافها في تلك المرحلة.

لقد كنت ولا أزال واحداً من المتفهمين لدوافع الأمن السوري الذي يبدو متطابقا تطابقا كبيرا في هذه المرحلة على الإقل مع متطلبات الأمن القومي العربي ومن المؤيدين للكثير من مواقف سياستها الخارجية المدفوعة بهذا الهاجس.

غير أنني لا أستطيع أن أفهم وفي حدود ما هو متاح لي من معلومات كيف أصبح الأمن القومي السوري رهنا بإرادة فرد واحد في لبنان ومتوقفاً على استمرار رجل بعينه في موقع رئاسة الدولة حتى لو اقتضى الأمر تجاوز كل الخطوط الحمراء والدخول في المنطقة المحرمة والخطرة. ومن المؤكد أن هذا الخطأ السوري القاتل سيتيح لكل المعادين لسورية وللمقاومة،

بل للعروبة وللإسلام فرصة سانحة للتأكيد على أن القضـية الحقيقيـة فـي المنطقة لا تكمن في الاحتلال الأميركي والإسرائيلي لأجزاء من أراضـيها، وإنما في استبداد أنظمتها وعدائهم الغريزي والفطري للديمقراطية.

وربما يكون بوسع الحكومة الفرنسية أن تبرر موقفها بعـدم تجـاوب الحكومة السورية مع نصائحها المتكررة. وأن تدعي أن مشاركتها في صوغ مشروع القرار الذي عرض على مجلس الأمن ساعد على التخفيف من حدته ونزع المخالب والأنياب التي كانت الولايات المتحدة تريد أن تسلحه بها. فقد يكون ذلك كله صحيحا. غير أنه يتعين على فرنسا أن تدرك في الوقت نفسه أنه من دون تأييدها ودعمها ما كان يمكن لهذا القرار أن يمـر أو يعـرض مشروعه اصلاً على مجلس الأمن، وأنهـا قـدمت لسياسـتين الإسـرائيلية والأميركية في المنطقة خدمة جليلة ومجانية تعرض كل رصيدها الإيجـابي السابق للخطر وتهدده بالتبديد. وهي خدمة تبدو مجانية لسبب بسيط وهـو أن قدرة السياسة الفرنسية على توجيه مسار الأحداث المقبلة أو السيطرة عليهـا قد تكون محدودة، وربما معدومة، فقد حصلت الولايات المتحـدة وإسـرائيل على ما يريدان وسيمضيان في مخططاتهما قدما بالتنسـيق مـع فرنسـا إن خضعت لشروطهما بالكامل أو من دونها.

وعلى اي حال فإنني لست من أنصار البكاء على اللـبن المسـكوب. وأفضل أن أوجه بصري وأمعن فكري في ما هو قادم لتدارك وقوع الأسوأ، والذي يبدو وكأنه قدر محتوم كتب علينا جميعا ولا فكاك منه. ولذلك أرى أنه بات من الضروري أن تتجمع أولا كل القوى الوطنية اللبنانية الحريصة على مستقبل لبنان والأمة العربية. سواء تلك التي أيدت ترشيح لحود أو عارضته،

وأن تتفق على مخرج لبناني بحت، وفي استقلال كامل عن سورية للأزمـة الراهنة، وأنا على ثقة أن قرارها لا بد وأن يأخذ في اعتباره مصالح سورية الإستراتيجية والأمنية، والتي لا يمكن أن تنفصل عـن المصـالح الوطنيـة الحقيقية للشعب اللبناني. وفي رأيي أنه يتعين على سورية أن تتجـاوب مـع هذا القرار حتى ولو كان العدول عن تعديل الدستور وإجراء انتخابات رئاسية في إطار توافق على شخصية مارونية قادرة على تحقيق المصالحة الوطنيـة وعدم المساس في الوقت نفسه بوضع المقاومة قبل تحقيـق تسـوية شـاملة وعادلة للصراع العربي - الإسرائيلي.

وفي تقديري ايضاً أن لحظة الأزمة الراهنة ربما تتيح رغـم قسـاوتها فرصة نادرة أمام النظام السوري لكي يثبت أنه ينتهج منهجا مغايراً ومختلفـاً عن منهج الأنظمة العربية الأخرى والمتمثل في منهج: «أنـا ومـن بعـدي الطوفان»، وربما تكون وسيلته الوحيدة في ذلك هو الإقدام الجسـور علـى إجراء إصلاح سياسي حقيقي وشامل ومخطط يستهدف تقوية حصون الدفاع الاجتماعي والاقتصادي، وليس نشر الفوضى والثرثرة السياسـية وحمايـة الدولة والمجتمع حتى ولو كان الثمن الذي يتعين دفعه في نهاية الطريق وعند الوصول إلى المحطة المستهدفة، هو تغيير النظام نفسـه. فمـن الأشـرف والأكرم لأي نظام يدعي الوطنية أن يسلم الراية بمحض إرادته لنظام تختاره الجماهير بنفسها من أن يسلمها رغم أنفه لنظام عميل تـأتي بـه الـدبابات الأميركية والإسرائيلية أو لمجهول تفرزه فوضى الغضب الشامل.

*** كاتب وأكاديمي مصري**

حديث الإصلاح السياسي في مصر

أصبح الإصلاح السياسي هو حديث الناس في مصر والقضية التي تتصدر جدول أعمال الكافة، وبخاصة أحزاب المعارضة والأحزاب والتيارات «المحجوبة عن الشرعية» والمستقلون وقوى المجتمع المدني ككل.

ومن الصعب حصر الاجتماعات والحوارات والندوات والمؤتمرات كافة التي عقدت هذا العام وحده حول القضية، والتي أتيح لي أن أشارك في عدد كبير منها كان آخرها «منتدى الأهرام لتفعيل برنامج الإصلاح المصري» الذي عقد في فندق فلسطين في الاسكندرية خلال يومي ٢ و ٣ من الشهر الجاري ونظمه «معهد الأهرام الإقليمي للصحافة» بمساندة من «مركز المشروعات الدولية الخاصة».

هذا الزخم هو الذي دفع الحزب الحاكم في مصر لعقد مؤتمره لهذا العام تحت شعار «الفكر الجديد وأولويات الإصلاح». ومن المتوقع أن تسيطر هذه القضية على مسيرة الحياة السياسية في مصر خلال المرحلة المقبلة وأن تزداد تفاعلاتها حدة كلما اقتربنا من موعد نهاية الولاية الحالية للرئيس حسني مبارك في تشرين الاول (اكتوبر) ٢٠٠٥.

ولكي تتضح أمامنا طبيعة وحجم الهوة التي تفصل بين الإصلاح كما يراه المجتمع المصري وينشده والإصلاح كما يراه الحزب الحاكم وكما ستعكسه قرارات مؤتمره الذي أفتتح أمس الثلثاء، قد يكون من المفيد أن ألخص هنا قراءتي الخاصة لمجمل ما دار في منتدى الإسكندرية المشار إليه عاليه والذي شارك فيه نخبة يمكن اعتبارها ممثلة ألوان الطيف السياسي كافة في مصر. وكنت طرحت هذه القراءة، بناء على طلب المنظمين وبتفصيل

أكبر، في الجلسة الختامية لهذا المنتدى، والذي لم تقتصر مداولاته في الواقع على موضوع «تفعيل برنامج الإصلاح المصري».

كما يشير عنوانه، وإنما اتسعت لتشمل قضية الإصلاح بجميع جوانبه وتحاول الإجابة على أسئلته المحورية كافة: لماذا الإصلاح؟ وماذا نصلح؟ ومن يقوم بالإصلاح المطلوب؟ وكيف؟

١- في سؤال: لماذا؟

ميز المتحاورون بين الأسباب الداخلية والأسباب الخارجية للإصلاح، لكنهم لم يتوقفوا كثيرا عند أسبابه الخارجية، وهو ما عكس وجود توافق ضمني على ان مطلب الإصلاح هو مطلب داخلي في المقام الأول، بصرف النظر عن موقف الخارج منه، وأن تزايد التحديات الخارجية يعزز من ضرورة وأهمية الإصرار على الإصلاح، وليس العكس، وذلك من منطلق أن الإصلاح، وفقا لمفهوم الداخل له، هو الوسيلة الوحيدة لمواجهة مثل هذه التحديات بقدر أكبر من الفاعلية. أما الأسباب الداخلية التي رصدها المتحاورون فهي عديدة، ويمكن تصنيفها وطرحها على النحو الآتي:

- النظام السياسي الحالي هو نظام فردي وليس مؤسسي، وحكومته تدير ولا تحكم وتتشكل من موظفين فنيين معينين، وليس من سياسيين منتخبين، ولا توجد معايير واضحة في اختيار القيادات أو في توزيع المسئوليات والصلاحيات على المستويات كافة، مما أدى إلى سيادة منطق الشللية وتدني معايير الاختيار.

- وهو نظام يتسم بعدم الكفاءة، والتي يشهد عليها إنجازه المحدود في المجالات كافة وعلى الأصعدة والمستويات كافة. ففي مجال السياسة

الخارجية والأمن: تآكل دور مصر العالمي والإقليمي وتزايدت حول مصـر المخاطر والتحديات من كل جانب وأصبحت محاصرة ومهددة. وفي المجال الاقتصادي والإنتاجي: تعم حالة من الركود المزمن مصحوبة بتضـخم فـي الأسعار ونسبة بطالة عالية ومتصاعدة واستثمارات هابطـة. وفـي مجـال الخدمات: تبدو حالة التعليم و الرعاية الصحية والاجتماعية متدهورة وعلـى حافة الانهيار.

- وهو نظام ينطوي على قدر كبير من الفساد وعدم الشفافية، ويخلـو من جهاز كفء لجمع وتحليل البيانات والمعلومات، وما زال يخلط بين مفهوم التعبئة ومفهوم الإحصاء، ومن ثم لا تتمتع بياناته بقدر كبير من الصـداقية. يضاف إلى ذلك أنه نظام لا يخضع لأي قدر معقول من المساءلة السياسية أو القضائية بسبب ضعف المشاركة السياسية، وتزوير الانتخابات.

- وأخيرا هو نظام يتسم بالمركزية الشديدة، ولا يساعد على اكتشـاف وتنمية المهارات الإبداعية، ولديه ميل غريزي لتكريس وإعادة إنتـاج ثقافـة التخلف والخوف والانتهازية.

٢- في سؤال: ماذا؟

كان واضحاً في ذهن الجميع أن الإصلاح يستهدف، في نهاية المطاف، صوغ نظام سياسي جديد يقوم على المؤسسية والشفافية، ويخضع للمسـاءلة والرقابة، ويتسم بالكفاءة الإدارية والنزاهة. نظام قادر على المواءمـة بـين سمات المركزية المطلوبة للمحافظة على وحدة الوطن وأمـن المـواطن ولا مركزية تفعل المشاركة الشعبية وتطلق الطاقات الإبداعية للمجتمع.

ومن الطبيعي، في سياق كهذا، أن يتفق الجميع على أن للإصلاح أبعاد سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية متكاملة، وبالتالي فالإصلاح المطلـوب يجب أن يكون شاملا وغير قابل للتجزئة. صحيح أن هناك أولويات يتعـين الاتفاق عليها، لأنه لا يمكن السير بالعملية الإصـلاحية بـالتوازي وبشـكل متزامن وبسرعات متساوية على الأصعدة والأبعاد كافة، غير أن وجود سلم للأولويات لا يعني أن قضية الإصلاح هـي عمليـة قابلـة للتجزئـة أو أن معالجتها لا تتم إلا وفق تسلسل زمني وهرمي، فمن المطلوب توافر ثـلاث حلقات متزامنة ومتصلة لا يستغني اي منها عن الآخر:

١- رؤية شامله للإصلاح تحدد فلسفته وغاياته وأهدافه النهائية وتؤكد في الوقت نفسه على الثوابت الوطنية والقومية.

٢- سياسات للإصلاح تعكس هذه الرؤية وتغطي كل المجالات والأبعاد التي تشملها العملية الإصلاحية.

٣- برامج تحدد الأهداف المرحلية وأولويات العمل والجدول الزمنـي اللازم للتنفيذ، وتختار من الأليات والأدوات والوسائل المتاحة ما يتناسب مع ظروف ومعطيات كل مرحلة.

ولأنه لم يكن بوسع المتحاورين، ولا كان مطلوبا منهم، صياغة رؤيـة شاملة ونهائية أو وضع سياسات وبرامج تفصيلية للإصلاح المطلوب، فقـد اكتفوا بتوضيح المعايير التي يجب أن تحكم عملية ترتيب الأولويات. وبدا لي أن هناك ما يشبه الاتفاق العام على وجوب النظر إلى هذه المعايير في إطار وظيفي وعملي، أي ترتيبها على النحو الذي يسهل من عملية الإصـلاح ولا

يعقدها، ويقرب من تحقيق الأهداف ولا يبعدها، ويتعامل مع الواقع في حدود الممكن ولكن من دون التخلي عن الطموح.

٣- في سؤال من؟

بدا لي وجود انقسام عميق بين المتحاورين حول مسؤولية ما نحن فيـه الآن وهل تقع على عاتق الحكومة والحـزب الـوطني وحـدهما، أم أنهـا مسؤولية مشتركة تتحملها، وإن بدرجات مختلفـة، كـل القـوى السياسـية والاجتماعية. وأشار كثيرون إلى أن الممارسة الديمقراطيـة داخـل معظـم أحزاب المعارضة لا تختلف كثيرا عنها داخل الحـزب الحـاكم، وإلـى أن شرائح عديدة من المثقفين لم تؤد واجبها على النحو الأكمل وتتحمل بالتـالي جانباً من مسؤولية ما نحن فيه، وإلى أن قوى اجتماعية وسياسية مهمة تقـف عقبة أمام التغيير وربما تريد التغيير نحو الأسوأ والأشد تخلفاً وظلاماً. غير أنه كان هناك اتجاه قوي في الوقت نفسه يرى ضرورة أن لا ننشغل كثيـراً بتوزيع التهم والمسؤوليات والتركيز على تحديد القوى صاحبة المصلحة في الخروج من المأزق الراهن.

هنا بدت لي محاور انقسام مهمة وعميقة بين من يمكن تسـميتهم بـ «الاستعباديين» ومن يمكن تسميتهم بـ «التجميعيين». فبعض «الاستعباديين» يرون أن الحزب الوطني هو المستفيد الأول من استمرار الوضع الراهن ولا يمكن التعويل عليه في قيادة الإصلاح أو حتى المشاركة في جهوده ويتعـين، من ثم، استبعاده من مسيرة الحركة الإصلاحية، لأن الإصـلاح ينتـزع ولا يمنح، بينما يرى بعضهم الآخر أن الجماعات الإسلامية هي الأولى بالاستبعاد

لأن الإصلاح بالنسبة لها ليس سوى وسيلة للوثوب إلى السلطة لتصفية الخصوم والانفراد بالحكم.

أما «التجميعيون» فيرون أن الكل في قارب واحد وأنهم معرضون جميعا للغرق مالم يسارع كل من يستطيع تقديم يد العون لسحب السفينة الغارقة إلى بر الأمان. وتأسيساً على هذه المقولة يرى كثيرون، وأنا واحد منهم، أنه آن الأوان لإبعاد قضية الإصلاح عن الخلافات الأيديولوجية، لأن المطلوب ليس صياغة «برنامج سياسي موحد» أو تشكيل حكومة ائتلافية أو حكومة إنقاذ، وإنما الاتفاق على كيفية إدارة اللعبة السياسية بطريقة تمكن الجميع من المشاركة والاحتكام في نهاية المطاف إلى صناديق الاقتراع. ومن هذا المنطلق يصبح كل من يوافق على هذه القواعد ويلتزم بها مؤهلاً للمشاركة في حركة المطالبة بالإصلاح، أيا كان موقعه على الخريطة السياسية والفكرية المصرية.

٤- في سؤال: كيف؟

ثارت خلافات ذات طابع منهجي بين تيارين، الأول: يرى أن الإصلاح عملية تبنى بالتدريج من أسفل إلى أعلى، أي تبدأ بالفرد والأسرة وتنتهي بقمة السلطة، وبالثقافة والتربية والتعليم وتنتهي بالسياسة. والثاني، يرى أن الإصلاح عملية لا تبنى، في ظروفنا الراهنة، إلا من أعلى وتبدأ بالسياسة وتنتهي بالثقافة والفكر والتربية على مستوى الأسرة والفرد. وداخل هذا التيار الثاني الذي أكد على أن الإصلاح السياسي هو المدخل الرئيسي لأي إصلاح في أي مجال آخر، أمكن التمييز بين منهجين فرعيين: منهج الحد الأقصى، والذي يرى ضرورة البدء بتغيير الدستور وخصوصاً ما يتعين

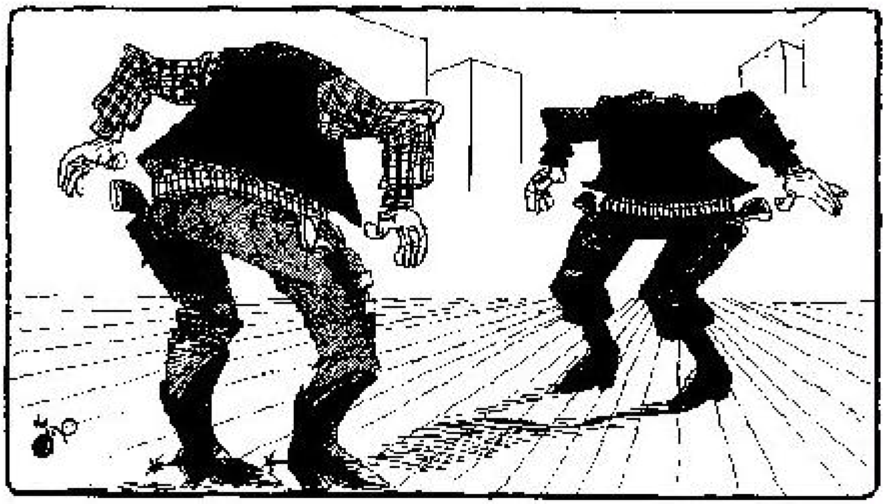
بكيفية اختيار رئيس الدولة، ومنهج الحد الأدنى، الذي يرى أنه يمكن البـدء بانتخابات محلية نزيهة والتدرج وصولاً إلى تحقيق النزاهة فـي انتخابـات مجلس الشعب (البرلمان) ثم انخاب رئيس الدولة من بين أكثر من مرشح.

غير أن هذه الخلافات لم تتمكن من طمس معالم إجماع حقيقـي حـول ضرورة البدء بإلغاء حالـة الطـوارئ فـوراً وتعـديل قـوانين الأحـزاب والانتخابات والجمعيات والنقابات المهنية والشروع في تشكيل لجنة حكمـاء لتعديل دستور أقر الجميع، أنه يعد الآن واحدا من عجائب الدنيا.

وبهذا الإجماع أصبح الحلال في موضوع الإصلاح بيناً والحرام فيـه بيناً أيضاً. المشكلة أن الإصلاح المطلوب ليس هو ما يريده الحزب الحـاكم، ولا هو بالأمر الذي يستطيع المجتمع المدني فرضه. ولذلك فكلما كثر الحديث عن الإصلاح السياسي في مصر ازداد مأزق الإصلاح وضوحاً. وتلك حقيقة لا تدركها النخبة الحاكمة في مصر. وهنا مكمن الخطر!

*** كاتب وأكاديمي مصري.**

هل خسر العرب معركة توسيع مجلس الأمن قبل أن تبدأ؟



كاريكاتير حبيب حداد

شهدت قاعة الجمعية العامة للأمم المتحدة خلال الأسبوع الماضي جملة من المشاهد العربية هي أقرب إلى السوريالية منها إلى الواقعية، لكنها رغـم ذلك تعكس، وبدقة بالغة، حال نظام عربي رسمي بات مـن الواضـح أنـه تجاوز عمره الافتراضي ولم يعد قادرا حتى على مجرد فهم واسـتيعاب مـا يدور حوله، ناهيك عن تمتعه بشرعية تسمح له بالتحدث باسم شعوب يـدعي أنه يمثلها في المحافل الدولية، وبالتالي فقد بات من الأكرم له أن ينسحب في هدوء مفسحا المجال أمام نظام عربي جديد أكثـر جـدارة واسـتحقاقا مـن منظوري الشرعية والكفاءة الفنية سواء بسواء.

ولا أعتقد أنني أبالغ إذا قلت إن المشاهد التي تبارت الحكومات العربية في عرضها فوق خشبة الجمعية العامة خلال الاسبوع الماضي، بـدت لـي

وكأنها تشكل في مجموعها مسرحية عبثية لا يقدر على تأليفها وإخراجها على هذا النحو المركب والمدهش سوى كيان مصاب بكل أنواع العقد والأمراض النفسية من نوع ما يشهده النظام العربي الرسمي بتركيبته وتوجهاته وأوضاعه المادية والمعنوية الراهنة.

كان السيد أحمد أبو الغيط، وزير الخارجية المصري هو الذي قام- ربما من دون أن يقصد- ببطولة المشهد الافتتاحي في المسرحية المشار إليها؛ فقد تناول في خطابه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة تحديد موقف مصر من قضية توسيع العضوية في مجلس الأمن، باعتبارها واحدة من أهم قضايا إصلاح منظومة الأمم المتحدة المطروحة على جدول أعمال المجتمع الدولي منذ فترة ليست بالقصيرة. ودافع، في ثنايا عرضه هذا، عن أحقية مصر وجدارتها في شغل مقعد دائم ضمن المقاعد المخصصة للقارة الإفريقية في مجلس الأمن الموسع.

وللإنصاف عكس العرض الذي قدمه أبو الغيط لموقف مصر من تلك القضية الحساسة فهما عميقا لأبعاد المشاورات الدولية الجارية واتسم بقدر من المنطق والمرونة بدا معهما المطلب المصري مبررا ومقنعا إلى حد كبير. أما المنطق فجسدته مطالبة مصر بضرورة ضمان تمثيل الدوائر الحضارية الكبرى كافة عند توزيع المقاعد الدائمة في مجلس الأمن الموسع، وهو ما كان يفتقده التشكيل القديم للمجلس كلية، وأما المرونة فجسدها عدم إصرار مصر على شغل المقعد الإفريقي الدائم منفردة وإبداء استعدادها لتناوب هذا المقعد مع كل من نيجيريا وجنوب إفريقيا اللتين تتطلعان بدورهما لشغله.

لو كان النظام العربي يتمتع بأي درجة من الحكمة والعقلانية لاصطف وراء طرح مصري واقعي يخلو من أي شطط أو مزايدة ولألقى بثقله وراءه واستخدم علاقاته المتشابكة بالدوائر الإفريقية والإسلامية وبالعالم الثالث لضمان حصول هذا الطرح على أوسع تأييد دولي ممكن. ولم يكن هناك ما يضير من تصرف الجميع على هذا النحو لأن المصالح المصرية تبدو في هذه الحالة متطابقة تماما مع المصالح القومية للنظام العربي ككل. غير أن السلوك اللاحق لبعض الحكومات العربية في الجمعية العامة أثبت مرة أخرى أن النظام العربي مازال، رغم كل ما جرى، فاقدا للبصر والبصيرة وأن العديد من وحداته ما يزال يتحرك بدافع من غرائز بدائية غير سوية. لذلك لم يكن غريبا أن تشكل مداخلة أبو الغيط في الجمعية العامة مشهدا افتتاحيا في مسرحية راحت هويتها العبثية تتأكد فصلا بعد آخر مع توالي صعود بقية اللاعبين العرب على خشبة المسرح.

ففي اليوم التالي جاء دور السيد فاروق الشرع، وزير خارجية سوريا، لاعتلاء منبر الجمعية العامة للأمم المتحدة وقرر هو الآخر أن يدلي بدلوه في قضية توسيع نطاق العضوية في مجلس الأمن. لكنه بدلا من أن يعلن تأييده لموقف مصري معتدل قابل لأن تتفهمه وتتجاوب معه أغلبية معقولة في الجمعية العامة، أو يتخذ موقفا موازيا يسير في نفس الاتجاه الداعم لتمكين أكبر دولة عربية من زيادة فرصة حصولها على مقعد دائم في مجلس الأمن، إذا به يطالب بتخصيص مقعد عربي «دائم» تتناوبه الدول العربية جميعها. وقد بدا لي هذا الطرح غريبا إلى درجة سوء النية لأنه يضعف، في تقديري، من فرص مصر في المنافسة على مقعد دائم من المؤكد أن يتم تخصيصه

لإفريقيا في اي اتفاق لتوسيع نطاق العضوية في مجلس الأمن، فـي مقابـل مطلب غير مدروس بدقة ولا تتوافر له مقومات النجاح.

فالمقعد الدائم هو بطبيعته مقعد مخصص لدولة بعينها، وربما يصـبح قابلا للتناوب مع دولة أو دولتين أخريين على الأكثر، بينمـا المقعـد الـذي تتناوب عليه ٢٢ دولة لا يمكن أن يعد دائما بأي حال من الأحوال، وبالتـالي فهو غير قابل للطرح إلا في سياق الترتيبات الخاصة بشغل المقاعـد غيـر الدائمة في مجلس الأمن.

ومن المعروف أن الترتيبات المعمول بها حاليا لشغل المقاعـد غيـر الدائمة في مجلس الأمن تتيح للدول العربية تمثيلا دائما من خلال مقعد تشغله بالتناوب إحدى الدول العربية الواقعة في القارة الإفريقية مع إحـدى الـدول العربية الواقعة في القارة الآسيوية. ولأنه يصـعب جـدا ضـمان مقعـدين للمجموعة العربية في حال تمييز هذه الأخيـرة وفصـلها عـن المجموعـة الانتخابية الأفروآسيوية الأكبر، والمخصص لها خمسة مقاعد غير دائمة وفقا للتشكيلة الحالية للمجلس، فقد صب موقف السيد فاروق الشـرع فـي اتجـاه مناوئ ومعاكس للموقف المصري دون ما مبرر من مصلحة وطنية سـورية أو قومية عربية واضحة. مع ذلك بدا الطرح السوري معقولا جـدا إذا مـا قورن بطرح ليبي بدت معه المسرحية العربية المعروضة في الجمعية العامة إلى ذروة عبثيتها.

ففي اليوم التالي جاء الدور على السيد عبـد الـرحمن شـلقم، وزيـر خارجية ليبيا، ليعتلي منبر الجمعية العامة. ويبدو أن السيد شلقم لم يجـد أي

قضية أخرى تستحق أن تطرحها ليبيا في هذه الدورة من الجمعيـة العامـة سوى قضية توسيع مجلس الأمن.

لكنه بدلا من تأييد الطرح المصري الرامي إلى تناوب مقعـد إفريقـي دائم بين الدول الإفريقية الثلاث الكبرى: نيجيريا ومصر وجنوب إفريقيا، أو تأييد الطرح السوري الرامي إلى تخصيص مقعد عربي دائم في مجلس الأمن تتناوبه كافة الدول العربية، راح يطالب بحق الاتحاد الإفريقي بأن يكون لـه مقعد دائم في مجلس الأمن مؤكدا على أن ليبيا هي الدولة الأجدر بشغله من بين كل الدول الإفريقية البالغ عددها ٥٢ دولة. هنا بدا لي الطرح الليبي عبثيا على نحو غير قابل للتصديق.

قد يكون من حق ليبيا أن تنأى بنفسها بعيـدا عـن النظـام العربـي وتتصرف كما لو كانت ليست طرفا فيه على الرغم من أنها لم تنسحب قانونا من إطاره المؤسسي ممثلا في جامعة الدول العربية.

وقد يكون من حق ليبيا ايضا أن تسقط النظام العربي كليا من حساباتها الخاصة بكيفية توزيع المقاعد الجديدة في مجلس الأمن، وأن يصل تبرمهـا منه إلى حد تعفف السيد شلقم حتى عن مجرد ذكر النظام العربي أو الجامعة العربية بالاسم ضمن التجمعات الإقليمية التي قال إنها يجب أن تشكل الركائز الأساسية لأي نظام ديمقراطي على الصعيد العالمي.

لكن كيف يتسنى للسيد شلقم أن يبرر مطالبته بمقعد دائم فـي مجلـس الأمن لدولة لا يتجاوز تعدادها خمسة ملايين نسمة في عالم يزيد عدد سكانه على ستة بلايين، خصوصا إذا كان النظام الذي يقود هـذه الدولـة مصـنفًا إرهابياً وخارج لتوه من عقوبات كان قد فرضها عليه مجلس الأمـن الـذي

تريد أن تحتل مقعدا دائما فيه. ولك أن تتصور عزيزي القارئ حجم الدهشة التي يمكن أن تنتاب الدول الأعضاء في الجمعية العامة إزاء طرح ليبـي لا يقل غرابة عن مطالبة مواطن بسيط خرج لتوه من السجن بعد أن قضى ثلث عمره وراء القضبان بأحقيته في شغل منصب وزير الداخلية!.

لو كان لدى ليبيا أدنى فرصة للحصول على مقعد دائم في مجلس الأمن لقلنا إن من حقها أن تحاول. غير أننا نعتقد أن وزير خارجية ليبيا ربما يكون هو نفسه أول من يدرك مدى عبثية مثل هذا الطرح. وهنا يصبح التساؤل عن دوافعه الحقيقية أمرا مشروعا: هل لمجرد النكاية في «شقيقة كبرى» لم تقـم بما كان يتعين عليها أن تقوم به في أزمات مضت أم تعبيـر صـاخب عـن سمات جنون أو خلل عقلي يفصح عن نفسه تلقائيا ودائما بالطريقـة الخطـأ وفي المكان الخطأ وفي الوقت الخطأ؟!.

ربما يتوجب علي أن أعتذر للقارئ عن نبرة غضب من المحتمـل أن تكون قد عكست نفسها على هذا المقال، وعن حدة بعض الكلمات التي ربمـا تكون وردت فيه، لكنني أود أن أؤكد لهذا القارئ الكريم أن السبب في ذلك لا يعود إلى موقف «شوفيني» منحاز من جانبي إلـى الدبلوماسـية المصـرية ظالمة أو مظلومة، فالمتابع لكتاباتي يعلم يقينا أنني لا أتردد عن توجيه نقـد لاذع لبعض مواقف الدبلوماسية المصرية حين يكون لمثل هـذا النقـد مـا يبرره، وإنما يعود إلى إحساس طاغ بالقلق على مستقبل الأمة والمنطقة فـي ظل استمرار التخبط العربي الراهن والذي تعكسه، رغم كـل مـا جـرى، مواقف قد يكون بعضها ناجما عن الجهل وسوء الفهم، لكن بعضـها الآخـر يعكس، يقينا، مواقف مشبوهة. وإذا كان من واجبنا ألا نتردد مطلقا في انتقاد

المواقف المصرية التي تنم أحيانا عن شوفينية مقيتة وتعكس عقدة استعلاء لا مبرر لها، فمن واجبنا أيضا أن نتصدى بكل الحزم للمواقف العربيـة التـي تعكس مركبات نقص لا داعي لها ايضا.

يبدو لي، وأرجو أن أكون مخطئا، أن النظم العربية الرسمية لا تـدرك بما فيه الكفاية أهمية وحيوية ومصيرية المعركة التي تدور حـول إصـلاح منظومة الأمم المتحدة، وفي القلب منها توسيع نطاق العضـوية وتصـحيح آليات اتخاذ القرار في مجلس الأمن، وهي معركة ما تـزال فـي مراحلهـا الاستكشافية. دليلي على ذلك أن النظم العربية تتعامل مع هذه المعركة فـي سياق منهج التنافس التقليدي بينها للفوز بأكبر قدر من المناصب الدولية.

غير أن موضوع هذه المعركة مختلف لأن الأمر لا يتعلق هذه المـرة بمنصب مفتوح للترشيح مطلوب شغله من خلال عملية منافسة متكافئة أمـام الجميع وإنما بالاتفاق على معايير محددة لتمثيل القوى الإقليمية الفاعلة فـي مجلس الأمن.

ولذلك فعلى العرب أن يدركوا أنه إذا لم يكن لهم كبير فعليهم أن يبحثوا لهم عن كبير يمثلهم في جهاز دولي سيتحول إن عاجلا أو آجلا إلى حكومـة عالمية. واستمرار التنافس التقليدي العقيم، والمدفوع عـادة بغرائـز قبليـة معروفة في عالمنا العربي، لن يكون له سوى نتيجة واحـدة، وهـي قطـع الطريق أمام أي دور عربي فاعل ومؤثر في مجلس الأمن.

بعبارة أخرى يمكن القول إنه إذا استمر النهج الحالي فسيخسر العـرب قطعا معركة توسيع العضوية في مجلس الأمن قبل أن تبدأ. وهو أمر لا يبدو

مستغربا في ظل استمرار نظم الحكم العربية الراهنة. حقا لقـد حـان أوان التغيير. فإما التغيير وإما الموت!.

*** كاتب وأكاديمي مصري.**

تفجيرات طابا... الدلالات والإشارات

أثارت التفجيرات التي وقعت أخيراً في جنوب سيناء، وفي فندق طابا بالذات، عدداً كبيراً من التعليقات المتضاربة حول هوية منفذيها وأهدافهم ودوافعهم. وبينما سارعت الأوساط الرسمية الإسرائيلية، وتبعتها في ذلك على الفور الأوساط الرسمية الأميركية، بتوجيه الاتهام إلى «الإرهاب الدولي» بزعامة تنظيم «القاعدة»، فضلت الأوساط الرسمية المصرية التّأني والحذر وعدم التعجل في توجيه الاتهامات تاركة الباب مفتوحاً أمام كل الاحتمالات، بما فيها احتمال تورط عناصر إسرائيلية أو فلسطينية أو مصرية متطرفة في الحادث. أما «الخبراء» والمعلقون والمحللون السياسيون غير الرسميين فقد تباينت آراؤهم أيضاً تبايناً كبيراً.

والغريب أن معظم المعلقين الإسرائيليين والأميركيين انحازوا إلى وجهة النظر الرسمية لحكوماتهم، بل تبنّوها بالكامل، وراحوا يتبارون في تقديم الحجج التي ترجح تورط تنظيم «القاعدة». أما المعلقون المصريون والعرب فمال معظمهم إلى توجيه الاتهام إلى «الموساد» وتأكيد تورطه مباشرة في هذه العملية الشنيعة.

ومع ذلك فإن بعض المعلقين المصريين والعرب استبعد تماماً احتمال تورط «الموساد» من دون أن يستبعد تورط اية جهة أخرى مثل القاعدة أو بعض المنظمات الفلسطينية، كـ«حماس» أو «الجهاد»، أو حتى بعض الجماعات المصرية التي ربما تكون قررت، لسبب أو لآخر، العودة إلى حمل سلاح هجرته منذ فترة.

الذين وجهوا الاتهام إلى تنظيم «القاعدة» استندوا إلى وجـود بعـض أوجه شبه بين عملية طابا وعمليات أخرى تبناها التنظيم نفسه، أو تنظيمـات موالية له ومرتبطة به، في اماكن أخرى عديدة من العالم، وإلى أن عملية من هذا النوع تتطلب إمكانات وقدرات لوجستية لا تملكها أو تستطيع المنظمـات الفلسطينية توفيرها. ويلاحظ أنه على رغم أن إسرائيل كانت حريصة في ما مضى على عدم الزج باسم «القاعدة»، حتى في العمليـات التـي اسـتهدفت إسرائيليين خارج الأراضي المحتلة، إلا أنه كان من الواضح أن لأنصار هذا الرأي مصلحة واضحة في إلصاق التهمة بتنظيم «القاعدة» هذه المرة بالذات، مستشهدين في ذلك بما قاله أيمن الظواهري في الشريط الذي بثته الفضائيات العربية أخيراً وتضمن مناشدة أتباعه تركيز هجماتهم في هذه المرحلة علـى الإسرائيليين.

أما الذين أشاروا بأصابع الاتهام إلى «الموساد» فاستندوا إلى أن تنظيم القاعدة ليس له تاريخ معروف في العمل ضد الإسرائيليين، فضلاً عن أنه لا يستطيع أن يقوم بمثل هذا العمل من دون دعم محلي لا يقدر عليـه سـوى تنظيم «الجهاد» المصري الذي كان يقوده أيمن الظواهري نفسه ولم يعد له، بشهادة الخبراء العارفين، أي وزن مؤثر على الساحة المصرية.

بل اعتبر البعض أن مجرد قيام إسرائيل بتوجيه أصابع الاتهـام إلـى تنظيم «القاعدة» وتحميله للمرة الأولى في تاريخها المسؤولية عن عمليـات عنف ترتكب ضدها، يعد دليلاً في حد ذاته على أن أصابعها الخفية قد تكون وراء عملية يسهل إلصاقها بقالب سابق التجهيز بغية تحقيق مجموعـة مـن الأهداف دفعة واحدة ربما كان من أهمها إظهـار مصـر بمظهـر الدولـة

الضعيفة وغير القادرة على ضبط الأمن فوق أراضيها هي، ناهيك عن قدرتها منفردة على ضبط الأمن في قطاع غزة بعد الانسحاب الإسرائيلي المحتمل منه، ودفع مصر دفعاً للوقوف في الخندق نفسه الذي تقف فيه إسرائيل والولايات المتحدة في حربهما على الإرهاب، والتي تشمل في ما تشمل إعلان حرب صريحة ومفتوحة ضد المنظمات الفلسطينية التي تقاوم الاحتلال الإسرائيلي للأراضي المحتلة، وهي منظمات تعتبرها الولايات المتحدة وإسرائيل منظمات إرهابية بالمطلق.

وبما أن البحث في هوية المتورطين في هذه العملية يبدو مسألة لا معنى لها قبل أن تتمكن أجهزة الأمن المعنية من تقديم أدلة لا تقبل الشك على الجهة أو الجهات المتورطة فيها، وهو أمر مستبعد في المرحلة الراهنة، فمن الأجدى أن نركز جهودنا في هذه المرحلة على محاولة استكشاف دلالات ما وقع فعلاً من تفجيرات وانعكاساتها المستقبلية على التفاعلات الإقليمية، خصوصاً ما يتعلق منها بالصراع العربي - الإسرائيلي. ويتطلب منا ذلك أول ما يتطلب ضرورة التمييز بين ارتكاب الحدث، أو التواطؤ في عملية ارتكابه مباشرة، وبين محاولة توظيفه واستغلاله بعد وقوعه. فليس من الضروري أن كل من يحاول استغلال أو توظيف الحدث لمصلحته بعد وقوعه متورطاً فيه بالضرورة حتى ولو كان صاحب مصلحة مباشرة فيه. لكن النتيجة تبدو واحدة. ولا جدال في أن إسرائيل عملت على، ونجحت إلى حد كبير في، توظيف واستغلال الحدث لتحقيق مكاسب سياسية وإستراتيجية مهمة.

ولا يخالجني أي شك في أن إسرائيل تعمدت توظيف الحدث على نحو يذكر المصريين بحقائق قاسية كانوا يتمنون لو استطاعوا نسيانها، وراحت تبالغ في استغلال الحقائق والأوضاع القائمة على الأرض بطريقة مهينة لمشاعرهم.

فمن ناحية كانت مشاهد القتل الهمجي للأطفال والنساء والشيوخ وهدم البيوت على رؤوس من فيها من الفلسطينيين تستفز مشاعر المصريين إلى درجة غير مسبوقة.

وجاء الفيتو الأميركي ليمنع مجلس الأمن من مجرد توجيه نداء إلى إسرائيل بوقف عملية «ايام الندم» الهمجية في قطاع غزة بمثابة تأكيد جديد على أن أميركا هي إسرائيل، وإسرائيل هي أميركا.

وفي هذا السياق كان الجو النفسي في مصر مهيأ لتقبل فكرة ان ما حدث في طابا، وبصرف النظر عن جنسية مرتكبيه، هو عمل موجه ضد الإسرائيليين في المقام الأول وليس موجهاً بالضرورة لزعزعة الأمن أو الاستقرار في مصر أو استهداف السياحة، وبالتالي استبعد المصريون على الفور، في ما أعتقد، احتمال أن تكون الجماعات الإسلامية قررت حمل السلاح من جديد في مواجهة الحكومة.

من ناحية أخرى، ذكر الحدث جموع المصريين باتفاق ثنائي كانت مصر اضطرت لإبرامه مع إسرائيل عقب صدور حكم التحكيم لمصلحتها في قضية طابا، لا يكتفي بإلزامها بدفع تعويض مالي للإسرائيليين مقابل «شراء» أو «نقل ملكية» فندق طابا، ولكن يعطي لهم في الوقت نفسه الحق في الدخول إلى منطقة طابا والبقاء فيها من دون تأشيرة لمدة تصل إلى خمسة

عشر يوماً، ويسمح لهم بالتحرك بسيارات تحمل أرقاماً إسرائيلية، طوال هذه المدة، في منطقة تمتد بحذاء الساحل الجنوبي لسيناء حتى شرم الشيخ. ولمـا كان هذا الاتفاق قد ابرم على عجل، ومن دون أي تبصر، تحت تأثير نشـوة الاحتفال بالانتصار في معركة طابا القضائية، فلم ينتبه كثيرون وقتهـا إلـى حجم وخطورة التنازلات السيادية التي قدمتها مصر لإسرائيل آنذاك والتي لم يكن لها ما يبررها على الإطلاق.

ويبدو أن مصر قدمت هذه التنازلات وفي ظنها أن السلام أصبح واقعا يفرض نفسه على الأرض بينما كانت إسرائيل تخطط في الواقع لاسـتمرار الصراع بوسائل أخرى.

في أي حال فإن ما يعنينا هنا هو طبيعة السـلوك الإسـرائيلي خـلال الحادث. فقد راحت إسرائيل تتصرف وكأن منطقـة طابـا لا تـزال تحـت سيادتها. ورغم أن مصر بدت، ربما لاعتبـارات إنسـانية أو فـي إطـار ممارستها لسياسة سد الذرائع، متسامحة ومتعاونة مع الوجود الإسرائيلي إلى أقصى حد، تعمد شارون، بعد أن حصل كل ما يريد، أن يدلي بتصـريحات مستفزة صادمة لمشاعر كل المصريين حين نقل على لسانه قوله «أنه كـان بوسع مصر أن تكون أكثر تعاونـا وأن تقـدم أكثـر ممـا قدمتـه لإنقـاذ الإسرائيليين»! هذا على رغم أن عدد ضحايا الحادث من المصريين يفـوق نظيره من الإسرائيليين.

فإذا ربطنا هذا الذي جرى ويجري في طابا وفي جنـوب سـيناء بمـا رددته الصحافة العالمية أخيراً عن وجود تقرير على مكتب رئيس الـوزراء الإسرائيلي يبحث في إمكان شراء أو استئجار مناطق في شمال سيناء، لوجب

على كل مصري أن يحس بقلق كبير حول ما يمكن أن يحمله المستقبل مـن مفاجآت غير سارة. ويبدو أن شارون يفكر الآن جدياً في اسـتخدام سـيناء كمنطقة توسع تصلح لتكون امتداداً طبيعياً ومتنفساً للفلسطينيين المتكدسين في قطاع غزة، وربما مكاناً لتوطين أعداد كبيرة من اللاجئين الفلسطينيين، وذلك في إطار تسوية دائمة تعتمد الجدار الفاصل الذي يبنيه في الضـفة الغربيـة. ومن المعروف أن هذا الجدار يقتطع حوالي نصف الأراضـي الفلسـطينية ويضمها داخل الخط الأخضر ويخطط شارون لكي يحوله إلى حدود دائمـة لإسرائيل.

من هنا فإننا نرى أن ما جرى في طابا قد تكون له دلالات أخطر بكثير مما قد يبدو على السطح، وهي دلالات تستدعي النظر في مجمل الترتيبـات الأمنية في سيناء، سواء تلك التي انطوت عليها معاهدة السلام المصـرية - الإسرائيلية نفسها، أو تلك التي وردت في إطار الاتفاق الثنائي المنفصل الذي أعقب صدور حكم محكمة تحكيم قضية طابا.

فإذا كان صحيح أن الولايات المتحدة وإسرائيل تريدان من مصـر أن تقوم بجهد أكبر في مكافحة الإرهاب الدولي فعليهما أن تقبلا بعودة الوضـع في سيناء إلى ما كان عليه قبل إبرام معاهدة السـلام، أي بعـودة الجـيش المصري وقوات الأمن المصرية بالأعداد وفي المناطق التي تراهـا مصـر ضرورية لإحكام سيادتها وسيطرتها على كل أرجاء سيناء وسد منافذ وطرق التهريب كافة، سواء كان تهريب السلاح أو المتفجـرات أو المخـدرات، أو غير ذلك من الوسائل التي لا تهدد الأمن المصري فقط وإنما أمن المنطقـة والعالم والذي أصبح يشكل كلا لا يتجزأ.

كشفت تفجيرات طابا، من بين ما كشفت، أن سيناء تحولت بفعل العبث الإسرائيلي إلى منطقة رخوة وأصبحت تمثل شـوكة فـي خاصـرة الأمـن المصري، وأن منفذ طابا خصوصاً بات يشكل تهديدا للأمن الوطني المصري بمعناه الشامل. فالتقارير الأمنية المتاحة تشير بوضوح إلى أن هـذا المنفـذ، أصبح هو المنفذ الرئيسي لإغـراق مصـر بالمخـدرات، وأن العصـابات الإسرائيلية التي تقود هذا النوع من الأنشطة الإجرامية تسـتغل التسـهيلات الممنوحة لدخول الإسرائيليين والسيارات الإسـرائيلية، مـن دون تأشـيرة وبأرقامها الإسرائيلية، لممارسة هذا النشا ط الإجرامي. ومن يستطيع تهريب هذه الكميات الكبيرة من المخدرات عبر هذا المنفذ لا بـد وأن يسـتطيع أن يهرب كل أنواع الممنوعات، بما فيها الأسلحة والمتفجرات وربما الإرهابيين ايضا.

فإذا كانت شبه جزيرة سيناء تحولت بعد معاهدة السلام مع إسرائيل إلى منطقة أمنية رخوة إلى هذا الحد، ثم عادت لتصبح مطمعا لإسـرائيل التـي باتت ترى فيها منطقة قابلة لتصدير «فائض بشري فلسطيني» لم يعد له مكان للعيش في دولة إسرائيل الكبرى، أليس من حق مصر شـعبا وحكومـة أن يقلقا؟. أظن أن القلق في هذه الحالة لم يعد مشروعا فقط ولكنه أصبح واجبـا وطنيا.

*** كاتب وأكاديمي مصري.**

هل نجح الشعب الأميركي في الاختبار الحاسم؟

عندما تصبح هذه المقالة في متناول القارئ تكون حملة انتخابات الرئاسة الأميركية لعام ٢٠٠٤ انتهت وتوجه الناخب الأميركي إلى صناديق الاقتراع وأدلى بصوته فعلاً لمصلحة من يرى أنه الأجدر بقيادة الولايات المتحدة الأميركية خلال السنوات الأربع المقبلة.

وحتى لحظة كتابة هذه السطور (مساء السبت ٣٠ تشرين الأول - أكتوبر)، أي قبل يومين فقط من الموعدالمحدد لإجراء الانتخابات كانت استطلاعات الرأي تشير إلى تعادل فرص المرشحين بوش، وكيري، في الفوز، إلى درجة أن عدداً لا يستهان به من المتخصصين المتابعين للحملة الانتخابية لم يستبعد احتمال تكرار سيناريو انتخابات الرئاسة لعام ٢٠٠٠ والتي لم تحسم نتائجها إلا بحكم قضائي من المحكمة الفيديرالية صدر بعد أسابيع طويلة من الجدل والطعون في نزاهة العملية الانتخابية وإعادة فرز وعد الأصوات في لجان حامت حولها الشبهات!

ومن اللافت أن المرشحين للرئاسة يتعاملان بكل جدية مع هذا الاحتمال، وتحسب له كل منهما بجيش من المحامين والخبراء القانونيين يقف الأن على أهبة الاستعداد. ولذلك ففي اليوم المحدد لنشر هذا المقال سيكون القارئ اطلع على النتائج الأولية للانتخابات وعرف ما إذا كانت حسمت نهائيا لمصلحة هذا المرشح أو ذاك، أم أنها ما تزال معلقة انتظارا لفحص الطعون وإعادة الفرز والعد!

غير أن ذلك لا يجب أن يثنينا عن محاولة تأمل خصوصية هذه الانتخابات ودلالتها. ولا أظن أنني أبالغ إذا قلت إن انتخابات الرئاسة

الأميركية تختلف هذه المرة عن أي انتخابات رئاسية أخرى جرت منذ تأسيس الولايات المتحدة وإعلان الدستور الأميركي قبل قرنين ونيف من الزمان. فللمرة الأولى تشكل هذه الانتخابات اختباراً حاسماً لمدى نضج الشعب الأميركي وقدرة نظامه السياسي على تشغيل جهازه المناعي على نحو يمكّنه من التصدي للفيروسات والأمراض الفتاكة التي تحاول الانقضاض على الديمقراطية الأميركية وخنقها من داخلها.

فإذا كان قرار الشعب الأميركي هو تجديد ثقته في الرئيس بوش فلن يكون لهذا القرار سوى معنى واحد وهو أن جهاز المناعة في النظام السياسي الأميركي تعطل، وأن الديمقراطية الأميركية بدأت تستسلم لفيروسات المحافظين الجدد الذين لن يتركوها قبل أن يحولوها إلى جثة هامدة. أما إذا كان قرار الشعب الأميركي هو تغيير رئيسه الحالي الذي اختبره على مدى السنوات الأربع السابقة، فقد يكون ذلك إيذاناً بأفول عصر المحافظين الجدد، وربما بداية الانهيار الكامل والشامل لمشروعهم الإمبراطوري ذي الصبغة الدينية.

على صعيد آخر فإن فوز كيري بهذه الانتخابات لا يعني بالضرورة أن العالم سيدخل على الفور مرحلة تتسم بعقد اجتماعي جديد على وشك أن تطرحه الإدارة الديمقراطية على المواطن الأميركي، في الداخل، وعلى حكومات دول وشعوب العالم، في الخارج، رغم الحاجة الماسة لمثل هذا العقد الاجتماعي الجديد. ومع ذلك فمن المؤكد أنه سيكون لهذا الفوز تأثيرات ودلالات واسعة النطاق إلى درجة قد تساعد على تمهيد الطريق نحو تطور جاد وملموس في هذا الاتجاه فعلاً. فللمرة الأولى في تاريخ حملات

الانتخابات الرئاسية الأميركية ترتبط قضايا السياسة الخارجية بقضايا الأمن الداخلي على نحو عضوي، وبمثل هذا القدر من الوضوح والشفافية، وأن قطاعات كبيرة ومؤثرة من النخبة الأميركية بدأت تستشعر مخاطر استمرار السياسات التي تنتهجها الإدارة الحالية سواء على أمن الولايات المتحدة نفسها أو على الأمن العالمي ككل. وذلك فمن الأرجح أن يتم التعامل مع فوز كيري في هذه الانتخابات باعتباره مؤشرا، وربما دليلاً، على رفض الشعب الأميركي لمشروع المحافظين الجدد بقيادة بوش، بأكثر مما ينظر إليه كمؤشر أو كدليل على تقدير الشعب الأميركي لشخص كيري أو حماسه لبرنامجه الانتخابي. وفي جميع الأحوال فإن تغيير جياد البيت في هذه المرحلة تحديدا سيفتح الباب واسعاً أمام اجتهادات مختلفة على سؤال محوري لا يزال يعتصر عقل الشعب الأميركي منذ أحداث ١١ أيلول (سبتمبر) وهو: لماذا يكرهوننا إلى هذا الحد؟

لقد استقر في يقين كثيرين الآن، داخل الولايات المتحدة وخارجها، أن تيار المحافظين الجدد، والذي لم يستطع أن يحصل على ثقة أغلبية المواطنين في انتخابات عام ٢٠٠٠ وتولي مقاليد السلطة عقب هذه الانتخابات بحكم محكمة، بذل كل ما في وسعه لاستغلال وتوظيف أحداث ١١ أيلول (سبتمبر) لخدمة مشروع يميني محافظ للهيمنة الإمبراطورية على العالم غلبت عليه مسحة دينية شديدة التعصب. وفي لحظة ارتباك وقلق، فجرها الذهول والخوف من تكرار ما جرى، أسلم الشعب الأميركي قياده لهذه القلة المتعصبة بقيادة بوش ومنحها ثقته لتتمتع عقب هذه الأحداث، ووفقا لاستطلاعات الرأي التي أجريت طوال أعوام ٢٠٠٢ و ٢٠٠٣، بشعبية لم يحصل عليهما أي رئيس أميركي سابق.

ومن المعروف أن انتخابات الرئاسة الأميركية تتسم تقليـديا بتصـويت قطاع من الناخبين دائما لمصلحة المرشح الجمهوري، أيا كان، وبتصـويت قطاع آخر لمصلحة المرشح الديمقراطي، ايا كان، وأن الشريحة المتأرجحـة بين الحزبين والتي ليس لديها انتماءات أيديولوجية أو حزبية مسبقة هي التي تحسم السباق في النهاية. وحتى أسابيع قليلة مضت كانـت هـذه الشـريحة المتأرجحة والمترددة لا تزال واسعة وكانت استطلاعات الرأي تؤكد تفـوق بوش على منافسه بفارق وصل أحيانا إلى حوالي أربعة عشر نقطة. غير ان هذا الفارق راح يتقلص تدريجيا بعد أن بدأ كيري يركز في حملته الانتخابية على عدد من النقاط أهمها:

١- أن غزو العراق واحتلاله كان هو القرار الخطأ في المكان الخطـأ وفي التوقيت الخطأ.

٢- أن الحرب على العراق أضرت بالولايات المتحدة ماديا ومعنويـا وأضعفت من موقفها في الحرب على الإرهاب وعزلتها دوليا.

٣- أن العالم لم يعد أكثر أمنا الآن مما كان عليه قبل تـولي الـرئيس بوش للرئاسة.

٤- أن الرئيس بوش كذب على شعبه وخدعه، وأخفى عنه جانبا مـن الحقيقة، وتلاعب بالمعلومات التي في حوزته ووظفهـا لخدمـة مشـروعه السياسي، وليس لتحقيق مزيد من أمن واستقرار الولايات المتحدة والعالم.

ولا جدال في أن هذا الخطاب الانتخابي، والذي اتسم بجرأة أكبر ممـا كان عليه الحال في بداية الحملة الانتخابية، سـاعد علـى تقلـيص الفـارق تدريحيا بين المرشحين إلى أن وصل إلى حد التعادل، قبل أن يتجاوز كيري

منافسه بنقطة في آخر استطلاع للرأي اطلعنا عليه قبل كتابة هذا المقال. وإن دل ذلك على شيء فإنما يدل على أن الكتلة الناخبة الحرجة، والتي لها القول الفصل في حسم نتائج الانتخابات كانت في أمس الحاجة هـذه المـرة إلـى شخصية قيادية أكثر جرأة واقتحاما وقدرة على كشف أخطاء الرئيس الحالي وخطاياه، وأن أغلبية أميركية باتت تتوق للتخاص من بوش وسياساته، لكنها ليست واثقة بعد من نيات كيري وقدراته.

ثم، وفجأة، أطل بن لادن على الناخب الأميركي عبر قنـاة الجزيـرة، مذكراً إياه بأن الرجل الذي اعتبره بوش عدو الولايات المتحدة الأول وأراده حياً أو ميتاً ليس فقط حياً يرزق لكنه أيضاً في كامل لياقته البدنية والمعنويـة ولا يبدو أنه يعاني من يعاني من المطاردة والحصار. وأمام هول المفاجـأة راح كل من بوش وكيري يحاولان جاهـدين اسـتغلال الحـدث وتوظيفـه لمصلحة حملتهما الانتخابية. وبينما ركز بوش على أن ظهور بن لادن فـي هذا التوقيت بالذات يشكل تحديا، على الأمة الأميركية كلها أن تواجهـه ولا تستسلم له، كما يشكل دليلا على أن خطر الإرهاب لا يزال قائماً ويزداد يوماً بعد يوم، وأن الحرب عليه، والتي يقودها بنفسه بكل تصميم وعزيمة، تتطلب بقاءه في موقع القيادة حتى النصر، ركز كيري علـى أن ظهـور بـن لادن متحدياً في هذا التوقيت هو خير دليل على فشل بـوش فـي حربـه علـى الإرهاب، وهي حرب تحتاج إلى أساليب أكثر ذكاء تتجاوز قدرات بوش ولا يجيدها إلا هو!

ومن الصعب في الواقع حساب طبيعة واتجاهات التأثير المحتملة لهـذه الرسالة على الناخب الأميركي في وقت حرج على هذا النحو، وقبل أقل من

أربعة أيام على توجهه إلى صناديق الاقتراع. ومع ذلك فمن المؤكد أن هـذه الرسالة أعادت تذكير الشعب الأميركي بأن الكرة في ملعبه، وأن الانتخابات هذه المرة لا تتعلق باختيار شخص يتولى تصريف أمـور أو إدارة شـؤون عادية وإنما تتعلق باختيار قائد في مرحلة دقيقة جدا من مراحل تطور النظام الدولي سيحدد سلوكه مصير العالم والبشرية بأسرها.

من هنا اعتقادي بأن الشعب الأميركي يواجه في هذه الانتخابات أصعب الاختبارات التي مرت به في تاريخه وأكثرها حسماً حيث يتوقـف مصـير العالم على حسن اختياره فيه.

ومع ذلك فلست متأكداً من أن النظام السياسي الأميركي الحالي قـادر على أن يوفر لهذا الشعب العظيم كل الوسائل والسبل التي تمكنه من القيـام باختيار واع ومدروس ومعبر عن حقيقة طموحاته.

ويسيطر علي الآن شعور قوي بأن العالم قد يتجه نحو كارثة حقيقية في حال ما إذا أسفرت الانتخابات الحالية عن فوز بوش بولاية ثانية. فـالأرجح أن يدرك المحافظون الجدد هذا النجاح علـى أنـه اسـتفتاء جديـد علـى مشروعهم، وتجديد للثقة به، وتفويض لبوش بمواصلة السير على دربه. وفي هذه الحالة لا أستبعد إقدام الإدارة الأميركية علـى محاولـة حسـم الأزمـة العراقية بالوسائل والأساليب العسكرية وحدها، حتى لو تطلب الأمر استخدام القوة ضد إيران وسورية وحزب الله، وهو ما قد يجر المنطقة كلها إلى حرب إقليمية واسعة النطاق قد تأتي مصاحبة لحروب أهلية تدخل معهـا المنطقـة برمتها في فوضى شاملة.

أعرف أن البعض سيستبعد على الفور هذا السيناريو المتشـائم، مـن منطلق أن اليمين الأميركي قد يكون أحمق لكنه ليس مجنونـاً، وأن جميـع فصائله، بما فيهم المحافظون الجدد، بدأوا يدركون حدود قوة أميركيـة، قـد تكون كبيرة لكنها تستنزف الآن ماديا ومعنويا في العراق، وبغـزارة. ومـع ذلك فثقتي ليست كبيرة في حكمة هذا اليمين الأميركي أو بصيرته.

والتاريخ يعلمنا أن الدول التي تقودها رؤى وأنظمـة «أيديولوجيـة»، وليس براغماتية، لا تعرف متى وأين وكيف تتوقف. ولذلك فهي عـادة مـا تستمر سادرة في غيها، مقتنعة كل الاقتناع أنها على حق، وكل الآخرين على باطل، إلى أن تقع الكارثة أو الطامة الكبرى.

ربما لا يكون كيري هو منقذ البشرية من ضلال المحافظين الجدد. لكن انتخابه سيتيح أمام العالم على الأقل فرصة لالتقاط الأنفاس، وربمـا تدفعـه رغبته في البحث عن استراتيجية فعالة للخـروج مـن العـراق ومحاربـة الإرهاب أن يجرب وسائل أخرى غير الوسائل العسكرية. وربما يكون أدرك أن الولايات المتحدة لن تتمكن من محاربة الإرهاب بقدر أكبر من الفاعلية إلا حين تتحول إلى قوة تحترم القانون الدولي والعدالة، وتُلقي بثقلهـا السياسـي الهائل وراء حل عادل للمشكلات الدولية، بخاصة مشكلات العالم الإسـلامي المزمنة في فلسطين وكشمير والشيشان.

*** كاتب وباحث مصري.**

مستقبل الصراع العربي - الإسرائيلي بعد رحيل عرفات

سيظل عرفات، ولفترة طويلة مقبلة، موضع جدل سياسي كبير، سـواء على الصعيد الفلسطيني، أو على الصعيد العربي، أو حتـى علـى الصـعيد العالمي. وربما يكون من السابق لأوانه إصدار حكم نهائي على هذا الرجـل وعلى دوره في تلك المرحلة المبكرة بعد رحيله. فعنـدما تكـون المشـاعر ملتهبة ومختلطة إلى هذا الحد تصبح الأحكام غير دقيقة وغير موضوعية.

ومع ذلك فلا أعتقد أن أحدا يمكن أن يختلف حـول حقيقـة أن هـذه الشخصية الخلافية فرضت نفسها وأسلوبها علـى الأحـداث ولعبـت، منـذ صعودها في منتصف الستينات وحتى لحظة رحيلها خلال الأسبوع الماضي، دوراً محورياً في تحديد نمط تفاعلات هذه المنطقة الحساسة من العالم، وربما تستمر في إلقاء ظلالها على تلك الأحداث لفترة أخرى مقبلـة يعلـم الله كـم تطول. وذلك بصرف النظر عن رؤية كل منا وتقييمه لما هو سلبي ولما هو إيجابي في شخصية ودور عرفات.

وربما كان أهم ما ميز عرفات عن غيره من القيادات السابقة أنه فهـم بوضوح تام أن القضية الفلسطينية هي اولاً وقبل كل شيء قضـية الشـعب الفلسطيني، بصرف النظر عن أهميتها بالنسبة للعالمين العربي والإسـلامي، ومن ثم فلا يمكن أن يضطلع بها سوى حركة وطنية مسـتقلة قـادرة علـى التمييز بين مصالح شعبها ومصالح الآخرين، من دون التقليـل مـن شـأن الارتباط في ما بينهما، وقادرة أيضاً وفي الوقت نفسه على التمييز بين الحلم والواقع على نحو يمكنها من المحافظة على الحلم من دون تجاوز للواقـع أو

القفز فوق حواجزه. هذا الإيمان باستقلالية القرار الفلسطيني هو الـذي دفـع عرفات لتشكيل منظمة فتح، التي رفعت شـعار الكفـاح المسـلح وأطلقـت رصاصته الأولى في أول كانون الثاني (يناير) ١٩٦٥، على رغم أن مؤتمر القمة العربي الثاني الذي عقد قبل ذلك بشهور قليلة في مدينـة الإسـكندرية (تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٦٤) كان وافق على إنشاء «منظمـة التحريـر الفلسطينية» و«جيش التحرير الفلسطيني».

كان الشعار المطروح في ذلك الوقت هو «قومية القضية الفلسـطينية» وليس «استقلال القرار الوطني الفلسطيني». وبدا ياسر عرفـات فـي تلـك المرحلة المبكرة من حياته السياسية مجرد حالم ثوري معزول عـن التيـار الرئيسي السائد ومنفصل كل الانفصال عن واقع عربي مليء بالتناقضات.

ومع ذلك فالواقع أن شعار «قومية القضية» لم يكن، في غيـاب آليـة واضحة وفعالة لصنع «القرار القومي»، يعني شيئا سوى إتاحة الفرصة لكل نظام عربي يرغب في لعب «دور قومي» أن يشـكل «فصـيلاً» فلسـطينياً خاصاً يتاجر من خلاله بـ «القضية».

ولذلك سرعان ما وقعت هزيمة ٦٧ الكارثية ومعها سقط النظام العربي الرسمي بكل ديماغوجيته وبدت حاجة «النظام العربي الجديد» ماسـة إلـى قيادات جديدة برؤى جديدة وفكر جديد.

وهكذا أصبح الطريق ممهداً أمام ياسر عرفات ليصبح هو نفسه رئيسـاً لمنظمة التحرير الفلسطينية، وتعين عليه، في سياق كهذا، أن يعثر على نقطة توازن مطلوبة توائم بين طموحاته الرامية إلى تأسيس حركة وطنية فلسطينية قادرة على حماية «القرار الوطني الفلسطيني المسـتقل» ووضـعه كـرئيس

لمنظمة التحرير الفلسطينية المعترف بها عربيا والتي اصبحت تشكل بالتالي أحد مكونات النظام الرسمي العربي الذي يحاول تجاوز هزيمة ٦٧. ولم يكن طريق عرفات سهلا ولا مفروشا بالورود.

ربما كان من المفارقات أن يكون الرئيس عبد الناصر، وهـو الرجـل الذي مهد الطريق أمام عرفات ليحل محل الشقيري في قيادة منظمة التحرير الفلسطينية، هو أول القادة العرب الذين يدخل عرفات معهم في خلافات حادة بسبب تطور الأوضاع الإقليمية والدولية المحيطة بالقضية الفلسطينية، لكنـه لن يكون آخرهم. فهذا الخلاف لم يكن في الواقع سوى بداية لطريق طويـل من الخلافات التي وصلت إلى حد التصادم مع معظم الدول والأنظمة العربية في مرحلة أو أخرى من مراحل تطور القضية الفلسطينية. الخلاف مع عبـد الناصر جاء على أرضية خلاف حول مبادرة روجرز للتسـوية عـام ٦٩، وترتب عليها إغلاق إذاعة فلسطين التي كانت تبث من القاهرة.

وبينما كان ذلك الشرخ بين رمزي الثورة العربية ما زال قائما تصاعد خلاف عرفات مع النظام الأردني في زمن الملك حسين حول الأساليب التي تنتهجها المقاومة الفلسطينية انطلاقاً من الأراضي الأردنيـة، ليتحـول إلـى صدام دموي مسلح في أيلول (سبتمبر) ١٩٧٠.

صحيح أن الشرخ في علاقته بعبد الناصر لم يمنع من العمل على إنقاذه من تصفية جسدية ومعنوية كان يمكن أن يتعرض لها في ذلك الوقت، إلا أن الأمور اختلفت تماما بعد رحيل عبد الناصر، ولم يعد طـرف آخـر يـؤمن بقومية القضية قدر إيمان عبد الناصر بها. ولذلك فحين أصبح عرفات طرفاً في الحرب الأهلية اللبنانية دخل في خلافات حادة مع النظام السـوري إبـان

حكم الرئيس حافظ الأسد وانتهى به المطاف إلى المنفى التونسي. وفي غياب عبد الناصر أيضا اندلعت خلافات حادة مع مصر، بسبب زيارة السادات للقدس وإبرام اتفاقات كامب ديفيد ومعاهدة السلام مع إسرائيل، وصلت إلى حد القطيعة الكاملة التي استمرت حتى نهاية عهد الرئيس السادات. وفي التسعينات امتدت خلافات عرفات، في ظل التناقضات العربية المعقدة والمتصاعدة، لتشمل معظم الدول الخليجية، خصوصاً عقب الاحتلال العراقي للكويت وما نجم عنه من تداعيات.

وهكذا وجد عرفات نفسه عشية إبرام اتفاق أوسلو محروماً، ليس فقط من الدعم السياسي العربي لقضيته، ولكن من الدعم المالي أيضا.

والواقع أن المتأمل المنصف لحقيقة ما جرى بين عرفات وبين الأنظمة العربية كافة، خلال هذه المرحلة أو تلك من مراحل تطور القضية على مدى العقود الأربعة الماضية، سرعان ما يكتشف أن الحفاظ على أكبر قدر ممكن من استقلالية القرار الفلسطيني كان هو جوهر هذه الخلافات. وإذا دلت المشاهد الجنائزية الثلاثة التي شهدتها باريس والقاهرة ورام الله خلال تشييعها لجثمان عرفات، رغم اختلاف مظاهرها ودوافعها، على شيء، فهو تأكيد وجود قضية فلسطينية ليس بوسع أحد أن يتجاهلها، ووجود شعب فلسطيني، تجسده حركة وطنية فلسطينية موحدة، رغم تعدد فصائلها، ولا يمكن تجاهل حقه في تقرير مصيره، بصرف النظر عن اسم قائده أو زعيمه. وهذا هو، في تقديري، إنجاز عرفات الأعظم، رغم كل أخطائه وربما خطاياه. وهذه هي الحقيقة الكبرى التي سيتعين على العالمين العربي والإسلامي، أولاً، ثم على المجتمع الدولي كله، ثانياً، أن يتعاملوا معها الآن

بأكبر قدر من الأمانة والتجرد، شاء من شاء وأبى من أبى، إذا جاز لنـا ان نستخدم تعبيراً اثيراً لدى الراحل نفسه.

وليس بوسعي في هذا المقام سوى ان أقرر من جديد اختلافي الشـديد مع بعض التحليلات التي تقول إن عرفات رحل ومعه حل الدولتين إلى القبر. فكل متابع أمين للشأن الفلسطيني يدرك تمام الإدراك أن قيام دولة فلسـطينية مستقلة في حدود ٦٧ كان، وما زال، مشروعا أو حلما لم يتحقق بعـد، وأن تجسيد هذا المشروع أو تحويل ذلك الحلم إلى واقع على الأرض كـان هـو أقصى ما يطمح إليه ياسر عرفات. وإذا كان عرفات رحل قبل أن يتمكن من تحقيق حلمه فذلك ليس ذنبه ولا يمكن أن ينتقص من قدره.

بل إن ما كان يمكن أن ينتقص من قدره هو القبول بأقـل مـن دولـة فلسطينية مستقلة ذات سيادة في الضفة الغربية وغزة وحل عادل في الوقـت نفسه لمشكلة اللاجئين، وفقا للقرار ١٩٤ لسنة ١٩٤٩.

والواقع أن إصراره على عدم التوقيع على ما هو أدنى من ذلك، وعلى عكس ما يعتقد بعض المتعجلين في تصفية القضية الفلسـطينية والخـلاص منها، هو الذي أبقى باب الأمل مفتوحا أمام إمكان تحقيق هـذا الحـل فـي المستقبل.

لقد رحل عرفات، لكن القضية الفلسطينية ما تزال حاضرة. وهي قضية يحملها على عاتقه شعب فلسطيني، قد يكون مثخنا بالجراح ومحاصرا بأعداء أشداء في الداخل والخارج لكنه لم يكن في أي يوم من الأيام أكثر إصـرارا وتصميما على استرداد حقوقه مما هو عليه الآن، تسانده على هذا الطريـق شعوب أمة عربية، قد تكون مصابة باليأس والإحباط مـن حكامهـا، لكنهـا

تدرك أكثر من أي وقت مضى أن مصيرها لن يكون أفضل حالا من مصير الشعب الفلسطيني إن هي فرطت في حقوقه، وتتضامن معـه شـعوب أمـة إسلامية، قد تكون فاقدة لقيادة رشيدة لكنها تملك ما يكفي من الإيمان للحيلولة دون القبول بأي تفريط في مقدساتها الدينية، وتؤازره قوى تحررية عديدة في العالم أجمع، بما في ذلك إسرائيل والغرب، قد تكون متباينة الهوى والمشارب لكنها تملك ما يكفي من يقظة الضمير ومن الشعور بالمسـؤولية الأخلاقيـة والقانونية، ما يكفي لمواصلة الضغط لتمكين شعب حي وقع ضحية مـؤامرة دولية كبرى من ممارسة حقه في تقرير مصيره.

وبرحيل عرفات أصبح على الجميع الآن ان يواجهوا الحقيقـة المـرة والمتمثلة في أن هذا الرجل لم يكن، رغم أخطائه وخطاياه، هو المسؤول عن عدم التوصل إلى تسوية للصراع العربـي - الإسـرائيلي حتـى الآن، وأن المسؤولية الرئيسية تقع على عاتق كل من عجز عن التصدي لعمليات التوسع الوحشي الكامنة في بنية المشروع الصهيوني نفسه.

فالواقع أن هذا المشروع، خصوصا في وقت يقوده يمـين إسـرائيلي متطرف، تتطابق مصالحه، ولو مرحلياً، مع مصالح يمـين أميركـي أكثـر تطرفاً له مشروعه الخاص في الهيمنة على العـالم. ويعـد هـذا التطـرف الأميركي - الصهيوني هو المتسبب، أكثر من أي شيء آخر، فـي تصـاعد العنف الإسلامي، والذي ينظر إليه كثيـرون الآن باعتبـاره ردا مشـروعا ودفاعيا في مواجهة عدوان هجومي غير مشروع و غير مبرر على حقـوق ثابتة ومؤكدة سياسيا وأخلاقيا وقانونيا.

ويبدو لي واضحاً تمام الوضوح انه لن يكون بإمكان أي قيادة فلسطينية جديدة أن تقبل بما لم يقبل به عرفات. وكيف يمكن لمثل هذه القيادة، وهـي التي لا تملك حنكة عرفات ومهارته، أن تقبل بالدخول في مفاوضـات مـع إسرائيل من دون أن تقبل هذه الأخيرة مسبقاً وقف الاستيطان فوراً بلا قيد او شرط. إذ كيف يتسنى لطرف أن يفاوض على استرداد أرضه بينما الطـرف الآخر لا يكتفي باحتلال هذه الأرض عسكرياً وإنما يواصل، حتى أثناء عملية التفاوض نفسها، توطين شعب آخر فيها. وكيف يتسنى للقيـادة الفلسـطينية الجديدة ان تقبل بمفاوضات ليس لها جدول زمني معقـول ولا يلتـزم فيهـا الطرف الآخر بحل ينتهي بقيام دولة فلسطينية على كامل الأرض المحتلـة، وعودة أو تعويض اللاجئيين.

إن تنفيذ إسرائيل في الواقع للقرار ١٩٤ لسنة ١٩٤٩ هو وحده الـذي يمكن أن يبرر عدم تمسك حركة التحرر الوطني الفلسطيني بالحدود الـواردة بقرار التقسيم لعام ٤٧ كحدود نهائية بين الدولتين.

*** كاتب وأكاديمي مصري.**

مؤتمر شرم الشيخ: وماذا بعد؟

كلنا يذكر أن حكومة العراق الموقتة برئاسة إياد علاوي كانت هي التي تقدمت باقتراح عقد مؤتمر دولي حول العراق. ولأن من البديهي أن لا يكون بوسع «حكومة» موقتة في دولة محتلة أن تُقْدِم على خطوة كهـذه مـن دون تشاور مسبق مع سلطة الاحتلال التي عينتها، فقد استقبلت الأطراف المعنيـة هذا الاقتراح وتعاملت معه باعتباره مبادرة أميركية أكثر منها عراقية. وهكذا فحين تقابل إياد علاوي، رئيس الحكومة العراقية الموقتة، مع الرئيس حسني مبارك وفاتحه في الأمر، راجياً أن تتولى مصر تنظيمه، كان يطمح فـي أن يعقد المؤتمر في أسرع وقت ممكن، حبذا قبل الانتخابات الأميركيـة. لكـن أحداً، خصوصاً الدولة المضيفة، لم يكن على استعداد لأن يشارك في مؤتمر يمكن تصويره بسهولة على أنه مجرد عمل دعائي مصمم لدعم موقف بوش في الانتخابات الرئاسية، ولذلك لم تنشأ صعوبة تذكر في تحقيق إجماع علـى أن يعقد المؤتمر المنشود عقب انتخابات الرئاسة الأميركية مباشرة.

والواقع أن فكرة عقد مؤتمر دولي وتوقيته صادفا هوى واضحاً لـدى الجميع. صحيح أن البعض بدا متفائلاً أكثر مما ينبغي، حين اعتقد أن مجرد قبول إدارة بوش من حيث المبدأ بفكرة عقد مؤتمر دولي للبحث في مسـتقبل العراق يعد في حد ذاته اعترافاً ضمنياً بعدم قدرتها على حسم الأمور علـى الأرض بإرادتها المنفردة، وطلباً صريحاً لعون لن يقبـل المجتمـع الـدولي تقديمه إلا بشروطه هو إذا ما صدقت نية الإدارة في إنقاذ نفسها من «ورطة» وقعت فيها بمحض اختيارها. غير أن جميع الأطراف أدركت فـي الوقـت نفسه أن انعقاد مؤتمر دولي على هذا المستوى، وفي هذا التوقيـت بالـذات،

يمكن أن يكون مفيداً للغاية، بصرف النظر عن نيات إدارة بـوش وحقيقـة الأهداف التي تسعى الى تحقيقها من ورائه.

ففي الوقت المحدد لانعقاد المؤتمر ستكون انتخابات الرئاسة الأميركيـة قد حسمت وعرف العالم مع اي إدارة سيتعامل: كيـري، الـذي اعتبـر أن الحرب على العراق كانت «القرار الخطأ في المكان الخطأ وفـي التوقيـت الخطأ»، أم: بوش، المسؤول الأول عن شن الحرب رغـم أنـف المجتمـع الدولي وضد إرادته. وفي كلتا الحالتين سيتيح انعقاد المؤتمر فرصـة أمـام جميع الأطراف المعنية للتعرف مباشرة، وفي توقيت مبكـر، علـى نيـات الإدارة المقبلة، أياً كانت.

كانت غالبية الدول تتمنى في الواقع فوز كيري، اعتقاداً منها أن لديـه رؤية واضحة للوضع تمكنه من بلورة «استراتيجية خروج» من العراق. ولو صح ذلك لكان باستطاعة مؤتمر شرم الشيخ أن يعقد في مناخ مختلف جـدا يتيح إمكانية البحث عن «غطاء سياسي» مناسب للتعامل مـع الإسـتراتيجية الأميركية الجديدة واقتراح الآليات اللازمة لتحويلها إلى خطـوات ملموسـة على الأرض.

وكانت هناك دول عديدة، على رأسها تلك التي كانت عارضت الحرب، تبدو مستعدة لأن تذهب إلى أبعد مدى ممكن لإثبات حسـن نيتهـا وصـدق رغبتها في مساعدة الولايات المتحدة على العثور على طريقة كريمة للخروج من العراق. وحين أتت الرياح بما لا تشتهي سفن المجتمع الـدولي، بفـوز بوش وانعقاد مؤتمر شرم الشيخ تحت وقع طبول اليمين المتطرف المحتفـل بانتصاره التاريخي، بات من الواضح أن الوقت لم يعد وقـت البحـث عـن

«استراتيجية خروج» وإنما عن «استراتيجية تثبيت أقدام» الاحتلال الأميركي في العراق.

فها هو الشعب الأميركي يمنح ثقته المطلقة، وبغالبية كبيـرة، للرجـل الذي تحدى المجتمع الدولي ومجلس الأمن وجاء إلى العـراق حـاملاً معـه أجندة يمين أميركي متطرف لا يستهدف احتلال العراق فقط وإنما يريـد أن يتخذ من العراق نقطة انطلاق له نحو تغيير خريطة الشرق الأوسط كله بعد تطهيره من الإرهاب! ولم يكتف الشعب الأميركي بذلك، بل مـنح الحـزب الجمهوري أغلبية كبيرة ومريحة في الكونجرس، بمجلسيه، تكفي لإطلاق يد بوش في إعادة صياغة الداخل الأميركي أيضاً وفقاً للأجندة نفسـها. ومـن المعروف أن لهذا اليمين أجندة داخلية لا تقل تطرفاً وخطورة عـن أجندتـه الخارجية (راجع مقال البروفسور إيمانويل والريشتين المنشور في «الأهرام ويكلي»): «في سياق كهذا كان من الطبيعي أن تحل مشاعر الخوف والقلـق محل مشاعر الشك وعدم اليقين التي كانت سائدة من قبل. كانت مشاعر الشك وعدم اليقين السائدة قبل مؤتمر شرم الشيخ تفرز تساؤلات حائرة حول ما إذا كان بوش قادرا في ولايته الثانية على التعلم من، وبالتالي تصحيح، الأخطاء التي ارتكبها في ولايته الأولى. أما في مؤتمر شرم الشيخ فقد بدا هذا النـوع من التساؤلات ضرباً من أوهام ساذجة، حيث استبدت مشاعر الخوف والقلق لتفرز تساؤلات أخرى تدور حول ما إذا كان بوش سيكتفي في ولايته الثانية بهضم ما قضمه في ولايته الأولى أم أنـه، شـأنه فـي ذلـك شـأن كـل الأيديولوجيين المتطرفين الذين لم يتعلموا شيئا ولم يستوعبوا درساً، سيمضي على طريق الهاوية حتى النهاية ليستكمل مشروعه الذي لم ينته بعـد علـى الصعيدين الداخلي والخارجي. وأظن أن أطرافاً دولية عديدة كانـت أيقنـت،

ومنذ ظهور نتائج الانتخابات الكارثية، أن بوش لـم ولـن يكـون جـاهزاً للاعتراف بارتكاب أية أخطاء، ناهيك عن الرغبة في الاستفادة من دروسها، وأنه ربما يكون عازماً ليس فقط على الاستمرار في النهج نفسه والسياسـات نفسها، ولكن أيضاً على التصعيد أكثر، أملاً في الإسراع بوتيرة التغيير.

والواقع أن الفحص المدقق للبيان الصادر عن مؤتمر شرم الشيخ يعكس المزاجين السائدين معاً: أي مزاج التشدد والعناد لدى الطرف الأميركي، من ناحية، وحالة الخوف والهلع، لدى بقية الأطراف، من ناحية أخرى. فقد خلا البيان من أي إشارة إلى الاحتلال غير الشرعي ومـن أي جـدول زمنـي للانسحاب من العراق، وانطوى على إدانة صريحة لـ «أعمال العنف» مـن دون تمييز لها عن أعمال المقاومة المشروعة بطبيعتها، وأعلن تأييـده مـن دون تحفظ «للعملية السياسية» الجارية من دون ربطها بالشروط التي تجعلها قابلة لإفراز حكومة معبرة عن كل ألوان الطيف السياسي في العراق. ولذلك بدا هذا البيان، للكثيرين، وكأنه تفويض ضمني للولايات المتحـدة بالمضـي قدما في سياستها الرامية إلى تنصيب نظام عميل لها في العراق يقبل بقواعد عسكرية أميركية دائمة هناك، ورأوا فيه، بالتالي، انتصاراً أميركياً كاملاً.

غير أن هذا البيان لن يكون له، في تقديرنا، تأثير كبير على مجريـات الأمور على الأرض. فالمشكلة الحقيقية التي تواجه الولايات المتحـدة فـي العراق لا تكمن في مدى قدرتها على تأمين تأييد لفظي لسياستها هناك، لأنها لا تأبه في الواقع للحصول على مثل هذا التأييد طالما كان بمقدورها فـرض سياسة الأمر الواقع على الجميع، ولكن المشكلة تكمن في عجزها عن فرض هذا الأمر الواقع، وبالتالي فهي تطلب من الآخرين ليس فقط إغماض أعينهم

عن جريمة قررت هي ارتكابها وإنما المشاركة في إنقاذها من المصيدة التي أوقعت نفسها فيها!. وهذا هو المستحيل بعينه. فما بوسع الآخرين أن يفعلـوا لإنقاذ لص يصر على أن يستولي على الكنز المسروق وحده، وربما يخطـط لسرقة جيرانه أيضا. بعبارة أخرى ماذا بوسع الآخروين أن يفعلوا للمساعدة على عقد وإنجاح انتخابات يصر الأميركيون أن يحـددوا نتائجهـا مسـبقا، وبالتالي تحويلها إلى مهزلة! لا شيء في حقيقة الأمر.

فالانتخابات وسيلة لتحقيق غاية تتمثل في إفراز حكومة شرعية تعبـر عن إرادة المواطنين، ولا تكون سليمة إلا إذا جرت وفـق قواعـد وقـوانين عادلة تضمن مشاركة الجميع.

ولأن شرعية الحكم لا تتجزأ فالانتخابات بدورها لا تتجزأ، فهي إما أن تكون حرة أو غير حرة، نزيهة أو غير نزيهة، كاملة ومكتملة أو منقوصـة ومشوهة. والانتخابات لا تكون حرة ونزيهة وكاملة ومكتملة إلا إذا سـادها الهدوء والاستقرار، وشارك فيها جميع المواطنين على قدم المساواة، وغطت كل بقعة على كامل التراب الوطني ومنحت الجميـع فرصـا متكافئـة فـي الترشيح وفي الدعاية وفي التصويت. وتلك كلها أمور يستحيل تحقيقها فـي ظل الظروف الراهنة.

صحيح أن البعض يريد إجراء الانتخابات الآن بأي ثمن، ومهما كانـت الظروف والنتائج. فقطاع كبير من الأكراد يريـدونها الآن، علـى أمـل أن تكرس فيدرالية يتمنون أن تفتح الباب نحو دولة كردية مستقلة في المستقبل، وقطاع كبير من الشيعة يريدونها الآن على أمل أن تسفر عن أغلبية شـيعية تمكنهم من التحكم في مصير العراق.

أما الولايات المتحدة فتريد الانتخابات الآن لأنها تدرك أن القوى التي حملتها دباباتها إلى مواقع السلطة في «العراق الجديد»، هي التي ستفوز فيها. ولأن هذه القوى لا تزال تحتاج إلى حماية أميركية لتثبيت أقدامها، فسوف يكون من مصلحتها أن تطلب الإبقاء على قواعد عسكرية أميركية في العراق. وهذا هو بالضبط ما تسعى إليه الولايات المتحدة: نظام عراقي عميل ترتبط مصالحه ارتباطا عضويا بتواجد عسكري دائم في العراق.

غير أن الأمر يبدو لي أكثر تعقيدا وخطورة. فالقوى التي اعتمدت عليها الولايات المتحدة لتسهيل غزوها للعراق هي طائفية في جوهرها وليست قوى حداثية. والمشروع الأميركي للشرق الأوسط الكبير أو الموسع يقوم على توازنات طائفية دقيقة تعتقد الولايات المتحدة أن العراق يمكن أن يشكل نموذجا رائدا ومصغرا له. وليس من قبيل المصادفة أن هذا هو المشروع نفسه الذي تريده إسرائيل وتخطط له منذ أمد طويل: مجال حيوي من دويلات طائفية تشغل إسرائيل موقع القلب منه، وتلعب فيه، بحكم ثقلها العسكري وتفوقها التكنولوجي وارتباطاتها الخاصة بالولايات المتحدة، دور ضابط الإيقاع والممسك برمانة الميزان وبزمام موازين القوى، بعد أن تزول عنها صفة الدولة النشاز وتتحول إلى جزء من كل أو من محيط طائفي.

وليس من المؤكد أن تسير الأمور بالضرورة وفقا لما تشتهي السفن الأميركية والإسرائيلية. فلن يكون بوسع الانتخابات القادمة في العراق أن تحقق الاستقرار هناك إلا إذا سبقتها مصالحة تضمن مشاركة كل ألوان الطيف السياسي فيها. ومن دون ذلك سينظر إليها في الداخل والخارج على أنها انتخابات غير شرعية لا تمثل إرادة الشعب، وربما تكريس لمشروع

طائفي سيستثير بالضرورة قوى عراقية وإقليمية ويدفعها لعدم الاستسلام لـه والتحريض على مقاومته. من هنا تأتي أهمية ما أشار إليه مؤتمر شرم الشيخ من ضرورة انفتاح الحكومة الموقتة على كل القوى السياسية وعرض دولـة البحرين استضافته. فعلى انعقاد ونجاح مؤتمر كهذا يتوقف مستقبل الاستقرار في العراق وفي المنطقة. وللأسف تدل المؤشرات كافة علـى أن الحكومـة العراقية الموقتة ليست متحمسة للأمر، وتصر على أن تكون بغداد هي مكان انعقاد المؤتمر. وتلك هي أول شروط الفشل وليس النجاح.

المشكلة الحقيقية ليست موقف الحكومة العراقية الموقتة، وإنما موقـف الإدارة الأميركية. فإذا كانت الولايات المتحدة تسـعى حقـا لإقامـة نظـام ديموقراطي كامل في العراق، وهو الهدف المعلن للجميع، فعليهـا أن تقبـل بإجراء هذه الانتخابات تحت إشراف كامل ومنفرد للأمم المتحدة، وفي وجود قوات دولية تعمل تحت مظلة وسلطة مجلس الأمن الكاملة. أما التعلـل بـأن انسحاب القوات الأميركية سيفتح الباب أمام اندلاع حرب أهلية فحجة مردود عليها. فليس المطلوب إخلاء العراق من القوات الدولية وإنما سحب قـوات الدول المعتدية وإحلال قوات من دول أخرى لم تشارك في العـدوان علـى العراق تقودها الأمم المتحدة. وفي هذه الحالة لن تكون هناك حاجة إلى العدد نفسه من القوات، إذ يمكن للأمم المتحدة أن تتوصل إلى اتفاق مسبق تلتـزم فيه المقاومة العراقية بوقف إطلاق النار في حال تسلم الأمم المتحـدة زمـام الأمور في العراق ببعديها السياسي والأمني. فمتى تدرك الولايات المتحـدة أنها أصبحت جزءا من المشكلة وليس الحل؟

***كاتب وأكاديمي مصري**

ضوء في آخر النفق... أم مجرد سراب خادع

فجأة بدت الساحة الشرق أوسطية مثل أرض عطشى هطل عليها الماء فاهتزت وربت. ولذلك لم يكن غريبا أن تشهد هذه الساحة، خصوصاً خلال الأسبوعين الماضيين، زخما من التحركات والمبادرات السياسية غير المسبوقة. وبينما بدا بعض هذه التحركات والمبادرات مفهوما ومنطقيا إلى حد ما، فإن بعضها الآخر بدا غامضا وغير مفهوم وربما غير منطقي على الإطلاق.

كان كولن باول، وزير الخارجية الأميركي المستقيل، هو أول من أطلق العنان لهذا الزخم حين قرر ان ينتهز فرصة حضوره مؤتمر شرم الشيخ المخصص للبحث في الأزمة العراقية ويقوم بزيارة لكل من إسرائيل والأراضي الفلسطينية المحتلة ليجري مباحثات مباشرة مع القيادات الإسرائيلية والفلسطينية، كل على حدة. ولأن المنطقة كانت قد اعتادت على هذا النوع من "التحركات الدبلوماسية المكثفة" التي تبدأ فجأة بين الحين والآخر ثم تنتهي إلى لا شيء، بل وكثيرا ما كانت تبدو مطلوبة لذاتها لمجرد إعطاء الانطباع بأن العملية السياسية مازالت حية لم تمت، فإن معظم المراقبين لم يتوقعوا في البداية أن تُفضي هذه الموجة الجديدة إلى نتائج ملموسة. غير أنه سرعان ما تبين أن الأمر قد يكون مختلفا هذه المرة.

فخلال زيارة باول للمنطقة تم الإعلان عن التزام إسرائيل تقديم التسهيلات اللازمة لإجراء الانتخابات الفلسطينية على كل المستويات. وما إن عاد باول إلى واشنطن حتى تم الإعلان عن عزم الإدارة الأميركية تقديم معونة مقدارها ٢٠ مليون دولار لمساعدة السلطة الفلسطينية على إجراء

الانتخابات. ثم، فجأة ومن دون سابق إنذار، بدأت الحياة تدب من جديد فـي جسد العلاقات المصرية -الإسرائيلية، خصوصاً بعد أن اتخذت مصر قرارها المذهل بالإفراج عن الجاسوس الإسرائيلي عزام عزام. فـتم اعـلان قـرب توقيع كل من مصر وإسرائيل والولايات المتحدة على "اتفاقية الكويز" التـي قبلت مصر بموجبها استخدام نسبة تصل إلى ما يقرب من ١٢في المئة مـن المدخلات الإسرائيلية في صناعتها النسيجية مقابل فتح السوق الأميركي أمام منتجات هذه الصناعة، بل وتم تحديد يوم ١٤ من الشهر الجاري موعدا لهذا التوقيع.

غير أن أهم ما أثار الانتباه في كل هذه التحركات هو حرص إسـرائيل على أن تظهر مصر وكأنها هي التي تتعجـل التطبيـع وتهـرول نحـوه. وبصرف النظر عن طبيعة الدوافع الإسرائيلية وراء التـرويج لمثـل هـذه الادعاءات، والتي تبدو على أي حال غير معقولـة وغيـر منطقيـة، إلا أن مؤشرات عدة تدل الى أن الدبلوماسية المصرية تشهد حاليا تغيرا انقلابيا في أسلوب إدارتها للصراع العربي - الإسرائيلي. ولأننا لا نملك معلومات كافية مؤكدة أو موثقة يمكن الاستناد عليها لتفسير هذا الانقلاب، أو حتـى لتحديـد طبيعته وحجمه وملامحه الحقيقية، فليس أمامنا سوى اللجوء إلى اسـتنتاجات مستمدة من شواهد عامة.

وفي تقديري أنه من الوارد تماما أن تكون الدبلوماسية المصرية أقدمت اخيرا على عملية لإعادة تقويم توجهاتها وأسلوبها في إدارة الصراع العربي - الإسرائيلي في ضوء مستجدين رئيسيين على الساحتين العالمية والإقليمية، أولهما: يتعلق بنتائج الانتخابات الرئاسية في الولايات المتحـدة الأميركيـة،

والتي أسفرت عن إعادة انتخاب الرئيس جورج دبليو بوش لولاية ثانية مدتها أربع سنوات.

وثانيهما: يتعلق بالرحيل المفاجئ للرئيس الفلسطيني ياسـر عرفـات، والذي كان مجرد وجوده يشكل، بالنسبة الى الـبعض، عقبـة تحـول دون التوصل إلى تسوية سلمية للصراع، وبالنسبة الى البعض الآخر، صمام أمان يحمي الثوابت الفلسطينية. وليس من المستبعد أن تكون الدبلوماسية المصرية قد خلصت من تقويمها هذا إلى نتيجتين أساسيتين.

الأولى: أن نجاح الرئيس بوش سيؤدي إلى دعم جناح الصقور داخـل الإدارة الأميركية مما يجعلها أكثر ميلا نحو التشدد والتصعيد، ولـيس نحـو المرونة والتهدئة، في المرحلة المقبلة.

والثانية: أنه بقدر ما يثير رحيل عرفات مخاوف من انهيـار الجبهـة الداخلية الفلسطينية فإنه يتيح في الوقت نفسه فرصة جديدة لإعـادة تنشـيط العملية السلمية والتحرك نحو تسوية مرضية.

وإذا صح هذا التحليل فمن المرجح أن تكون الدبلوماسـية المصـرية، وانطلاقا من هذا التقويم، قد بنت خطة عملها في المرحلة المقبلة على اقتناع بضرورة التحرك في اتجاهين متوازين ومتكاملين.

الأول: لتفادي كل ما من شأنه استفزاز إدارة أميركية تبـدو متلهفـة للبحث عن حجج ومبررات للتصعيد.

والثاني: لعمل كل ما هو ضروري وممكن لاستغلال الفرصـة التـي يتيحها رحيل عرفات لاستئناف المفاوضات الفلسطينية - الإسرائيلية وربمـا

لتوليد زخم جديد قادر على استعادة أجواء ما بعد مدريد!. وفي هذا السـياق وحده يمكن فهم الأسباب التي حدت بمصر إلى المبـادرة بـإطلاق سـراح جاسوس كانت إسرائيل قد بذلت كل ما في وسعها للضغط من أجل الإفـراج عنه، وموافقتها على إبرام "اتفاقية كويز" تعرف تماما أنها مصـممة أساسـا لخدمة المصالح الإسرائيلية أولا وقبل كل شيء، ودفعها فـي اتجـاه قبـول الطرف السوري لاستئناف التفاوض مع إسرائيل من دون أي شروط مسبقة، وضغطها من أجل أن يصبح "أبو مازن" هو مرشح "الإجمـاع الفلسـطيني"، وتشجيع السلطة الفلسطينية على الانفتاح على كل من سورية ولبنان..الخ.

غير أن هذه التحركات والمبادرات الدبلوماسية المصـرية تبـدو فـي تقديرنا مندفعة بأكثر مما ينبغي، وربما تكون قد تسرعت بالتفريط في أوراق تفاوضية من دون ثمن معقول أو مقبول وربما من دون مقابل على الإطلاق. ففي حدود علمنا لم تحصل مصر على أي ضمانات من الولايات المتحدة أو من إسرائيل تؤكد على أن التفاوض سيتم وفقا للاجراءات المنصوص عليهـا في "خريطة طريق" سيفضي إلى حل نهائي يسمح بقيام دولة فلسطينية مستقلة وكاملة السيادة في حدود ٦٧. فباستثناء التزام إسرائيلي إخلاء منطقة صلاح الدين التي يطلق عليها "محور فيلادلفيا" في إطار خطتها للانسحاب من قطاع غزة والسماح لكتيبة من حرس الحدود المصري قوامها ٧٥٠ جنديا بتـأمين الحدود المصرية -الإسرائيلية في هـذه المنطقـة، لا توجـد أي ضـمانات إسرائيلية أو أميركية توحي بمرونة تسمح برصد أي تغير حقيقي في الموقف الأميركي أو الإسرائيلي من شكل الحل النهائي أو تجاه أية قضية من القضايا التي تسببت في انهيار عملية التسوية. والمعنى الوحيد لذلك أن المفاوضـات

القادمة، إن جرت، ستنطلق وفقا للأجندة والخطـط الإسـرائيلية ومـن دون جدول زمني محدد.

والواقع أنه ليس في وسعنا سوى أن نحس بالقلق من هـذا الانقـلاب المفاجئ في توجهات الدبلوماسية المصرية. فالتحسن المفاجئ في العلاقـات مع إسرائيل، والذي يعكس في الواقع تحركا من جانب واحد هدفـه إثبـات مصر لحسن نيتها لم يقابله أي تحرك واضح من الجانب الآخر لإثبات حسن نيته أيضا، فضلا عن أنه يتواكب مع تدهور موازٍ في علاقات مصر بـدول إقليمية مهمة مثل إيران. فإعلان المدعي العام المصري اكتشاف شبكة متهمة بالتجسس لحساب إيران في الوقت نفسه الذي يفـرج فيـه عـن جاسـوس إسرائيلي ثبتت إدانته فعلا يبدو للشارع المصري عملا غير حكـيم، وغيـر دبلوماسي وغير مفيد في الوقت نفسه.

وإذا كان بعض الأوساط الحاكمة في مصر اختـارت هـذا الأسـلوب البدائي تعبيرا عن حدوث تغير مفاجئ وغير مبرر في نمط التحالفات الدولية لمصر الرسمية، فقد جاء اختيارها هذا دليلا على حجم الاستهانة التي تكنهـا هذه الأوساط لمشاعر الشعب المصري، ناهيك عن مشاعر الشعوب العربيـة والإسلامية، والتي تبدو جميعها مقتنعة كل الاقتناع بأن إسرائيل هي المسؤولة أولا وأخيرا عن تعثر عملية التسوية، وبالتالي فهي المطالبة قبل اي طـرف آخر بإثبات حسن نيتها. صحيح أنه ليس بوسع الشعب المصري أن يتسـامح مع أية دولة تعبث بأمنه الوطني أو القومي، أيا كانت الشعارات التي تتخفـى تحتها، لكن الشعب المصري يدرك في الوقت نفسه معاني الكياسة والمواءمة والتي تتطلب حسن اختيار التوقيت والأسلوب للكشف عما قد يكون بحـوزة

الحكومة من أدلة، ولخدمة الأهداف الإستراتيجية للمجتمع الذي تتحدث باسمه وليس العكس.

إن نجاح اليمين الأميركي المتطرف في انتخابات الرئاسة وفي الانتخابات التكميلية للكونغرس قد يملي علينا التسلح بالمزيد من الحرص واليقظة، ولكنه لا يتعين أن يدفعنا إلى الخوف أو الهلع. وتصاعد المعارضة اليمينية الإسرائيلية المتطرفة لخطة الفصل الأحادية التي يصر شارون على تنفيذها، لا يشكل دليلا على أن هذه الخطة هي الممكن الوحيد المتاح كأساس لتسوية سياسية للصراع مع إسرائيل، وإنما يتعين أن يزيدنا اقتناعا بأن إسرائيل ليست جاهزة أو ناضجة لتسوية سياسية مع العرب في ظل موازين القوى الإقليمية والدولية الراهنة، وأن طريق التسوية الحقيقية يبدأ بالعمل على إعادة ترتيب وإصلاح البيت العربي وليس بالهروب إلى الأمام وتقديم التنازلات من جانب واحد.

وفي تقديري أن التحرك الأميركي والإسرائيلي الحالي لا يهدف إلا إلى شيء واحد وهو تأمين إجراء انتخابات "رئاسية" فلسطينية على أمل أن تفرز هذه الانتخابات قيادة لسلطة حكم ذاتي تقبل بتسوية تقوم على نفس الأسس التي سبق لعرفات أن رفضها في كامب ديفيد والتي تستبعد السيادة الفلسطينية الكاملة على القدس الشرقية، وخصوصاً على منطقة الحرم القدسي، وتسوية للاجئيين على أساس القرار ١٤٩.

وقد علمتنا خبرة التفاوض السابقة مع إسرائيل أنها تتفاوض لكسب المزيد من الوقت الذي تحتاج إليه لتفكيك العالم العربي، وهذا هو تحديدا ما يجب أن نتنبه له.

إذا كانت إسرائيل تريد السلام حقا فليس أمامها سوى أن تقبل بانعقـاد مؤتمر دولي جديد يعتمد خطة السلام العربية المقدمة في بيـروت مرجعيـة وحيدة للتفاوض.

*** كاتب وأكاديمي مصري.**

فوضى النظام الدولي والحاجة الماسة إلى أمم متحدة جديدة

انتهى الفريق رفيع المستوى الذي شكّله الأمين العام للأمم المتحدة في نهاية العام الماضي لدرس التهديدات والتحديات التي تواجه العالم واقتراح التغييرات الملائمة لمواجهتها، من كتابة تقريره الذي رفعه الفريق للأمين العام الذي أحاله بدوره إلى الجمعية العامة. عنوان التقرير "عالم أكثر أمنا، مسؤوليتنا المشتركة"، ويقع النص العربي في ١٣٣ صفحة، ويحتوي على ١٠١ توصية.

أهم ما يلفت النظر في هذا التقرير تقسيمه للتهديدات والتحديات التي تواجه العالم وترتيبه لها من حيث الخطورة. فهو يقسمها إلى ست مجموعات تتصدرها التهديدات الاقتصادية والاجتماعية (من بينها الفقر والأمراض المعدية وتدهور البيئة)، تليها الصراعات المسلحة بين الدول، فالصراعات الداخلية (التي تشمل الحروب الأهلية، والإبادة الجماعية، والأعمال الوحشية)، ثم أسلحة الدمار الشامل. أما الإرهاب فيأتي في المرتبة الخامسة، تليه الجريمة المنظّمة التي تأتي في ذيل القائمة. وقد استند هذا الترتيب إلى معيار واضح ومحايد، وهو المعيار الخاص بأرقام الضحايا أو المتضررين فعلا من هذه التهديدات.

وبصرف النظر عما إذا كانت الولايات المتحدة سترضى عن هذا الترتيب أم لا، فالواقع أن التقرير محِقّ تماما في وضع المشكلات الاقتصادية والاجتماعية على رأس التهديدات العالمية. فعدد الذين يموتون أو يمرضون

بسبب الفقر والتلوث والأمراض المعدية أكبر بكثير من إجمالي عدد الـذين يموتون أو يصابون من كل مصادر التهديدات الأخرى.

وبالتقرير أرقام مفزعة تقول أن هناك ١٤ مليون طفل يموتون كل عام بسبب الفقر، وعدم وجود رعاية صحية كافية، منهم ٦ ملايين طفل يموتـون بسبب الجوع. وهناك حوالي بليون شخص (أي حوالي سدس سكان العـالم) يعانون من سوء التغذية، وضعف هـذا العـدد (أي ٢ بليـون شـخص) لا يحصلون على رعاية صحية كافية، ٩٥ في المئة من هؤلاء جميعا يعيشـون في البلدان الفقيرة. ففي إفريقيا وحدها يوجد ٣٠ مليـون شـخص مصـاب بالإيدز، وهو وضع له عواقب اقتصادية خطيرة على المدى المنظور، ويوجد حالياً ١١ مليون طفل في إفريقيا تحولوا إلى يتامى بسبب الإيدز.

الأمر المثير للحزن أن التقرير يعترف بأن العالم تباطأ كثيرا في رصد الاعتمادات اللازمة للقضاء على هذا الوباء. فحتى عام ١٩٩٦ كانت جملة ما أنفقه العالم لمكافحة هذا المرض اللعـين لا تتجـاوز ٢٥٠ مليـون دولار، وصلت عام ٢٠٠٢ إلى ٢٫٨ بليون، بينما العالم يحتاج إلى ١٠ بليون دولار سنوياً على الأقل ليتمكن من القضاء على هذا المرض نهائيا. هذا في وقت لم تتردد فيه الولايات المتحدة لخوض حرب غير مشروعة في العـراق بلغـت تكلفتها، في أبسط التقديرات ٨٠ بليوناً من الدولارات.

يلفت النظر أيضاً توقف التقرير مطولاً، وبطريقة ربمـا تعبـر عـن استنكار ضمني مشوب بالسخرية، عند السرعة التي تحرك بها العالم للـرد على أحداث ١١ أيلول (سبتمبر)، مقارنة ببطء يصل إلى درجة البلادة تجـاه عمليات الإبادة الجماعية في رواندا عام ١٩٩٤. إذ يشير التقريـر إلـى أن

رواندا، والبالغ عدد سكانها١ : ٣٦ من عدد سكان الولايات المتحدة، فقـدت من الضحايا كل يوم، ولمدة مئة يوم على التوالي، ثلاثة أضعاف ماخسـرته الولايات المتحدة يوم الحادي عشر من أيلول (سبتمبر).

وبدلا من أن يتحرك مجلس الأمن على الفور، كما فعل عقب الحـادي عشر من أيلول (سبتمبر)، فإنه وبعد اسبوعين من بدء المذابح، سحب معظم ما كان له من قوات حفظ سلام هناك. ولم يجرؤ على تسمية ما يحدث فـي رواندا مذابح جماعية إلا بعد شهر من بدء هذه المذابح فعلا، بل ولم يبدأ في التحرك لمعالجة الأزمة وإيفاد بعثة هناك إلا بعد ستة أسابيع. أما نشر الأمـم المتحدة لقواتها هناك فلم يتم إلا بعد انتهاء عمليات الإبادة.

وإذا كانت الإدارة الأميركية الحالية تتصرف وكأن العالم لم يعد فيه داء آخر سوى الإرهاب، وتحاول أن تقنع العالم بهذه الفرية، فلا بد أن يـذكرها هذا التقرير بحقائق تريد أن تنساها أو تتناساها، لعلها تدرك، ولو متأخرا، أن تجاهلها المتعمد للمشكلات الاقتصادية والاجتماعية في العالم، ربما يكون أحد الأسباب الرئيسية وراء ظهور وتفشي ظاهرة الإرهاب الذي تدعي هي أنهـا تقاومه.

وفي اعتقادي أن هذا التقرير نجح في أن يوضح بكل جـلاء أن عـالم اليوم يختلف كل الاختلاف عن عالم ١٩٤٥ الذي ظهرت فيه الأمم المتحـدة، وأن طبيعة التهديدات التي يواجهها اليوم تختلف تماما عن طبيعة التهديـدات التي كانت قائمة عند نشأة الأمم المتحدة، وبالتالي فإن أسلوب وآليـات بـل وفلسفة المواجهة لا بد أن تتغير جميعها إذا أردنا أن نضمن قدرا أكبر مـن الفعالية وان يصبح العالم بالفعل أكثر سلاما وأمنا. فقد بنـى ميثـاق الأمـم

المتحدة نظامه للأمن الجماعي انطلاقا من تصور مفاده أن العدوان العسكري الذي تقوم به الدول ضد بعضها البعض هو أخطر ما يهدد أمـن المجتمـع الدولي، وبالتالي حصر جهده في بناء جهاز قادر على ردع العدوان أو قمعه، هو مجلس الأمن. غير ان الميثاق لم يتحسب لوضع يمكن أن يمـارس فيـه فاعل دولي نشاطا اصطناعيا ملوثا للبيئة إلى درجـة خطيـرة، أو سياسـة اقتصادية تؤدي إلى إفقار الآخرين أو إفلاسهم، ولم يضع الآليات التي تلـزم المجتمع الدولي بالتضامن لمواجهة كارثة طبيعية أو بيئية كبرى.

إن القول بتغير شكل ومصادر ودرجة خطورة التهديدات التي تواجـه النظام الدولي لا بد وأن يؤدي، منطقيا، إلى ضرورة تغيير شـكل وأسـلوب وفلسفة وآليات مواجهة تلك التهديدات. معنى ذلك أن الجهاز المسؤول عـن السلم والأمن في العالم يجب أن يكون مسؤولا عـن مواجهـة كـل أنـواع التهديدات التي تهدد هذا السلم أو الأمن، أيا كان نوعهـا أو مصـدرها، وأن يزود بالسلطات والصلاحيات التي تمكنه من إصدار قرارات ملزمة ليس فقط في الحالات التي يتم فيها ارتكاب عدوان عسكري بالمعنى التقليدي، ولكن في جميع الحالات التي تنجم عنها أضرار جسيمة بالبشر، أينما كانوا، وأيا كـان مصدر الضرر أو المتسبب فيه، بما في ذلك الكـوارث الطبيعيـة، وكـذلك الحالات التي تشكل خرقا أو انتهاكا جسيما لقواعد القانون الدولي، وخصوصا القانون الإنساني.

بعبارة أخرى يمكن القول إنه إذا كان منطق العولمة يطبق قسرا علـى جانب الواجبات والمسؤوليات، فمن باب أولى أن يطبق بنفس الحماس علـى جانب الحقوق والمزايا المكتسبة، وهو ما يفرض على المجتمـع الـدولي أن

يخطو خطوة حاسمة في اتجاه تحويل مجلس الأمن الدولي إلى سلطة تنفيذية بالمعنى الواسع ولا يقتصر فقط على كونه مجرد جهاز بوليس دولي. فلم يعد من الممكن إقامة جهاز للبوليس في غياب قواعد وضـوابط تضـمن قيامـه بمهامه وفقا لقواعد العدالة وعدم التعسف. وهنا نأتي إلى بيت القصيد.

إن أهم ما يتعين أن تتسم به أية سلطة تنفيذية، محلية كانت أم دوليـة، هي أن تكون شرعية، أي منتخبة ديموقراطيا. ولأن المجتمع الدولي لم يصل بعد إلى درجة النضج التي تمكّنه من انتخاب حكومة عالمية، فلا مفر من أن يتم شغل مقاعد مجلس الأمن بممثلين عن حكومات الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، شريطة أن يعكس تشكيل المجلس خريطة موازين القوى العالميـة، وهو أمر ربما كان متوافرا خلال السنوات الأولى التـي أعقبـت الحـرب العالمية الثانية مباشرة، لكنه لم يعد متوافرا الآن على الإطلاق، وهو ما يقـر به الجميع، بما في ذلك تقرير فريق "الحكماء".

معنى ذلك أن مجلس الأمن أصبح الآن فاقدا للشرعية، لأنه ببساطة لم يعد يمثل خريطة وموازين القوى الحالية في العالم، وأنه لن يصبح كذلك إلا بعد إعادة تشكيله بما يتناسب مع التطورات التي طرأت على النظام الـدولي منذ الحرب العالمية الثانية وحتى الآن. فما الذي يقترحه تقرير الحكماء فـي هذا الصدد.

لم يتفق الحكماء على صيغة معينة، باستثناء أن يكـون إجمـالي عـدد المقاعد في المجلس ٢٤ مقعدا، وأن توزع هـذه المقاعـد بالتسـاوي علـى القارات الأربع، بحيث يخص كل منها ٦ مقاعد، رغم عدم تساوي عدد الدول في هذه القارات:

إفريقيا(٥٣)، وآسيا ومنطقة المحيط الهادي(٥٦)، وأوروبا(٤٧)، والأميركتان (٣٥)

الصيغة (أ): تتضمن ٦ مقاعد دائمة جديدة، بالإضافة إلى المقاعد الخمس الحالية، توزع كالتالي: إفريقيا(٢)، آسيا(٢)، أوروبا (١)، الأميركتان(١). أما المقاعد الثلاثة عشر المتبقية فهي مقاعد غير دائمة توزع بنسبة: ٤-٣-٢-٤ بالتوالي.

الصيغة (ب): لا تتضمن مقاعد دائمة جديدة، حيث تظل المقاعد الدائمة في هذه الحالة حكرا على الخمسة الحاليين، وإنما ٨ مقاعد شبه دائمة مدتها ٤ سنوات قابلة للتجديد، توزع بالتساوي على القارات الأربع (أي بواقع مقعدين لكل قارة)، إضافة إلى ١١ مقعدا غير دائم توزع على القارات الأربع بنسب: ٤-٣-١-٣ على التوالي.

ومن الواضح أن أيا من الصيغتين يشكّل أساسا لمناقشة جادة تضمن عدالة نسبية في توزيع المقاعد الإجمالية بين القارات، على الرغم من استمرار بعض المحاباة للأميركتين وللقارة الأوروبية. غير أنه يؤخذ على كلا النموذجين ما يلي:

١- أن المقاعد الدائمة الجديدة التي ستضاف وفقا للصيغة (أ) لن يكون لها حق الاعتراض (الفيتو)، ومعنى ذلك أن العضوية في مجلس الأمن ستنطوي على نوعين من التمييز بين الدول، وليس على نوع واحد من التمييز كما كان الحال سابقا: تمييز بين دول دائمة ودول غير دائمة، من ناحية، وبين دول دائمة لها حق الفيتو وأخرى دائمة من دون حق الفيتو، من ناحية أخرى. وهو وضع غير مقبول.

٢- أن أيا من الدول الخمس "القديمة" الدائمة العضوية سيكون بوسعها عرقلة إرادة مجلس الأمن والحيلولة من دون صدور قراراته. ويبدو أن هـذا هو السبب الذي جعل الفريق يميل إلى قصر حق الفيتو على الدول الدائمـة "القديمة"، لانه يدرك مقدما أنها لن تقبل التخلي عنه بأية حال من الأحـوال، وحتى لا يتم التوسع في عدد الدول التي يصبح بإمكانها عرقلة عمل المجلس.

غير أن هذا الوضع ليس له ما يبرره على أية حال. فليس من مصلحة المجتمع الدولي أن يمنح دولة واحدة، ايا كانت، الفرصة لتعطيـل أو تحـدي إرادة المجتمع الدولي. ولأن الأغلبية اللازمة لصدور قرارات مجلس الأمـن ستتغير على أية حال بعد توسيع المجلس، فمن الضروري أن تصمم الأغلبية الجديدة بطريقة معينة، كأن تتطلب اعتراض دولتين أو ثلاث من الدول دائمة العضوية للحيلولة من دون صدور قرارات المجلس.

ويبدو أن الفريق "رفيع المستوى" لم يمتلك ما يكفي من الجسارة وقرر أن يتبنى منهجا واقعيا أكثر مما ينبغي، مفضلا أن لا يتعرض تفصيلا لهـذه القضية الشائكة حتى لا يستفز الولايات المتحدة.

ولأنني لست متأكدا من أن النهج الخجول الذي تبناه التقريـر الحـالي سيقنع الجميع، وخصوصا الدول الكبرى، بتقديم التنازلات اللازمـة لتمكـين الأمم المتحدة من التغلب على بعض التحديات الهائلة التي يواجههـا النظـام الدولي، فقد كان من الأفضل أن يتخلى الفريق عن المبالغـة فـي الحـذر، ويقترح بدائل مختلفة لمعالجة كل أنواع ومواطن الخلل التي ثبت أن النظـام الدولي يعاني منها. وعلى سبيل المثال فقد كان بوسـع الفريـق أن ينـاقش بصراحة أكبر حالات تجاوز مجلس الأمن لصلاحياته حـين يقـوم باتخـاذ

قرارات مشكوك في دستوريتها، وأن يقترح بالتالي وسائل لتمكين الجمعيـة العامة من ممارسة رقابة سياسية على أداء مجلس الأمـن، وكـذلك تمكـين محكمة العدل الدولية من ممارسة رقابة قضائية عليه، حتى لا يتحـول إلـى مؤسسة مستبدة تخرق القانون الدولي الذي أنشئت أصلا لفرض احترامه.

والعالم أصبح بحاجة ماسة إلى أمم متحدة جديدة. لكـن السـؤال هـل يستطيع أن يقوم بذلك، أم أنه يحتاج إلى حرب عالمية ثالثة قبـل أن يصـبح مهيئًا لذلك؟

*** اكاديمي وكاتب مصري.**

تسونامي والعولمة: إدارة الصراع بين البشر والطبيعة

في اليوم التالي لبدء احتفالات العالم المسيحي بأعياد الميلاد المجيد، وقع زلزال كبير في عمق المحيط الهندي بالقرب من جزيرة سومطرة الأندونيسية نجم عنه "مد بحري" تحولت معه المياه القريبة إلى موج كالجبال راح يتحرك بسرعة وصلت في بعض الأحيان إلى ستمئة كيلومتر، لينقض على سواحل عشر من الدول القريبة محدثاً بها دماراً هائلاً لم يشهد له العالم المعاصر مثيلاً منذ قرن من الزمان. ولم تكن الأرقام النهائية للخسائر الناجمة عن هذه الكارثة قد اكتملت بعد، غير أن ما تم رصده منها حتى كتابة هذه السطور يكفي لتحريك قلب الحجر ذاته: فهناك أكثر من مئة وستين ألف قتيل، وآلاف عدة من المفقودين الذين لم يتم التعرف بدقة على هوياتهم أو جنسياتهم بعد، وأكثر من خمسة ملايين مشرد يعيشون في العراء بلا مأوى أو طعام أو ماء وعرضة لكل أنواع الأوبئة والأمراض.

ومن الواضح أن العالم لم يكن جاهزاً أو مستعداً لمواجهة كارثة إنسانية بهذا الحجم، واتسمت ردود أفعاله الأولوية تجاهها ببطء شديد يصل إلى درجة عدم الاكتراث. فمع توارد أنباء الكارثة، بدا العالم وكأنه يفرك عينيه ويتمطى ويتثاءب بعد أن أيقظه الطوفان من سبات عميق تمنى لو استطاع الغط فيه. لم تجد الولايات المتحدة، والتي تنفق على حربها غير المشروعة في العراق حوالى أربعمئة مليون دولار يوميا، شيئاً تقوله أكثر من الإعلان رسمياً عن استعدادها لتقديم "معونة إنسانية" للدول المتضررة قدرها خمسة عشر مليونا من الدولارات!.

ولم تختلف ردود الفعل الأولى للدول الغنية الأخرى، بما فيها الدول العربية النفطية، كثيرا عن هذا الموقف اللامبالي، لدرجة إن التبرعات الأولوية التي أعلنت عنها بعض هذه الدول لم تتجاوز عدة آلاف من الدولارات.

وقد شكلت ردود الفعل الأولية هذه، في تقديري، فضيحة أخلاقية كبرى في حد ذاتها عكست حالة التردي الذي وصلت إليه أحوال البشرية. فلم يكن أحد يتوقع أن تصل أنانية الدول الكبرى المتقدمة صاحبة الإمكانات الضخمة، أو الدول الغنية ذات الفوائض المالية الكبيرة، إلى هذه الدرك من فقدان الحساسية واللامبالاة.

وكان من الطبيعي، عندما يصل الأمر إلى هذا المستوى من الانحطاط الأخلاقي، أن تتحرك الضمائر الحية في العالم لتقرع أجراس الإنذار تنبيهاً للجميع، خصوصا أولئك المتشدقين بتفوق الحضارة المعاصرة وسمو مكانتها الأخلاقية والإنسانية على بقية الحضارت التي تعاقبت على مر التاريخ. وبوسع المتابع المدقق لما جرى أن يلاحظ أن الدول الغنية لم تتحرك في الواقع وتبدأ في رفع سقف وعودها لمساعدة الدول المنكوبة إلا حين أحست أن صمتها يمثل أكثر من مجرد سقطة أخلاقية، وأنه ينطوي في الوقت ذاته على خطأ سياسي فادح خشيت أن تكون كلفته على المدى الطويل باهظة.

ومع ذلك فإن محاولتها البائسة لتجاوز سقطتها الأخلاقية الأولية لم تنجح إلا في إعادة التأكيد على مظاهر الخلل البنيوي الكامن في نظام دولي تبدو مؤسساته، بأوضاعها الراهنة، عاجزة كلياً عن أداء وظائفها التقليدية،

ناهيك عن قدرتها على التأقلم مع التحولات العميقة التي طرأت علـى هـذا النظام منذ تفكك وانهيار الاتحاد السوفياتي.

كان من الواضح أن الولايات المتحدة لم تتحرك إلا بعد أن أدركـت أن العالم راح ينظر إليها في عينيها مذهولاً ومتسـائلاً عـن الأسـباب وعـن الدلالات الأخلاقية لسلوك دولة تتحمس للإنفاق بمثل هذا البذخ على حـرب ظالمة وغير مشروعة في العراق، بينما تجد يدها مغلولة إلى هذا الحد وغير قادرة على مساعدة ملايين البشر الذين ضربهم الطوفان، وبعد أن تأكد لها أن استمرار حالة عدم الاكتراث هذه يمكن أن يصيبها بأضرار سياسية فادحـة. حينئذ فقط بدأت ترفع من سقف تبرعاتها لإغاثة المنكوبين حتى وصلت إلـى ٣٥٠ مليون دولار، ثم راحت القطع الحربية تتحرك مقتربة مـن شـواطئ الدول المنكوبة، لا لتقتل وتدمر كما تفعل في العراق، ولكن لتعـاون وتنقـذ وتغيث هذه المرة. وبدا هذا الموقف - حتى كتابة هذه السطور - غير النبيل حرياً بإطلاق سباق حميد للتنافس الإنساني حول من يقدم معونـات أكثـر، فرفعت اليابان بدورها سقف معونتها حتى وصلت به إلى ٥٠٠ مليون دولار وتبعتها ألمانيا وغيرها من الدول الأوربية ثم من الدول النفطية والعربية.

ومع ذلك لم يكن خافياً على أحد أن هذا التسـابق جـاء فـي سـياق محاولات الدول لاستغلال وتوظيف الحدث لخدمة أغراض سياسية ضـيقة، وليس في إطار الرغبة الصادقة في تفعيل العمل الجماعي الدولي المنسـق. فقد حرصت الولايات المتحدة، لأغراض دعائية، على العمل بمفردها بعيـداً عن الأمم المتحدة، مما أدى إلى هدر جانب كبير من المعونات فيما لا طائل

من ورائه. كما بدا سلوك اليابان وألمانيا موظفا ومسخراً لخدمة هدفيهما فـي الحصول على مقاعد دائمة في مجلس الأمن.

وربما أصيب البعض بالدهشة من الصراحة التي تحدث بهـا الأمـين العام للأمم المتحدة إلى زعماء العالم مذكرا إياهم بأن العبرة ليسـت بحجـم المساعدات التي يقولون إنهم ينوون تقديمها، ولكن بما يقدمونه منهـا فعـلا، وبأنه سبق لهم أن أخفقوا في احترام تعهدات مماثلة كانوا قد الزموا أنفسـهم بها في أعقاب الزلزال الذي ضرب مدينة بم الإيرانية خلال العام الماضـي. ومع ذلك فإن حرص الأمين العام على عدم تجاوز الخطوط الحمـراء فـي علاقته بالدول الكبرى، خصوصاً الولايات المتحدة الأميركية، إمـا لأسـباب تتعلق بالمواءمة السياسية أو لأسباب شخصية أخرى، جعله يحجم عن تصعيد موقفه إلى الحد الذي تتطلبه جسامة الموقف.

وفي تقديري أنه يتعين أن يملك كوفي أنان من الشـجاعة مـا يكفـي لمكاشفة العالم بحقيقة أن البنية المؤسسية للأمم المتحدة ككل قد تهـرأت وأن الدول الكبرى والغنية، خصوصاً الولايات المتحدة الأميركية، أصبحت هـي العقبة الكأداء التي تحول دون إعادة بناء هذه المؤسسات على أسس جديـدة تمكّنها من لعب الدور الذي يتناسب والتحولات التي طـرأت علـى النظـام الدولي بعد دخوله مرحلة العولمة.

إن إحدى أهم الحقائق التي تذكرنا بها كارثة المد المائي النـاجم عـن الزلازل، والمعروف باسم "تسونامي"، هي أن قوة أي دولة عظمى، مهما بلغ حجمها، تتضاءل إذا قيست بقوى الطبيعة الجبارة والتي يمكنها، في ظـروف معينة، أن تشكل خطراً حقيقياً قادراً على تدمير البشـرية برمتهـا، وأن الله

سبحانه وتعالى منح البشرية عقلاً يريد لها أن تستخدمه في إعمار الكون ودفع الأخطار عنه، وبالتالي فعلى البشرية أن تتكاتف ليس فقط لإدارة صراعاتها البينية بما يكفل كبح جماح نوازع الشر الكامنة في الإنسان، عن طريق الحد من استخدام القوة في العلاقات الدولية، ولكن أيضا وعلى وجه الخصوص لمواجهة التحديات المشتركة التي تمثلها قوى الطبيعية، بالعمل على تقليل الخسائر الناجمة عن انفلاتها المحتمل.

ومن المعروف أن البشر، ومنذ انتظامهم في وحدات سياسية تعرف باسم الدول، صاغوا مفاهيم متعددة تستهدف الحد من استخدام القوة في العلاقات الدولية: توازن القوى، الأحلاف العسكرية، الأمن الجماعي... إلخ.

غير أن هذه المفاهيم كانت تنطلق جميعها من افتراض أن التهديد العسكري يمثل أخطر أنواع التهديدات التي تواجه المجتمع الدولي. ولذلك بني نظام الأمن الجماعي في ميثاق الأمم المتحدة انطلاقاً من الإحساس بحاجة المجتمع الدولي للتضامن معاً لصد أي عدوان عسكري يقع على أي دولة عضو فيه. غير أن وضع هذا النظام موضع التطبيق الفعلي والكامل اصبح مستحيلا لسببين:

الأول: عدم اكتمال الإطار المؤسسي للمجتمع الدولي في منظومة عالمية بالفعل إلا منذ فترة وجيزة.

والثاني: بروز تهديدات وتحديات جديدة، تتطلب وضع نظام مختلف لمواجهتها.

وكنا أشرنا في مقالنا السابق إلى أن تقرير اللجنة الرفيعة المستوى التي شكلها الأمين العام للنظر في طبيعة التهديدات والتحديات التي تواجه العالم

الذي اعترف بأن التهديدات الاقتصادية والاجتماعية (والتـي تشـمل الفقـر والأمراض المعدية وتدهور البيئة) هي االأخطار على السلم والأمن العالميين. غير أن هذا التقرير، والذي لـم يهمـل التحـديات والتهديـدات الأخـرى كالصراعات المسلحة بين الدول، والصراعات الداخلية (التي تشمل الحروب الأهلية والإبادة الجماعية والأعمال الوحشـية)، وأسـلحة الـدمار الشـامل، والإرهاب، والجريمة المنظمة، بدا منشغلا بالتهديدات والتحديات التـي مـن صنع البشر والتي تحاك ضد بعضهم البعض أكثر من انشـغاله بالتهديـدات والتحديات االتي تواجه البشر ككل وتفرضها قوى الطبيعيـة علـيهم، مثـل الزلازل والبراكين والأعاصير وغيرها. ولأن الحاجة باتت ماسة لمواجهـة كل هذه الأخطار والتحديات دفعة واحدة، وبالتوازي، بدأت أجهزة صـناعة الأفكار العالمية تروج لمفهوم جديد هو مفهوم "الأمن الإنساني" الـذي يقـوم على افتراض أن أمن البشر - أيا كان مـوطنهم أو عـرقهم أو لـونهم أو جنسيتهم أو عقيدتهم، وليس أمن الدول فقط - أصـبح مسـؤولية جماعيـة وتضامنية تقع على عاتق كافة الفاعلين العالميين، دولا كـانوا أم مجتمعـات مدنية. وفي اعتقادي أن هذا المفهوم يمثل نقلة نوعية في مجـال الدراسـات المتعلقة بالأمن والعلاقات الدولية.

غير أن صياغة نظام دولي جديد قادر على حماية "الأمـن الإنسـاني" يتطلب بناء مؤسسات دولية مختلفة نوعيا عن المؤسسات القائمة فـي إطـار الأمم المتحدة. فالمؤسسات المطلوبة يجب أن تكون قادرة على التدخل بنفس الفاعلية والكفاءة حين يتعرض أمن البشر في أي بقعـة مـن بقـاع الأرض للتهديد بصرف النظر عن مصدره: حدوث انتهاكات جسيمة لحقوق انسـان، أو وقوع عدوان عسكري، أو تعرض البيئة لعملية تلوث واسعة النطـاق، او

هيجان قوى الطبيعة وثورتها في صـورة بـراكين أو زلازل أو اعاصـير. وحين يصبح المجتمع الدولي ناضجا لقيام مثل هذه المؤسسات فسوف تختفي النظرة إلى "الأعمال الإنسانية" كأعمال خيرية أو طوعية تستوجب الإحسـان والشفقة، لتحل محلها نظرة أخرى تعتبرها أعمالا واجبة وملزمـة تفرضـها المسؤولية التضامنية في الدفاع عن أمن البشر.

وفي تقديري أن الدول الكبرى والغنية، خصوصاً الـدول التـي لهـا طموحات أو مشاريع للهيمنة العالمية أو الإقليميـة، اصـبحت هـي العقبـة الأساسية التي تحول دون تحقيق البشرية لنقلة نوعية في هذا الاتجـاه الـذي تفرضه العولمة. فبوسع العالم، موضوعياً، أن يصبح فـي وضـع أفضـل لمواجهة كل أنواع التحديات والتهديدات الدولية، أياً كان مصـدرها، إذا مـا تمكن من تنظيم وحشد وتعبئة موارده على المستوى الكوني. غير أن ذلـك يتطلب نظاماً عالمياً ديموقراطياً يسهم فيه كل البشر. وإقامة مثل هذا النظـام ليس بالأمر المستحيل من الناحية الفنية، لكنه يبـدو صـعباً مـن الناحيـة السياسية. فالدول الكبرى تفضل العمل منفردة لتسخير قوى العولمة لصـالح مشاريعها الضيقة للهيمنة، لكنها حين تصبح جـاهزة لبنـاء نظـام عـالمي ديموقراطي حقيقي قادر على حماية أمن البشرية ككل، فسيصبح بإمكانها أن تفرض وجود مثل هذا النظام بالفعل. ولذلك نعتقد أن الكرة في ملعب القـوى الكبرى بأكثر مما هي في ملعب دول العالم الثالث.

*** كاتب مصري.**

بوش يعلن الجهاد على الطريقة الأميركية

ألقى الرئيس جورج دبليو بوش، في مناسبة إعادة تنصيبه لولاية ثانية، خطاباً مختلفاً عن خطابات كل الرؤساء الذين تعاقبوا قبله على مقعد الرئاسة الأميركية، وعددهم ٤٢ رئيسا، منذ نشأة الولايات المتحدة الأميركيـة عـام ١٧٨٩، والذين اعتادوا أن يلقوا في مثل هذه المناسـبة المهمـة خطابـات احتفالية ترسم الملامح العامة للبرنامج السياسي الذي ينـوون تنفيـذه علـى الصعيدين الداخلي والخارجي خلال فترة ولايتهم المقبلة. فقد اختار بوش أن يلقي هذه المرة، بالأصالة عن نفسه وبالنيابة عن المحافظين الجـدد، خطابـا تبشيريا أقل ما يقال عنه إنه إعلان حرب أو "مانفستو للجهاد" علـى مـذهب اليمين الأميركي المتطرف.

ولا شك عندي في أن هذا الخطاب شكل صدمة لكل هؤلاء الذين تمنوا أن يكون جورج بوش قد تعلم من الأخطاء التي ارتكبتها إدارته خلال فتـرة ولايته الأولى، وأملوا أن تكون السنوات الأربع المنصرمة قد أكسبته خبـرة جعلته أكثر نضجا وحكمة، وبالتالي أكثر تأهيلا لقيادة العالم نحو طريق أكثر أمانا واستقرارا. فقد خلا الخطاب من أية كلمة يستشف منها اعتراف بـوش بارتكابه أي خطأ، أو يستفاد منها استخلاصه لأي درس من تجارب الماضي.

بل إن هذا الخطاب لم يشر من قريب او بعيد إلى أي من الحروب التي كان قد أعلن شنها خلال ولايته الأولى على أفغانستان والعـراق، أو يحـدد جدولا زمنيا لانسحاب قواته التي ما تزال منغمسة حتى أذنيها فـي أوحـال القتال في تلك الأراضي البعيدة، ولم يذكر فيه كلمة واحدة يستفاد منها أنه بدأ يدرك حدود استخدام القوة العسكرية أو جدوى اللجوء إلى الأساليب السياسية

والدبلوماسية لحل المشكلات الدولية. أما أحداث أيلـول (سـبتمبر) ٢٠٠١، وهي الأحداث التي منحته فرصة عمره وحولته من مجرد رئيس مشكوك في شرعيته إلى زعيم عالمي يشبهه معجبوه الآن بالاسكندر الأكبر، فقـد تعمـد عدم الإشارة إليها بالاسم، مفضلا استخدم لفظ "يوم النار" أو "يـوم الحريـق" للدلالة عليها.

وفي تقديري أننا نرتكب خطأ بالغا إذا ما تعاملنا مع هذا الخطاب بنوع من الاستخفاف، بدعوى أنه خطاب احتفالي لا يتضمن تحديدا لسياسـات أو برامج وإنما مجرد مبادئ عامة تغلب عليها مسحة مثالية قد تستدعيها حماسة بلاغية عارضة أو غير مقصودة. فالواقع أن الأمر ليس كذلك على الإطلاق. ذلك أن الخطاب الذي نحن بصدده ليس مجرد خطاب حماسـي ألقـي فـي مناسبة احتفالية، وإنما هو خطاب بالغ الدلالة والأهمية، وصيغ بعناية فائقـة ومقصودة. فمايكل جيرسون، كاتب بوش المفضل، هو الذي أعده، وقام بوش بقراءته وتعديله ٢١ مرة قبل أن يستقر على صيغته النهائية التي ألقاها فـي حفل تنصيبه بالكونغرس يوم ٢٠ من الشهر الجاري. ولأن الخطاب يعكـس بوضوح كامل رؤية اليمين الأميركي المحافظ ويعبر عن أجندتـه السياسـية على الصعيدين الداخلي والخارجي، فمن الواجب أن نتعامل معه بأكبر قـدر من الجدية وأن نعكف منذ الآن على دراسته وتحليله بدقة متناهية، خصوصا وأن هناك أمورا ثلاثة تلفت النظر في هذا الخطاب:

الأمر الأول: يتعلق بتحديده للقضـية المركزيـة التـي تـرى الإدارة الأميركية أنها أصبحت تشكل أهم مصدر لتهديد الأمن القـومي الأميركـي. وربما يدهش المرء كثيرا حين يكتشف أن أكثر الكلمات ترددا فـي خطـاب

التنصيب هذا ليست "الإرهاب"، مثلما كان عليه الحال في خطابات بوش السابقة، وإنما "الاستبداد". وهكذا أصبح الاستبداد، وليس الإرهاب، أهم مصادر تهديد الأمن القومي الأميركي في المرحلة الراهنة. وربما يلمح البعض في هذا التجديد إيذانا بتغير ملموس في توجهات السياسة الخارجية الأميركية.

غير أن الأمر ليس كذلك على وجه الدقة. نعم: يكون هناك بعض التغير، لكنه من نوع التغير الذي لا يمس المضمون أو التوجهات العامة والاستراتيجيات بقدر ما يمس الوسائل والأساليب والتكتيكات المزمع استخدامها في المرحلة القادمة. فما زال اليمين الأميركي، والذي يتحدث بوش باسمه، يرى أن الإرهاب هو الخطر الرئيسي، لكنه بدأ يدرك بوضوح أكثر في الوقت نفسه أن هذا الإرهاب ليس سوى عرض لمرض هو الاستبداد، وأنه من المفيد الآن التركيز على معالجة المرض ذاته وليس العرض، أي معالجة أصل الداء وعدم الاكتفاء بمحاصرة الأعراض الدالة عليه أو الناجمة عنه. ولا جدال عندي في أن اليمين الأميركي المحافظ الذي يحكم الولايات المتحدة الآن بات مقتنعا كل الاقتناع بأن الإرهاب الذي ضرب واشنطن ونيويورك في أيلول (سبتمبر) من عام ٢٠٠١ هو نبت الاستبداد وحده وليس نتاجا لأي شيء آخر.

الأمر الثاني: يتعلق بتحديده لوسائل مواجهة هذا التهديد. فلم يكن الخطاب المشار إليه واضحا في شيء قدر وضوح اقتناع الإدارة الأميركية بأن القضاء على الإرهاب لا يكون إلا باستئصال التربة التي أنبتته، أي بالقضاء على نظم الحكم الاستبدادية التي تستعبد شعوبها وتخضعها بالحديد

والنار ولا تشركها في صنع القرار، والسعي لإحلالها بنظم حكم ديمقراطية ترسي آليات واضحة لتداول سلمي للسلطة.

صحيح أن الخطاب يؤكد على أن الولايات المتحدة لن تحاول تحقيق هذا الهدف بقوة السلاح، فضلا عن أنها لن تفرض طريقتها في الحكم على الآخرين، لكنه أكد في الوقت ذاته على أنها، أي الولايات المتحدة، "لن تتجاهل الاضطهاد ولن تعذر المستبدين" وستساعد المناضلين من أجل الحرية والديمقراطية، والذين تعتبرهم "القادة المقبلون لبلادهم الحرة". ومع ذلك فالخطاب لم يستبعد أبدا استخدام القوة العسكرية، فقد قال بوش بالحرف الواحد "إننا سندافع عن أنفسنا وعن أصدقائنا بقوة السلاح إذا اقتضى الأمر".

والأمر الثالث: يتعلق بالحيثيات التي استند إليها الخطاب سواء لتحديد طبيعة الخطر ومصدره أو لاقتراح أساليب مواجهته. فقد ربط الخطاب بشكل عضوي بين الحرية والديمقراطية والسلام في الولايات المتحدة وبين الحرية والديمقراطية والسلام في العالم، مؤكدا على أنه إذا كانت سيادة الحرية والديمقراطية أمرا ضروريا لتحقيق السلم الداخلي، فإن نشر الحرية والديمقراطية في الخارج أمر لا يقل ضرورة لتحقيق السلم العالمي. يقول بوش في خطاب تنصيبه: "تقودنا الأحداث والمنطق إلى نتيجة واحدة وهي أن المحافظة على الحرية في بلادنا يعتمد على نحو متزايد على نجاح الحرية في البلاد الأخرى. فأفضل أمل للسلام هو نشر الحرية في كل بلاد العالم".

وكان من اللافت للنظر حرص بوش كذلك على محاولة إزالة أي تناقض محتمل في إدراك المواطن الأميركي بين مبدأ نشر الديمقراطية والحرية في العالم وواجب الدفاع عن المصالح الأميركية في الخارج، مؤكدا

على أن نشر الحرية والديمقراطية في العالم هو في حد ذاته مصلحة أميركية، فكليهما وجهان لعملة واحدة، ولا يمكن أن يثور بينهما أي تناقض، خصوصا على المدى الطويل. وفي هذا السياق أراد بوش إعادة تأكيد عزمه على عدم الوقوع في نفس الخطأ الذي وقعت فيه الإدارات السابقة، حين تسامحت مع المستبدين بدعوى الحفاظ على المصالح الأميركية في الخارج.

وفي تقديري أن القراءة المتأنية لهذا الخطاب الكاشف تفضي إلى أربع نتائج رئيسية:

الأولى: أن الإدارة الأميركية مصممة على اتباع سياسة تدخل نشطة، وليس لديها أية نية للإنطواء أو الانكماش او العزلة. أما مبرراتها للتدخل فقد اصبحت فضفاضة وخاضعة لتقدير ذاتي لا علاقة له بالقانون أو بالأعراف والتقاليد الدولية. فهي لم تعد بحاجة إلى وقوع عدوان أو تهديد أو الشروع في برامج لامتلاك أسلحة الدمار الشامل، أو حتى مساعدة الإرهاب، وإنما تكفي تهمة الاستبداد أو الامتناع عن القيام بما يكفي من الإصلاحات السياسية المطلوبة لتبرير تدخلها.

الثانية: أن هذه الإدارة تعتقد أن نشر الديمقراطية في العالم بات مسؤولية أميركية وليس مسؤولية دولية. إذ يلاحظ أن خطاب التنصيب لم يشر من قريب أو بعيد إلى دور للأمم المتحدة أو للمؤسسات العالمية وتجاهلها تجاهلا تاما وكأنها غير موجودة بالمطلق. صحيح أن بوش بدا في هذا الخطاب وكأنه يحاول التصالح مع أوروبا ويغازلها، من خلال الإشادة بدورها في دعم الديمقراطية في العالم، لكنه لم يكن في الواقع يبحث عن شريك أو حتى حليف بقدر ما كان يبحث عن تابع أو معين. فبوش يسعى

لاستعادة أوروبا للعمل معه بشروطه هو، أي بشروط اليمين الأميركي المتطرف ووفقا لأجندته السياسية والأيديولوجية، وليس وفق الأجندة الأوروبية.

الثالثة: أن العالم العربي والإسلامي بات المستهدف الأول وربما الوحيد من سياسة التدخل هذه. صحيح أن النظم الاستبدادية، حتى من وجهة النظر الأميركية، موجودة في مناطق وأقاليم أخرى من بينها روسيا الاتحادية والصين، لكن المؤكد أنه لن يكون بوسع الإدارة الأميركية، وربما ليس في نيتها، أن تفعل شيئا لحمل أي من هاتين الدولتين الكبيرتين على تغيير سياستهما أو التدخل المباشر في شؤونهما الداخلية.

صحيح أنها ستستمر في محاولة حصارهما وتضييق الخناق عليهما بالتدخل في شؤون الدول المجاورة، لكنها لن تقدم على اي عمل من شأنه استفزازهما على نحو قد يؤدي إلى صدام أو أزمة حادة معهما. المنطقة الوحيدة المرشحة للتدخل الأميركي المباشر بكل الوسائل المتاحة، بما في ذلك احتمال استخدام القوة المسلحة على نطاق واسع قد يتضمن شن الحروب الشاملة، هي "منطقة الشرق الأوسط الكبير أو الموسع" وهو المصطلح الأميركي البديل للدلالة على العالمين العربي والإسلامي. ولا جدال في أن الضغوط ستزداد على كل الدول الأطراف في مبادرة "الشرق الأوسط الموسع" من أجل القيام بالإصلاحات المطلوبة أميركيا. بل وليس من المستبعد إطلاقا، وهو ما أكدنا عليه مرارا وتكرارا من قبل، قيام الولايات المتحدة بعمل عسكري يستهدف إسقاط النظام في كل من إيران، وسوريا، في

أية لحظة يبدو فيها هذا الهدف قابلا للتحقق بتكلفة سياسية وبشرية معقولة أو محتملة من منظور الداخل الأميركي!.

الرابعة: إن إسرائيل ستصبح في وضع يسمح لهـا بإقنـاع الولايـات المتحدة بأية سياسة تريدها، وبالتالي تمرير هذه السياسة وحمايتهـا دوليـا، بصرف النظر عن مدى اتساقها مع المثل الأخلاقية أو مع قواعـد القـانون الدولي، بدعوى أنها الدولة الديمقراطية الوحيدة، من المنظور الأميركي على الأقل، في الشرق الأوسط الموسع.

وإذا صح هذا التحليل، وأظن أنه صحيح إجمالا، فمعنى ذلك أن العـالم كله يتجه نحو المزيد من الفوضى وعدم الاسـتقرار، وأن سـنوات عجـاف تنتظر العالم العربي والإسلامي. فهل تدرك حكوماته وشعوبه هذه الحقيقـة؟. وهل تسارع حكومات هذه المنطقة بالقيام بالإصلاحات السياسـية المطلوبـة لتقوية مجتمعاتها في مواجهة التحديات والأعاصير المقبلة قبـل أن يتحـول الاستبداد إلى ذريعة تستخدمها الولايات المتحدة لتحقيق هدفها الرامي لتفكيك هذه المنطقة وإعادة تشكيلها لحساب إسرائيل؟. هذا هو السؤال. وللأسف فإن الإجابة عليه تبدو معروفة سلفا. وهي إجابة ليست متفائلة على أية حال.

*** كاتب واكاديمي مصري.**

هل أصبحت الدولة الفلسطينية

حقاً في متناول اليد؟

في خطاب حال الاتحاد الذي ألقاه أمام الكونغرس في الثالث من شباط (فبراير) الجاري قال الرئيس جورج بوش بالحرف الواحد: «إن هدف إقامة دولتين ديموقراطيتين، إسرائيل وفلسطين، يعيشان في سلام جنباً إلى جنب، أصبح في متناول اليد، وستساعد أميركا على تحقيقه».

ولأن الدولة الديمقراطية الوحيدة القائمة الآن بالفعل هي إسرائيل، فلا يبقى، منطقياً إذن، سوى المساعدة على إقامة الدولة الديمقراطية الأخرى، وهي فلسطين، ليستقيم الوضع. وهذا ما أعلن بوش أنه يلتزم به بل وينوي الشروع في اتخاذ إجراءات فورية لتأكيد التزامه هذا. ففي فقرة اخرى من الخطاب نفسه، أعلن بوش أنه سيوفد وزيرة خارجيته كوندوليزا رايس إلى المنطقة لمقابلة ارييل شارون وأبو مازن، قبل أن يضيف، بالحرف الواحد أيضا، أنها «ستناقش معهما كيف نستطيع، بالتعاون مع أصدقائنا، إنهاء العنف وبناء مؤسسات دولة فلسطينية مسالمة وديمقراطية مستقلة».

ولم ينس بوش أن يوجه حديثه إلى أعضاء الكونغرس لاعتماد مبلغ ٣٥٠ مليون دولار قال إنه ينوي تقديمها «لدعم الإصلاح الفلسطيني في المجالات السياسية والاقتصادية والأمنية».

وفي تقديري أنه يصعب فهم الدلالات الصحيحة لما جاء في هذا الخطاب من دون ربطها بسياق التفاعلات المتسارعة في المنطقة، منذ رحيل الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات، والتي تضمنت:

١- نجاح الشعب الفلسطيني في نقل السلطة بسلاسة و الشروع في استكمال بناء بقية المؤسسات الفلسطينية من خلال عملية دستورية وديمقراطية قابلة لأن يتمحور حولها إجماع فلسطيني قد يشكل بداية جديدة على طريق الإدارة الموحدة للصراع مع إسرائيل.

٢- إقدام مصر على مبادرات مهمة من جانب واحد، كالإفراج عن الجاسوس عزام عزام والتوقيع على اتفاقية المناطق الصناعية المؤهلة، استهدفت تشجيع إسرائيل على المضي قدما في عملية السلام ودعم موقف حكومة شارون في مواجهة التيارات الإسرائيلية الأكثر تطرفا!.

٣- نجاح حوار أبو مازن مع الفصائل الفلسطينية على نحو قد يسمح، في حال تجاوب إسرائيل، بالتوصل إلى إلتزام متبادل لوقف إطلاق النار وتهيئة الأجوار لبدء مفاوضات فلسطينية-إسرائيلية جادة تعيد إطلاق العملية السياسية.

ومن الواضح أن هذه التفاعلات المختلفة صبت جميعها في اتجاه التهدئة، ومهدت الطريق للإعلان عن موافقة القيادتين الفلسطينية والإسرائيلية على حضور مؤتمر في شرم الشيخ تدعو إليه مصر وتشارك فيه الأردن. وإذا سارت الأمور كما هو مقدر لها، فمن المتوقع أن يصدر عن هذه القمة إعلاناً بوقف متبادل لإطلاق النار، وأن تتحول إلى مناسبة لإطلاق مبادرات مختلفة قد تذهب إلى حد الإعلان عن قرار بعودة السفيرين المصري والأردني إلى إسرائيل.

ولا جدال في ان هذه التفاعلات تشي بحركة في الأعماق. لكن هل يمكن أن تقود هذه الحركة إلى شيء ملموس؟ وهل أصبحت الدولة الفلسطينية

الآن في متناول اليد حقاً، كما يقول بوش، أم أننا بصدد عملية خداع وتمويه استراتيجي قد تكون جزءا من مخطط أميركي - إسرائيلي جديد؟.

الواقع أنني حاولت أن أقنع نفسي بأن الأطراف المعنية ربما تكون استفادت من دروس السنوات الأربع العجاف الماضية وباتت مقتنعة بأن التسوية العادلة للصراع العربي - الإسرائيلي هي المدخل الصحيح لاستقرار وأمن وسلامة المنطقة برمتها وربما العالم بأسره، وبالتالي بقد تكون النية خالصة هذه المرة. غير أنني لم أفلح. فهناك شيء ما بداخلي يحضني على التريث والحذر، وينبهني إلى خطورة التعامل مع الأمنيات وكأنها واقع، وإلى ضرورة التحسب لكل الاحتمالات، بما في ذلك احتمال أن يكون المقصود بالتحركات الجارية تحقيق حالة من التهدئة المطلوبة كجزء من خطة تستهدف إطلاق عاصفة جديدة على المنطقة. هل نسينا أن بوش كان قد بدأ يتحدث عن رؤيته لحل الصراع على اساس الدولتين في اللحظة نفسها التي قرر فيها شن الحرب على العراق وبدأ بالفعل في وضع خطط حشد وتعبئة القوات؟. ألم تتحدث خارطة الطريق عن دولة فلسطينية بحلول ٢٠٠٥، في الوقت نفسه الذي كان فيه بوش يعد صيغة خطاب الضمانات الذي يشجع شارون على عدم الانسحاب إلى حدود ١٩٦٧ وإنكار حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة؟. وألم يتراجع بوش، بعد أن انتهى من تحقيق هدفه في احتلال العراق، عن الموعد الذي سبق تحديده لقيام الدولة الفلسطينية بحجة أن التواريخ ليست مقدسة؟. فلماذا والحال كذلك استبعاد أن يكون ما يجري مجرد عملية تهدئة للعالم العربي توطئة لشن حرب على إيران، وربما على إيران وسورية وحزب الله معا.؟

وإذا كانت التجربة التاريخية علمتنا، نحن العـرب، أن التسـوية مـع إسرائيل هي عملية قابلة للتحرك والانطلاق في أي لحظة، لكنها غير قابلـة أبدا للوصول إلى غايتها أو محطتها النهائية طالما استمر الخلل الراهن فـي موازين القوة بين الأطراف المتصارعة. دليلنا على ذلك أن هذه العملية لـم تكن لتنطلق حتى تتوقف من جديد قبل أن تعاود الانطلاق مرة أخـرى مـن نقطة يكون العرب قد وصلوا فيها إلى موقع أكثر ضعفاً وتدنياً. وفي كل مرة يتم إظهار العرب على أنهم المتسببون في إهدار الفرصة السابقة وأن عليهم، إذا ما أرادو أن ينتهزوا الفرصة المقبلة أن يقبلوا بما يعرض علـيهم. لكـن العرب سرعان ما يكتشفون ان ما يعرض في المرة التالية يكون دائما أقـل مما عرض عليهم في المرة السابقة، قبل أن يتنبهوا إلى أنه لم يعرض عليهم مطلقا قبل ذلك حل حقيقي قابل للدوام. ويبدو أن العرب لم يفهموا بعد قواعد اللعبة الجارية منذ فترة، ولم يستخلصوا منها العبر والدروس، وبالتـالي لـم يتقنوا قواعد ممارستها بعد. ولو أنهم فعلوا لأدركوا أن تباين الاسـتراتيجيات المتبعة يجعل الحل غير قابل للطرح اصلاً.

فالطرف العربي اعتمد منذ البداية استراتيجية تنطلق مـن اعتبـارات قانونية وأخلاقية هي استراتيجية «الحل الشامل والعـادل» للصـراع. أمـا الطرف الأميركي - الإسرائيلي فقد اعتمد، منذ البداية أيضـا، اسـتراتيجية نقيضة هي «استراتيجية إدارة الصراع»، وهي استراتيجية تقوم على القـوة وتعمل على إضعاف الخصم على نحو دائم، ولكن على مراحـل تسـتهدف إنهاكه معنويا. ففي نهاية كل مرحلة تعترض شروط للتسوية يستحيل قبولهـا بمعايير زمنها، وبعد أن يتم تحميله مسئولية إهدار الفرصة الضائعة يبدأ فـي الإعداد لدورة جديدة من التصعيد، فالتهدئة، وهكذا دواليك. لكن الهدف واحد

وثابت ومستقر وهو تنفيذ المخطط الرامي لإقامة دولة إسرائيل الكبرى في المنطقة ووأد أي أحلام للعرب والمسلمين في النهضة.

ومن مصلحة العرب، في تقديري، أن يمعنوا النظر في أهداف المرحلة الراهنة من مرحلة إدارة الصراع في المنطقة، وأن يدرسوا كل سيناريوهات التطورات المحتملة، بما فيها اكثرها سوءا، قبل ان يقدموا تنازلات جديدة قد يندموا عليها كثيرا في المستقبل. فاستراتيجية شارون تبدو واضحة جدا ويمكن قراءتها من كتاب مفتوح. فهو الذي وضع بنفسه استراتيجية الفصل أحادي الجانب، وهو الذي أقام السور العازل لهذا الغرض وينوي استكماله وتحويله إلى حدود دائمة، يسميها هو حدود موقتة طويلة الأمد. وهو يأمل قيام دولة فلسطينية ولكن على الجزء المتبقي من الضفة الغربية خارج حدود هذا الجدار، إضافة بالطبع إلى قطاع غزة الذي ينوي الانسحاب منه بالكامل. أي أن المطروح حاليا هو إقامة دولة فلسطينية على حوالي ٤٠ - ٦٠ في المئة من الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧.

ولأن حجم الضغوط العربية والدولية الرامية للتوفيق بين خطة الانسحاب أحادي الجانب و«خارطة الطريق» أصبحت كبيرة، فضلاً عن أنه بات واضحاً صعوبة تنفيذ هذه الخطة من دون شريك فلسطيني، فقد بدأ شارون يدرك أخيراً أن بإمكانه استغلال التطور الحادث على الساحة الفلسطينية بعد رحيل ياسر عرفات وتوظيفه لتنفيذ خطته بطريقة توحي أنها أصبحت تشكل جزء من خارطة الطريق وليست بديلا لها.

ويبدو أن إمكانية قيام بعملية التوفيق هذه شارون ممكنة وقابلة للتنفيذ. فهناك الآن شريك فلسطيني يمكن التفاوض معه على ترتيبات الانسحاب من

قطاع غزة ومن شمال الضفة وفي إطار يمكن تصـويره علـى أنـه دمـج للمرحلتين الأولى والثانية من خارطة الطريق في مرحلة واحدة تبدأ بـإخلاء المدن الفلسطينية الكبرى والعودة إلى «حدود ما قبل ٢٨ أيلـول (سـبتمبر) ٢٠٠٠».

لكن قبل أن يكتمل الانسحاب من كل قطاع غزة ومن شـمال الضـفة، والمقرر لها نهاية عام ٢٠٠٥، يعتقد شارون أنه سيكون قد تم خلق حقـائق جديدة على الأرض أهمها: تشكيل قوات أمن فلسطينية منضبطة وقادرة على السيطرة على الأوضاع الأمنية، وستكون حركة التعمير والتنمية وصلت إلى درجة يمكن أن تساعد على أفراغ الشحنة النضالية الحالية للشعب الفلسطيني الذي عاني كثيرا خلال الفترة الماضية. بعد ذلك يمكن عقد المؤتمر الـدولي الذي تنص عليه خارطة الطريق والرامي إلى إنشاء دولة فلسطينية بحـدود موقته هي حدود السور العازل، وسيتم تأجيل بحث قضايا القدس واللاجئيين إلى مفاوضات المرحلة الأخيرة التي تستهدف تحديد الحدود النهائية للدولـة الفلسطينية، وهي المرحلة التي يأمل شارون ان لا تأتي أبـدا أو أن تؤجـل لفترة تتراوح بين ١٠ - ١٥ سنة.

وفي تلك الأثناء تكون الولايات المتحدة قد تمكنت من استغلال مرحلـة التهدئة للإجهاز على النظامين الإيراني والسوري، وأقامت نظاماً موالياً فـي لبنان ينهي دور حزب الله، وخلقت زخماً جديداً في المنطقة يهيىء لتصـفية المقاومة المسلحة، إما بالقوة المسلحة أو باستيعاب فصائلها داخـل العمليـة السياسية، وجميعها عوامل ستضع ظهر الشعب الفلسطيني في الحائط وتجبره على القبول بالتسوية النهائية وفق الشروط الإسرائيلية.

هذا السيناريو يصوره البعض على أنه صادر عـن رؤى أيديولوجيـة معادية بطبيعتها للولايات المتحدة وإسرائيل. ولمثل هؤلاء أقول انظروا إلـى أوضاع المنطقة حاليا: فما كنا نخشى منه ونحذر من وقوعه وقع. ألم تكونوا تعتبرون هذه التحذيرات أضغاث احلام أو نوعاً من الهرطقة؟.

إن اعتقادنا بأن هذا السيناريو وارد وستعمل الولايات المتحدة وإسرائيل كل ما في وسعهما لتحقيقه، لا يعني أنه قابل للتحقيق. فليس كل مـا تتمنـاه الولايات المتحدة تدركه، وثقتنا بقدرة أمتنا العربية على اسقاطه كبيرة رغـم كل الصعاب. صحيح أن المخطط الأميركي - الإسرائيلي يبدو الآن وكأنـه يسير في الطريق المرسوم له لكننا نراه متعثراً وسيتعثر أكثر. وفي اعتقادنـا أن الإستراتيجية المتبعة حالياً من جانب أبو مازن والفصائل الفلسطينية هـي الإستراتيجية الصحيحة.

غير أننا نحذر الجميع من المطبات الكثيرة القادمة على الطريـق. وإذا كان لأمثالي ان يقدموا النصح فهو أن لا تبدأ السـلطة اي مفاوضـات قبـل التزام إسرائيلي كامل بأمرين: وقف الاستيطان بكل اشكاله وعلى نحو فوري وكامل، وهذا منصوص عليه في خارطة الطريق، وهـدم وإزالـة الجـدار الفاصل، وقد قال القانون الدولي فيه كلمته وانتهى.

***كاتب واكاديمي مصري.**

من ينقذ لبنان والمنطقة

من خطر الزلزال الآتي؟

حدث ما كنا نخشاه، فقد نجح الكارهون للبنان وللاستقرار في توجيـه ضربة كبرى يأملون أن يسقط لبنان والمنطقة بعدها في فوضى شاملة وربما في بحر جديد من الدماء. وتمكن هؤلاء الكارهون من اختيار ضحيتهم بكـل دقة هذه المرة في شخص رجل يعرفون أنه يمسك بميزان الرمان في المعادلة السياسية اللبنانية كلها، ألا وهو رفيق الحريري، متصورين أن سقوطه يساعد على اختلاط أوراق اللعب ويفسح الطريق لانطلاق غرائز الوحوش السياسية المتربصة والراغبة في دفع لبنان والمنطقة نحو التهلكة.

لم تكن هناك حاجة إلى فراسة من نوع خاص لاستنتاج أن لبنان مقـدم على مرحلة خطيرة. ففور صدور قرار مجلس الأمن الرقم ١٥٥٩ (أيلول / سبتمبر من العام الماضي) نشرنا على هذه الصفحة ذاتها مقالاً بعنوان «لبنان في مهب الريح»، عبرنا فيه عن عدم فهمنا لقرار سورية بإلقاء ثقلهـا وراء التيار اللبناني المطالب بتعديل الدستور للتمديد للسيد إميل لحود، واعتبرنا أن هذا الموقف، والذي فتح الطريق أمام تدويل المسألة اللبنانية من خلال تحالف أميركي - فرنسي غير متوقع، لا يخدم أيا من المصالح الاستراتيجية للبنـان أو لسورية أو للعالم العربي أو للمنطقة ككل.

وكنا بنينا تقديرنا هذا على اعتبارين رئيسيين، الأول: طريقـة تفكيـر الإدارة الأميركية الحالية والذي يوحي بأنها كانت اتخـذت، وفـور احـتلال بغداد، قراراً بالتخاص من النظامين السوري والإيراني لم يكن ينتظر سـوى

طريقة الإخراج والاستقرار على اختيار الوسيلة والتوقيت المناسبين. صحيح أن تنفيذ هذا القرار تأجل لبعض الوقت، بسبب الانغماس في الوحل العراقي، إلا أنه بقي على جدول الأعمال ولم يتم التخلي عنه نهائياً. ولم يكن صدور «قانون معاقبة سورية» والموافقة عليه، في تقديري، سوى خطوة صغيرة على الطريق تسبق وتمهد لقرار بدء تحريك وتأليب الساحة اللبنانية ضد سورية استعداداً للخطوة الحاسمة والمتمثلة في شن الضربة القاضية.

الثاني: أن دخول فرنسا حلبة الصراع على النفوذ على لبنان، ليس كلاعب مستقل هذه المرة ولكن كحليف معلن وصريح للولايات المتحدة، يغير كلياً من مفردات المعادلة ويضع سورية والقوى الوطنية اللبنانية أمام مأزق كبير.

وبعد أن أوضحنا في مقالنا المشار إليه أن صدور القرار ١٥٥٩ يعد هزيمة سياسية لسورية، وأن لبنان، الذي أصبح في مهب الريح، هو المرشح لدفع أبهظ الأثمان، أكدنا أن القرار لا يحقق مصالح واضحة إلا للطرفين الأميركي والإسرائيلي ويلحق، في الوقت نفسه، أضراراً مؤكدة بمصالح الطرفين السوري واللبناني معا.

أما فرنسا فقد قلنا عنها إنها «تبدو الآن وكأنها تمارس مقامرة غريبة أملاً في أن تكسب كل شيء، وهو أمر يتطلب في الوقت نفسه أن تكون مستعدة لكي تخسر كل شيء!».

والواقع أننا لم ننطلق في هذا التحليل من موقف معاد لسورية، بل على العكس عبرنا عن تفهمنا العميق لدوافع الأمن السوري الذي يبدو متطابقاً تطابقاً كبيراً، في هذه المرحلة على الأقل، مع متطلبات الأمن القومي

العربي، وعن تأييدنا للكثير من مواقف سياستها الخارجية المدفوعة بهذا الهاجس. لكننا عبرنا في الوقت نفسه عن «عدم فهمنا للدوافع التي أدت إلى أن يصبح الحفاظ على الأمن القومي السوري رهناً بإرادة فرد واحد مطلوب استمراره شخصياً في موقع رئاسة الدولة، حتى لو اقتضى الأمر تجاوز كل الخطوط الحمراء والدخول في المنطقة المحرمة والخطرة». ولذلك لم نتردد في القول بالحرف الواحد إن الخطأ القاتل في الحسابات السورية «سيتيح لكل المعادين لسورية وللمقاومة، بل للعروبة وللإسلام، فرصة فريدة للتأكيد على أن المشكلة الحقيقية التي تعاني منها المنطقة لا تكمن في الاحتلال الأميركي والإسرائيلي لأجزاء من أراضيها، وإنما في استبداد أنظمتها وعدائهم الغريزي والفطري للديمقراطية».

ولأنني لست من أنصار البكاء على اللبن المسكوب، فقد أضفت على الفور في المقال ذاته أنني «أفضل أن أوجه بصري وأمعن فكري في ما هو قادم لتدارك وقوع الأسوأ، والذي يبدو وكأنه قدر محتوم كتب علينا جميعا ولا فكاك منه، وأنه بات من الضروري أن تتجمع أولا كل القوى الوطنية اللبنانية الحريصة على مستقبل لبنان والأمة العربية، سواء تلك التي أيدت ترشيح لحود أو عارضته، وأن تتفق على مخرج لبناني بحت، وفي استقلال كامل عن سورية للأزمة الراهنة»، مؤكداً ثقتي بأن قرارها لا بد وأن يأخذ في اعتباره مصالح سورية الإستراتيجية والأمنية، والتي لا يمكن فصلها عن المصالح الوطنية الحقيقية للشعب اللبناني.

وقد ناشدت سورية التجاوب مع قرار من هذا النوع «حتى لو تطلب الأمر العدول عن تعديل الدستور وإجراء انتخابات رئاسية، طالما كان من

الممكن التوافق على شخصية مارونية قادرة على تحقيق المصالحة الوطنية وعدم المساس في الوقت نفسه بوضع المقاومة قبل تحقيق تسوية شاملة للصراع العربي - الإسرائيلي».

وفي نهاية المقال المشار إليه عبرت عن أملي في أن تتيح لحظة الأزمة الراهنة، رغم قساوتها، «فرصة نادرة كي يثبت النظام السوري أنه ينتهج منهجاً مغايراً ومختلفاً عن منهج «أنا ومن بعدي الطوفان» الذي تنتهجه كل الأنظمة العربية الأخرى، بالإقدام الجسور على إجراء إصلاح سياسي حقيقي وشامل ومخطط يستهدف تقوية حصون الدفاع الاجتماعي والاقتصادي، وليس نشر الفوضى والثرثرة السياسية، وحماية الدولة والمجتمع حتى ولو كان الثمن الذي يتعين دفعه في نهاية الطريق وعند الوصول إلى المحطة المستهدفة، هو تغيير النظام نفسه». وختمت مقالي قائلا إنه «من الأشرف والأكرم لأي نظام يدعي الوطنية أن يسلم الراية بمحض إرادته لنظام تختاره الجماهير بنفسها من أن يسلمها رغم أنفه لنظام عميل تأتي به الدبابات الأميركية والإسرائيلية أو لمجهول تفرزه الفوضى الشاملة».

ليس المقصود من سرد هذه الفقرات المطولة من مقال نشر منذ أربعة أشهر سوى التذكير بحقيقة بسيطة، لكنها مأسوية، وهي أن العقل العربي الرسمي ما زال مغيبا، ولا مكان للحكمة في سلوك الأطراف المنخرطة في الأزمة، والتي يبدو أنها لم تعد ترى أو تدرك أو تعي ما يدور حولها بدقة، على رغم وضوح النيات والسياسات الأميركية والإسرائيلية في المنطقة والتي أصبحت وكأنها كتاب مفتوح لكل من يريد أن يقرأ. وقد أحدث القرار

١٥٥٩ - على أية حال وكما توقع له كل من سعى إلى إصداره - مزيداً من الاستقطاب والتشدد على الساحة اللبنانية.

وبدلا من أن يسعى العقلاء لتدارك الموقف قبـل حـدوث الانفجـار، انخرط الجميع في تبادل اتهامات التخوين، وهو ما فتح الطريق أمـام قـوى الظلام لتضرب ضربتها الكبرى.

لم يكن من قبيل المصادفة أن يقع الاختيار على رفيق الحريري ليكون هدفاً لهذه الضربة التي تبدو مدروسة بعناية فائقة. فالرجل لم يكـن مجـرد رئيس وزراء سابق أو رمز سياسي كبير، ولكنه كان بمثابة الجسـر الـذي يمكن أن تعبر عليه كل المحاولات الجادة لتسوية الأزمة على نحـو يحقـق طموح الشعب اللبناني في السيطرة على قراره ويحافظ في الوقت نفسه على المصالح القومية العربية العليا، بما فيها المصالح السورية.

ولا شك في أن الأصابع المجرمة التي وضعت المتفجرات في طريـق موكب الحريري لم تكن تستهدف اغتيال الشخص بقدر ما كانـت تسـتهدف نسف هذا الجسر الوحيد المعلق وبالتالي قطع الطريق على أي محاولة جـادة لتسوية الأزمة واحتوائها، وتعميق الهوة بين الأطراف المحلية ودفع الصراع بينها إلى نقطة اللاعودة، وربما إلى حافة الحرب الأهلية. وللأسف فإن كـل المؤشرات تقول إن التفاعلات المحلية والإقليمية والعالمية كافة، التي أفرزها الحدث، تدفع بالساحة اللبنانية نحو هذا المنزلق الخطر، ومن دون كوابح.

ومع ذلك، ومرة أخرى، لن يجدي البكاء على اللبن المسـكوب شـيئاً. والأفضل أن تتحرك كل القوى الوطنية والقومية في الداخل والخارج لإنقـاذ لبنان من محنته التي هي في الواقع محنة العرب جميعا.

فلو نجح الأعداء في تحويل هذا البلد الصغير الجميل إلـى جماعـات طائفية متناحرة اليوم، فسينجحون غداً في تحويل العالم العربـي كلـه إلـى دويلات طائفية متناحرة تتحكم إسرائيل في ضبط إيقاع تفاعلاتها وتسـخيرها لحسابها ولمصلحتها الخاصة. وقد كادوا بالفعل ينجحون فـي تحقيـق هـذا الهدف إبان حرب السبعينات.

وفي تقديري أنه يجب على العالم العربي أن ينسـى أبـدا أن الحـرب الأهلية اللبنانية الأولى كانت هي بداية المحاولات الإقليمية والدولية الراميـة لإجهاض كل ما تم إنجازه في حرب أكتوبر العربية المجيدة، وأن هذا البلـد الصغير هو الذي حال من دون تمكين إسرائيل من تحقيق انتصارها النهائي ومن قول الكلمة الأخيرة في الصراع. فقد استطاع لبنان أن يحقـق خـلال الخمسة عشر عاما السابقة معجزتين في آن واحد: معجزة التعميـر، والتـي أصبح رفيق الحريري رمزها وبطلها، ومعجزة التحرير، والتي أصبح الشيخ حسن نصر الله، رمزها وبطلها.

وقد ساند كلاهما الآخر واستظل بظله. فما كان من الممكـن أن يـتم إنجاز التعمير في غياب المقاومة أو يتم إنجاز هدف التحرير في غياب عملية التعمير. فبينما وفّر التعمير للمقاومة غطاء من وحدة وطنية كانت في أمـس الحاجة إليه لحماية ظهرها، فقد وفّرت المقاومة لعملية التعمير غطـاء مـن الردع كانت في أمس الحاجة إليه لضمان استمراها.

وحتى الأمس القريب كانت الرموز كافة، أي رموز التعمير والتحرير، قادرة على التعايش معا، في ظل صيغة محلية وأقليمية وفر التوافق الإيراني

-السوري أساساً صلباً لها، خاصة في ظل الظـروف والأوضـاع الدوليـة والإقليمية التي استحدثها الغزو العراقي للكويت.

غير أن أحداث أيلول (سبتمبر)، من ناحيـة، والاحـتلال الأميركـي للعراق، من ناحية أخرى، خلقا ظروفاً وأوضاعاً جديدة راحت تضغط بشـدة على صيغة التعايش هذه وتهدد بتحطيمها ولم تكن أزمة التمديد للرئيس لحود سوى أزمة كاشفة لطبيعة هذا التغير. والآن وبعد أن سقط رأس التعمير، فإن رأس المقاومة هي المطلوبة، لأنها هي الهدف النهائي والغاية الأسمى للعدو.

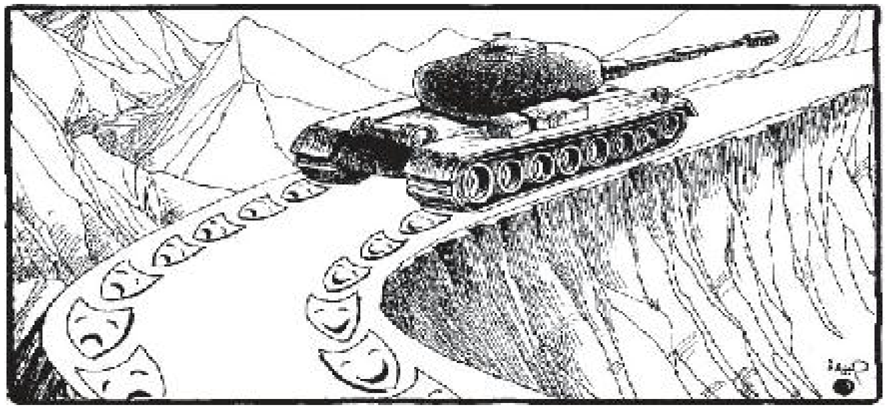
من السذاجة بمكان الاعتقاد بأن إسرائيل نسيت أو طوت صفحة ذلـك اليوم الذي اضطرت فيه للانسحاب مهرولة، متخلية حتى عن أقرب أصدقائها وحلفائها في جيش لحد الجنوبي.

فرؤوس كل الذين ساهموا في صنع هـذا اليـوم مطلوبـة: المقاومـة اللبنانية، والنظامان السوري واللبناني. وطريقها لتحقيق هذا الهـدف أصـبح واضحاً ومفتوحاً: فك التحالف الوطني اللبناني، وفـك التحـالف الإقليمـي الإيراني - السوري - اللبناني. وبعد اغتيال الحريري باتت إسرائيل تعتقـد أنها أصبحت قاب قوسين أو أدنى من تحقيق هذا الهدف.

من الواضح أن هامش المناورة المتاح أمام سورية أصبح الآن ضـيقاً للغاية. ورغم قناعتنا التامة بأن اغتيال الحريري يضر بمصالحها أكثر مـن أي طرف آخر، إلا أنه لن يكون بوسع سورية أن تستعيد بعضاً مـن زمـام المبادرة، إلا إذا نجحت في كشف الأيدي التي نفّذت هذه الجريمة الشـنيعة. فليكن هذا هو واجبها الأول الآن.

***كاتب وأكاديمي مصري.**

نحو ربيع لبناني أم نحو جحيم إقليمي؟



كاريكاتير حبيب حداد

إلى أين تتجه كرة نار المشتعلة والمتدحرجة من أعالـى جبـل لبنـان. المتفائلون يرون فيها نذيراً بقرب انبلاج صبح طال انتظاره، أو بشيراً بمقدم ربيع مبكر ينعم به هذا البلد الصغير الجميل، أو وهج قادر على تبديد عتمـة فضاء الاستبداد المحيط وإضاءته بنور الحرية والديمقراطية. أما المتشائمون فيرون فيها شرارة قابلة لإشعال حريق كبير ليس فقط فـي البيـت اللبنـاني المتصدع، وإنما في المنطقة العربية المأزومة بأسرها. ولأنه لا يوجد في علم السياسة، أو في عالمها، حتميات من أي نوع، فمن الواضح أن مستقبل لبنان والمنطقة، باتا مفتوحين على كل الاحتمالات.

ويثير خطاب الرئيس بشار الأسد مشـاعر متضـاربة تـراوح بـين الطمأنينة والقلق في آن. أما الطمأنينة فمصدرها إحساس باسـتيعاب القيـادة السورية لما يجري في العالم وما يحاك حولها من مـؤامرات، وتصـميمها بالتالي على التعامل معه بحنكة قادرة على الاستفادة من أخطاء تم الاعتراف بارتكابها في الماضي. وأما القلق فمصدره عدم الثقة فـي نيـات وسـلوك

اللاعبين المتنافسين على الساحة اللبنانية في المرحلة المقبلة، والإحساس بوطأة الخلل القائم في موازين القوى القائمة بينهم. ويخالجني شعور بأن القرار الصائب الذي اتخذه الرئيس بشار الأسد بانسحاب ما تبقى من الجيش السوري في لبنان إلى البقاع ثم إلى الحدود السورية اللبنانية لن يكون نهاية الأزمة، وإنما بداية لمرحلة جديدة من مراحل تطورها. صحيح أن هذا القرار يقذف بالكرة إلي الداخل اللبناني، إلا أنه يفتح في الوقت نفسه باب التنافس على مصراعيه، من جديد، أمام كل القوى المحلية والإقليمية والعالمية الطامحة في ملء الفراغ الذي يتركه هذا الانسحاب.

والواقع أن المتأمل لطبيعة الصراع الذي تشهده الساحة اللبنانية سرعان ما يكتشف أن ما يجرى فوق السطح قد لا يعكس بالضرورة ما يدور في الأعماق. ومن المعروف أن صراعا مكتوما كان قد راح يتبلور منذ فترة بين تيارين، أحدهما يرى أن مصلحة لبنان الإستراتيجية تكمن في دعم المقاومة وتقوية علاقة الارتباط مع سورية، خصوصا في سياق البحث المشترك عن تسوية عادلة وشاملة للصراع في الشرق الأوسط، والآخر يرى أن مصلحة لبنان الإستراتيجية تكمن في فك هذا الارتباط تحديدا، وإعادة بناء تحالفات لبنان التقليدية مع القوى الغربية، وخاصة مع فرنسا والولايات المتحدة. وإذا كانت الانتصارات الضخمة التي حققتها المقاومة اللبنانية قد أسهمت في ترجيح كفة التيار الأول في البداية، فإن عدم تنفيذ سورية لالتزاماتها كاملة بموجب اتفاق الطائف، بصرف النظر عن وجاهة ما تسوقه من أعذار ومبررات، وارتكاب أجهزتها الأمنية في لبنان لتجاوزات معترف بها، كانت ضمن عوامل عديدة تسببت في إحداث شروخ في العلاقة بين فصائل الحركة

الوطنية اللبنانية، وهي شروخ راحت تكبر وتتسع حتى وصلت إلى ما يشـبه القطيعة في أعقاب التمديد للسيد إميل لحود.

وعندما نجحت القوى الشريرة في ارتكـاب جريمـة اغتيـال رفيـق الحريري بدأ الصراع المكتوم يتحول إلى استقطاب مفتوح بين معسـكرين: «الموالاة» و«المعارضة». وبينما راح معسكر «المعارضة» يهـيء نفسـه لاحتلال موقع الهجوم رافعا شعار «استقلال لبنان» وتحريره من «الاحـتلال السوري» متهماً المعسكر الآخر بموالاة الاحتلال وتكريسه، وجـد معسـكر «الموالاة» نفسه محشوراً في خندق الدفاع عن صمود لبنان ومتهما معسـكر «المعارضة» بالموالاة للولايات المتحدة وإسرائيل وتحوله إلى أداة أو مخلب قط لتنفيذ مخططاتهما الرامية إلى تصفية المقاومة والتوطين والعودة بلبنـان إلى مرحلة ما قبل اتفاق ١٧ آيار.

ولا جدال في أن التفاعلات المحلية والإقليمية والدولية الناجمـة عـن جريمة اغتيال الحريري دفعت بالرياح في شراع سفن معسكر "المعارضـة" الذي اعتقد أن الكفة بدأت تميل لمصلحة، وراح يتصرف وكأنه يسيطر على الشارع اللبناني. وبدت الساحة اللبنانية، لحظة اشتعال مشهد الأعلام اللبنانية المرفوعة بكثافة لافتة للأنظار في ساحة الشهداء أثنـاء الجلسـة السـاخنة للبرلمان اللبناني والتي قدم فيها رشيد كرامي استقالته، وكأنها مستنسخة مـن مشهد أوكراني تم استحضاره خصيصا للإيحاء بأن فجرا جديدا يوشك علـى البزوغ في لبنان، وأن الشرار المتطاير منها سيشعل لامحالة زيت الانتفاضة العربية الديمقراطية الكبرى والوشيكة!.

ومرة أخرى تعمدت وسائل الدعاية الغربية إغفال حقيقة أن مشهد ساحة الشهداء صنعته أحداث وظروف محلية وإقليمية ودولية استثنائية أدت إلى اختلاط الحابل بالنابل، وبالتالي لا يجوزالقياس أو التأسيس عليها لاستخلاص نتائج تتعلق بالمستقبل.

فداخل معسكر «المعارضة» طمست الشعارات المدغدغة لمشاعر الوطنية اللبنانية المطالبة بانسحاب الجيش السوري وتحميل السلطة اللبنانية وأجهزة الأمن السورية مسؤولية اغتيال رفيق الحريري، حقيقة الاختلافات العميقة بين فصائله، وبات الفرز والتمييز داخل هذا المشهد بين الفصائل التي ترفع تلك الشعارات من منطلق الحرص على إعادة تصحيح وبناء العلاقات السورية اللبنانية على أسس جديدة تؤكد وحدة الهدف والمصير المشترك، وبين الفصائل التي ترفع الشعارات نفسها تنفيذا لأجندة خارجية: إسرائيلية أو أميركية أو فرنسية، أمرا بالغ الصعوبة. أما داخل معسكر «الموالاة» فقد طمست الشعارات المنادية بوحدة الهدف والمصير، إمكان الفرز بين القوى المؤمنة حقا باستقلال لبنان وعروبته، والقوى التي توقفت درجة عروبتها على مقدار الدعم السياسي والاقتصادي الذي كانت تقدمه لها أجهزة الأمن السورية طمعا في مقعد نيابي هنا أو صفقة تجارية هناك!.

وفي سياق اختلاط الحابل بالنابل على هذا النحو أمكن تسويق وترويج مقولة أن معسكر المعارضة أصبح يملك ناصية الشارع اللبناني وبات قادرا على توجيهه إلى حيث يريد، وأنه على وشك تحقيق انتصار تاريخي لاستعادة الديمقراطية في لبنان وفي المنطقة!. وهكذا تصورت القوى الأجنبية المتطلعة لعودة نفوذها المفقود في لبنان أن هذا البلد الصغير بات ثمرة

ناضجة على وشك السقوط، وبدأت تستعد للاحتفال بالنصر وبعودة قريبة إلى الأوضاع التي كانت سائدة قبل ١٧ أيار. غير أن هذا الاستنتاج يبدو لي متعجلاً جداً وينطلق من أحلام وأماني أكثر مما ينطلق من حسابات دقيقة. فالمعركة لم تحسم بعد، بل ومرشحة لأن تشهد تطوراً معاكساً في الأيام والأسابيع المقبلة.

وفي تقديري أن بإمكان قرار رشيد كرامي، الشجاع، بالاستقالة وقرار الرئيس السوري، الحكيم، بالانسحاب إلى البقاع ثم إلى الحدود السورية-اللبنانية، أن يعيدا الأمور إلى نصابها، وهو ما يعني أن الساحة اللبنانية باتت مقبلة على عملية، نأمل أن تكون جادة وواعية لإعادة ترتيب الأوراق وفرز القوى وتشكيل وبناء التحالفات على أسس جديدة وشفافة. فأمام الضغط المنسق من جانب القوى المحلية والإقليمية والدولية الرامية إلى فرض تسوية بالشروط الإسرائيلية، لم يعد أمام القوى الوطنية اللبنانية من خيار آخر سوى إعادة ترتيب صفوفها وبناء أوسع وحدة ممكنة قابلة للتجمع حول شعار واحد وهو حماية المقاومة التي صنعت انتصار لبنان وأعادت إليه عزته وكرامته. فلم يعد خافياً على أحد أن تصفية حزب الله وفرض توطين الفلسطينيين المقيمين في لبنان هو الهدف الأول الذي تسعى القوى التي فرضت القرار ١٥٥٩ لتحقيقه. وفي هذا السياق يبدو حزب الله هو القوة السياسية اللبنانية الرئيسية المرشحة لتشكيل نواة صلبة قابلة لأن تلتف حولها كل القوى الوطنية الرافضة للتوطين ولتصفية المقاومة والقادرة على عزل وتهميش القوى المنفذة لأجندة أميركية - إسرائيلية. ولحسن الحظ تحظى قيادة حزب الله، ممثلة في السيد حسن نصر الله، بتقدير يتجاوز خطوط التقسيم الطائفي

والأيديولوجي كافة بما يمكنه من لعب دور محـوري لإجهـاض المـؤامرة الراهنة.

على صعيد آخر، فسيكون من الوهم الاعتقاد بـأن انسـحاب القـوات السورية إلى البقاع، أو حتى إلى الحدود اللبنانية-السورية سيخفف الضـغط الدولي الذي تقوده الولايات المتحدة لحساب إسرائيل. فالفكر الذي يقود سلوك الإدارة الأميركية الحالية بات مقتنعا إلى درجة اليقين أن التسـوية الممكنـة الوحيدة لاتتحقق إلا بالشروط الإسرائيلية (دولة فلسطينية شكلية فـي حـدود الجدار العازل وتوطين الفلسطينيين حيث هم)، وان فرض هذه التسوية لـن يتحقق إلا بعد إسقاط النظامين السوري والإيراني. ولأنه كان واضـحا منـذ فترة أن الضغط على سورية سيتم عبر إثارة القلاقل على الجبهـة اللبنانيـة، وأن الضغط على إيران سيتم باستخدام برنامجها النـووي كذريعـة، فمـن المتوقع أن تعتبر الإدارة الأميركية أن ما جاء في خطاب الرئيس بشار الأسد غير كاف لتنفيذ ما ورد في القرار ١٥٥٩، على رغم أن سورية ستكون قـد أوفت فعلاً بتنفيذ ما يخصها في هذا القرار عندما تكمل سحب قواتهـا إلـى الحدود مع لبنان. ولا جدال في أن الولايات المتحدة ستحاول أن تجعل مـن القرار ١٥٥٩ مسمار جحا بالنسبة إلى سورية مثلمـا كـان القـرار ١٤٤١ بالنسبة إلى العراق. ولا جدال عندي كذلك في أن الولايات المتحدة، والتـي كانت تأمل في أن لا يتحقق الانسحاب السوري قبل أن تقوم سورية بنفسـها بالمعاونة في نزع سلاح حزب الله، ستحاول الأن ملء الفراغ الـذي أحدثـه الانسحاب السوري من لبنان والتدخل في شئون لبنان الداخلية بكل الوسـائل الممكنة، بل وإدارة الانتخابات التشريعية اللبنانية القادمة على نحو يسمح في نهاية المطاف بتنصيب حكومة لبنانية معادية لسورية ومصممة علـى نـزع

سلاح حزب الله بحجة ضرورة فرض سيادة الجيش اللبناني على كامل الأراضي اللبنانية.

غير أن ما تهدف إليه الولايات المتحدة شيء وما تقدر على القيام به هو شيء آخر فسورية ليست العراق، ولبنان اليوم ليست لبنان ١٩٨٣، وبوسع الشعب اللبناني، خصوصا بعد إتمام انسحاب الجيش السوري، أن يعثر على صيغة لإدارة علاقة متينة وفعالة بين سورية ولبنان توفق بين متطلبات الأمن لكلا الدولتين في ظل احترام كامل للسيادة اللبنانية. بل إن بوسع الشعب اللبناني القيام بما هو أكثر من ذلك، وهو إسقاط القرار ١٥٥٩ والذي يحمل خطر إشعال نار الفتنة الطائفية من جديد.

فليس من المستحيل قيام ائتلاف موحد للقوى الوطنية، الملتفة حول شعار المقاومة يكون قادرا على الفوز بغالبية مريحة في الانتخابات التشريعية القادمة التصدي للمخططات الأميركية والإسرائيلية في المنطقة. ولو تم ذلك فسيكون بإمكان الحكومة اللبنانية الجديدة ليس فقط إسقاط القرار ١٥٥٩ عملياً بل تجاوز اتفاق الطائف نفسه. فليس بوسع أي قوة دولية، بما في ذلك مجلس الأمن نفسه، أن يفرض على دولة شكل العلاقة التي تريدها مع دولة جارة. وقتها يمكن القول إن ربيع لبنان «الوطني» وليس ربيع لبنان بالمعنى الذي تقصده الولايات المتحدة، قد بدأ، وفي تقديري إنه إذا تواكب هذا الجهد اللبناني المتوقع مع جهد سوري للقيام بالإصلاحات الداخلية التي يتطلع لها الشعب السوري فستصبح الجبهة السورية - اللبنانية محصنة في مواجهة تحديات المرحلة المقبلة والتي تهدد بتحويل المنطقة كلها إلى جحيم.

فالديمقراطية الملتفة حول الأهداف الوطنية والقومية النبيلة هي صمام الأمان الوحيد في مواجهة تلك التحديات.

*** كاتب وأكاديمي مصري**

دلالات ترشيح بولتون وولفوفيتز

اتخذ الرئيس جورج دبليو بوش خلال الأسبوعين الماضـيين قـرارين أعتقد أنهما يفصحان عن تطور جديد في سياسـة الإدارة الأميركيـة تجـاه المؤسسات الدولية عموما وتجاه منظومة الأمم المتحدة على وجه الخصوص. القرار الأول كان ترشيح جون بولتون، نائب وزير الخارجية لشؤون الرقابة على التسلح والأمن الدولي، لشغل منصب المندوب الدائم للولايات المتحـدة لدى الأمم المتحدة، خلفا لنيغروبونتي الذي أصبح مسئولا عن مجمل أجهـزة الأمن الأميركية. أما القرار الثاني فكان ترشيح بول ولفوفيتز، النائـب الأول لوزير الدفاع، لرئاسة البنك الدولي خلفاً لولفنسون. وينتمي الاثنان، بولتـون وولفوفيتز، إلى جناح الصقور في الإدارة الأميركية التـي يسـيطر عليهـا المحافظون الجدد، وتجمع بينهما ملامح مشتركة

أولها: الاحتقار الشديد لكل مـا يمـت للمؤسسـات الدوليـة بصـلة، وخصوصا تلك التي لا تهيمن عليها الولايات المتحدة، والنظر إلى أنشـطتها بعين الشك والريبة وكأنها أنشطة هدامـة ومناهضـة بطبيعتهـا للسياسـة الأميركية.

وثانيها: تأييدهما المطلق وغير المشروط لإسرائيل. ومن المعروف أن بولتون كان عضوا نشطا في إدارة المجلس الاستشـاري للمعهـد اليهـودي لشؤون الأمن القومي، كما أن بعض أفراد عائلة ولفوفيتز، من بينهم شقيقته، يقيمون في إسرائيل.

وثالثها: إيمانهما المطلق بحق الولايات المتحدة الـذي لا ينـازع فـي الهيمنة على العالم، وبأن هذه الهيمنة ليست لصالح الولايات المتحدة وحدها،

ولكن لصالح شعوب الأرض قاطبة، بل وضرورة من ضـرورات تحقيـق السلم والأمن الدوليين. ومن المعروف أن كليهما لعبا دورا بارزا في بلـورة وصياغة التقرير الشهير المعروف باسم "مشروع القرن الأميركي الجديـد"، الصادر عام ١٩٩٧، والذي أصبح بمثابة الدليل المرشد لـلإدارة الأميركيـة الحالية، سياسيا وأيديولوجيا.

وإذا كان ترشيح ولفوفيتز شكل صدمة للعالم أجمع وأثار انتقادات حادة، خصوصا في أوربا، فإن تعيين بولتون لم يثر نفس القدر من ردود الأفعـال السلبية، على الرغم من أن هذا الأخير يعد الأخطر والأكثر تعبيرا وإفصاحا عن حقيقة موقف ونوايا الإدارة الأميركية الحالية تجاه المؤسسات الدوليـة. وربما يعود السبب في ذلك إلى أن أحدا لا يملك الاعتراض على رغبـة أي حكومة كانت في تعيين من تشاء مندوبا لها في أي منظمة دولية، فذلك حقها السيادي المطلق والذي لا يملك أحد منازعتها فيه. لكن الأمر يختلف عنـدما يتعلق الأمر بالترشيح لمنصب دولي رفيع يفترض فيمن يشغله تمثيل مصالح جميع الدول الأعضاء، وعددها في حالة البنك الدولي يصل إلى ١٨٤ دولة، ويعبر عن توافق سياساتها وليس عن سياسة أو مصالح حكومة الدولة التـي ينتمي إليها. غير أن ما يتعين التذكير به هنا هو أن وضع الولايات المتحـدة في البنك الدولي يختلف عن وضعها في العديـد مـن المنظمـات الدوليـة الأخرى. فهي الدولة الأكثر إسهاما في رأسمال البنك وبالتالي الأكثر ثقلا من حيث الوزن التصويتي (حوالي ١٦ في المئة من جملة الأصوات). ورغم أن الدول الأوروبية تملك، مجتمعة، ضعف الوزن التصويتي للولايات المتحـدة إلا أن العرف جرى على اقتسام رئاسة المؤسسات المالية الدوليـة الكبـرى

بينهما بحيث تؤول قيادة صندوق النقد الدولي لشخصية أوربية دائما، وقيـادة البنك الدولي لشخصية أميركية أبدا.

غير أن ولفوفيتز ليس هو الشخص الأنسب، حتى بالمعايير الأميركية، لقيادة مؤسسة مالية دولية في حجم البنك الدولي، وذاك لأسباب موضـوعية بحتة. فلم يكن لهذا الرجل علاقة في أي يوم من الأيـام بأوسـاط المـال او الاقتصاد أو الإدارة. فخلفيته العلمية والأكاديمية المباشرة تتصل بحقل آخـر وهو حقل العلوم السياسية.

ومن المعروف أنه حصل على درجة الدكتوراه في العلوم السياسية من جامعة شيكاغو، وقام بتدريس العلوم السياسية والعلاقات الدولية في جامعتي ييل وجونز هوبكنز، وهما من أشهر الجامعات الأميركية. غير ان وولفـوتز لم يشتهر كأكاديمي أو كباحث متميز في أي من هذين المجالين، ولكنه اشتهر كمنظر ايديولوجي لفكر المحافظين الجدد، وكناشط سياسي مؤيد لإسـرائيل وللمنشقين الإيرانيين والعراقيين، وأصبح من أشد المطالبين بإسقاط النظامين العراقي والإيراني، وهو ما رشحه لشغل مناصب سياسية رفيعة في وزارتي الخارجية والدفاع منذ وصول اليمين الأميركي المحافظ بقيادة ريجـان إلـى السلطة.

صحيح أن شغل ولفوفيتز لهذه المناصب أكسبه خبرات إدارية، حيـث بلغ مجموع السنوات التي قضاها كموظف عمومي ما يقرب من ثلاثين عاما، غير أن هذه الخبرة ظلت محدودة وذلك لسبب بسيط وهو أن المواقـع التـي شغلها كانت في معظم الأحوال بحثية وفكرية أكثر منها أدارية أو تنظيميـة. وقد ثبت بالدليل القاطع، من الناحية العملية، أن أفكاره وأحكامـه وتقديراتـه

ذات الصلة بوضع السياسات ورسم الخطط قادت إلى كوارث. فقد كان من أشد المروجين لمقولة ان صدام حسين يمتلك من أسلحة الدمار الشامل ما يكفي لتهديد العالم بأسره، ولم يكن مجرد واحد من مهندسي الحرب على العراق ولكنه كان من أكثرهم حماسا وتقليلا للعواقب. فقد أكد مرارا وتكرارا أن الولايات المتحدة لن تحتاج إلا إلى أقل من عشرة آلاف جندي للسيطرة على الأوضاع في العراق عقب إسقاط صدام، وقدر التكلفة الإجمالية للحرب ولإعادة الإعمار معا بين ٦٥-٩٥ بليون دولار. غير أن ما نراه الآن على أرض الواقع يكذب كل هذه التقديرات تماما.

فقد ثبت عدم وجود أسلحة دمار شامل في العراق. ويبلغ عدد الجنود الذين يحاربون هناك الأن، وبعد أكثر من سنتين من إسقاط نظام صدام حسين، ١٧٠٠٠٠ مقاتل، علاوة على ٣٠٠٠٠ آخرين في كل من الكويت وقطر، وهي أعداد قابلة للزيادة وليس للانخفاض. أما التكلفة الإجمالية فتتراوح بين ٢٥٠-٣٥٠ بليون في متوسط التقديرات. فكيف يستطيع شخص ثبت فشله إلى هذا الحد أن يقود مؤسسة في حجم وخطورة البنك الدولي؟

الواقع أن اختيار بوش لولفوفيتز يعود، في تقديري، إلى اسباب أيديولوجية وليست فنية. فهذا الرجل يؤمن إيمانا عميقا بأن القرن الحالي يجب أن يكون قرنا للهيمنة الأميركية المطلقة على العالم، وهو على استعداد لاستخدام كل الوسائل، الأخلاقية منها وغير الأخلاقية، لتحقيق هذا الهدف. وقد نسب إليه قوله في تعريف معنى القيادة: أن "القيادة شيء يختلف عن القدرة على تقديم النصح أو اتخاذ المواقف الاستعراضية..فهي تعني أولا وقبل كل شيء القدرة على حماية الأصدقاء ورعايتهم، ومعاقبة الأعداء

وردعهم، ودفع كل من يرفض تقديم العون للنـدم يومـا مـا علـى فعلتـه النكراء"!. وفي تقديري أن ولفوفيتز جاء وفي نيته تحويل البنك الدولي إلـى بنك أميركي: يقدم القروض بسخاء لأصدقاء أميركا ويمنعها عـن أعـدائها، ويخيف كل من تسول له نفسه عدم الانصياع للطلبات الأميركية بأنه سيعض على اصابعه ندما لأنه تجرأ يوما على أن يقول "لا" لسيد العالم الجديد.

وقد تبدو الصورة التي نرسمها لولفوفيتز، على هذا النحو، بشعة بالنسبة للبعض. غير أن هؤلاء سرعان ما يكتشفون أنها أقرب إلى صورة المـلاك الطاهر أو الحمل الوديع إذا ما وضعت إلى جانب صورة جون بولتون، سفير أميركا الجديد لدى الأمم المتحدة، والذي سنراه خلال السنوات القادمـة فـي مقعد رئيس مجلس الأمن. فهذا الرجل، والذي درس القانون في جامعة ييـل أيضا وأصبح واحدا من كبار المحامين، يحلل الحرام ويحرم الحلال، ولو لم تفتح أبواب المناصب الرسمية أمامه فلربما أصبح زعيما لإحدى عصـابات المافيا أو غسيل الأموال. فقد بنى شهرته على كيفية التحايل علـى القـوانين المنظمة للحملات الانتخابية وعثر فيها على ثغرات كثيرة مكنته من مساعدة كثيرين على استخدام الأموال غير المشروعة في دعم الحمـلات الانتخابيـة لعتاة الجمهوريين من المحافظين الجدد. ثم استخدم بعد ذلك كـرأس حربـة "لتنظيف" وزارة العدل من سطوة الليبراليين الأميركيين!.

ولا يعد جون بولتون مجرد واحد من كبـار الشخصـيات الأميركيـة المعادية للمؤسسات الدولية المتعددة الأطراف ولكنه يعد كذلك مـن أشـدها احتقارا للقانون الدولي ونفورا منه. فقد نشرت لـه صـحيفة وول سـتريت جورنال عام ١٩٩٧ مقالا يؤكد فيه أن المعاهدات لا تعد قانونا إلا في الحدود

اللازمة للاستخدام المحلي في الولايات المتحدة. أما على الصـعيد الـدولي فهي، عمليا، ليست سوى تعبير عن ترتيبات سياسـية، وبالتـالي لا يمكـن النظر، في تقديره، للمعاهدات الدولية التي توقعها الولايات المتحدة كقـوانين ملزمة واجبة الاحترام، ولكن كضرورة سياسية لا ضرر من التحلل منها مع تغير الظروف. ولذلك لم يعد غريبا ان يلقي جون بولتون بكـل ثقلـه لـدفع الولايات المتحدة إما للتحلل من اتفاقيات دولية صدقت عليها ومن التزامـات دولية أبرمتها، أو للتراجع عن التصديق على اتفاقيات وقعتها، أو للعـزوف عن المشاركة أصلا في بلورة اتفاقات دولية يحتاجها المجتمع الدولي لتنظـيم وضبط العلاقات بين وحداته. ومن المعروف ان جون بولتون كان من أبرز المعارضين لتوقيع الولايات المتحدة على اتفاقية روما الخاصة بإنشاء محكمة الجنايات الدولية، وسخر ممن ساهموا فـي صـياغتها إلـى حـد اتهـامهم بالرومانسية البلهاء، فهو ينظر إلى هذه الاتفاقية علـى أنهـا product of fuzzy-minded romanticism، وتعكس، في تقديره، تفكيرا ليس سـاذجا فقط وإنما خطر أيضا!.

إن من يفكر على هذا النحو لا بد ان يضمر في قرارة نفسه أشد أنواع الازدراء للتنظيم العالمي وبالتالي لا يستغرب منه اعتبار الأمم المتحدة مجرد شيء تافه لا قيمة له ولا يقدم أو يؤخر. وقد نسب إلى جون بولتون قوله: "لو أن سكرتارية الأمم المتحدة فقدت عشرة طوابق من مبناها في نيويورك فلـن يتغير شيء في هذا الكون. غير أن ذلك لا يمنعه من تقدير أهميـة وقيمـة المؤسسات متعددة الأطراف التي تحتل فيها الولايات المتحدة موقعا قياديـا، ويؤمن بالعمل الجماعي المتعدد الأطراف حين يقوم على تحـالف الـراغبين

coalition of the willing ، شريطة أن يكون هذا التحالف بقيادة الولايات المتحدة بالطبع".

تجدر الإشارة إلى أن هذا الرجل، والذي ساهم في تأسيس منظمة أميركية غير حكومية تسمى "الرابطة الفيدرالية the Federalist Society لا يكن أي احترام للمجتمع المدني الدولي. فأهم ما أنجزته هذه الرابطة هو مشروع NGOWATCH ، والذي استهدف تتبع ومراقبة المنظمات الدولية غير الحكومية التي يعتقد أنها تمارس أنشطة مناهضة للسياسة الأميركية أو معادية لها. فما الذي يمكن أن نتوقعه من رجل كهذا حين يجلس في مقعد أميركا الدائم في مجلس الأمن؟

الأرجح أن بوش أتى به لتأديب الأمم المتحدة وإشهار العصا في وجه كل من تسول له نفسه التذكير بالقانون الدولي. فلا مكان هنا إلا للقانون الأميركي الذي هو قانون الأمم المتحضرة وبالتالي فهو القانون الوحيد الملزم والواجب الاحترام، وأي خروج عليه لا بد أن يستتبعه توقيع الجزاء ليس فقط من جانب المؤسسات الأميركية ولكن أيضا وعلى وجه الخصوص من جانب مجلس الأمن نفسه، والذي سيصبح أداة قمع في يد كونداليزا رايس حتى نهاية ٢٠٠٨.

وحين يحتل أمثال بولتون مقعد الرئاسة في مجلس الأمن ويصبح ولفوفيتز رئيسا للبنك الدولي لا بد أن ندرك فعلا أن القرن الأميركي الجديد لم يعد مجرد مشروع وإنما تحول إلى برنامج يجري الآن تنفيذه على أرض الواقع أمام أعيننا. ولذلك لا نملك إلا أن نقول مع المرحوم الفنان الكبير يوسف وهبي: ياللهول!.

* كاتب وجامعي مصري